الواضح في

الممنوع من الصرف
وإعراب الفعل والعدد وكناياته

الأستاذ الدكتور
صلاح عبد العزيز علي السيد
وكيل الكلية

١٤١٩هـ ١٩٩٨م

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

الواضح
فى
الممنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد وكناياته

الأستاذ الدكتور
صلاح عبد العزيز على السيد
وكيل الكلية

١٤١٩هـ ١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه الى يوم الدين .

وبعد !

فهذه محاضرات فى النحو ألقيتها على طلاب الفرقة الرابعة بكلية اللغة العربية بالمنصورة توخيت فيها سهولة العبارة ، ودقة الأسلوب ، وعمق الدراسة ، والاهتمام بأقوال العلماء ، وعرض حججهم ، تقوية للرأى ، وتفنيداً للآراء الضعيفة حتى يستفيد الطالب من الدراسة سعة فى الفكر ، وقوة فى الدليل ، وبعداً للنظر ، واتصالا بالتراث الذى شاده الأجداد ، وبنوا صرح النحو عاليا ، فلعل من النشء من يسير على هذا الدرب ، ليفيد العربية وأبناءها ، ويقوى صلتهم بها لتقوى شخصيتهم ، وتسعد بهم أمتهم الاسلامية ، فاللغة العربية ، لغة القرآن والحديث ، والاهتمام بها .

ونحوها واجب مهم ، لتسمو العبارة ، ويعلو التركيب ، وتشتد الصلة بهذه اللغة ويقوى بنيانها .

والله من وراء القصد ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

تحريرا فى ١٧ من جمادى الاخرة ١٤١٩هـ
٨ من أكتوبر ١٩٩٨م

أ ٠د /صلاح عبد العزيز على السيد
وكيل كلية اللغة العربية بالمنصورة
ورئيس قسم اللغويات العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الممنوع من الصرف

اعلم أن الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أقوى وأمكن فى الاسميه لأن المنصرف بعيد عن مشابهة الحرف والفعل ، لذلك بعد عن البناء وعن منع الصرف نحو : عمرو ، ساجد ، كتابه. قلم ونحو ذلك .

وهذا التنوين يسمى بتنوين التمكين)) الذى يمكن الاسم فى باب الاسمية ، ويقربه فيها ، وهو أيضا تنوين الصرف ، فوجوده فى الاسم دليل قوته ، وسلامته .

وفى ذلك يقول ابن مالك (رحمه الله) :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتى مُبَيِّنَا .. مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

وأمكنية هذا الاسم بتنوين الصرف يأتى من أن انضمامه الى الأعراب يجعله مشتملا على علامتين : التنوين والاعراب ، مما يبعده كل البعد عن الحروف والأفعال . فالتنوين لا يدخل الحروف والأفعال ، والأعراب كذلك لا يدخل أغلب الأفعال فصار هذا الاسم بهما قويا متمكنا باجتماع الأعراب والتنوين معا ، وأيضا تصير بالتنوين أعذب جرسا ، وأخف نطقا (1) وامكن اسم تفضيل من مكن مكانه اذا بلغ الغايه فى التمكن لا يبين

(1) النحو الوافى ٤/٢٠١ ، ٢٠٢

تمكنا لأنه غير ثلاثي ، واسم التفضيل منه شاذ .

قال ابن هشام : " وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو " مسلمات " أي جمع المؤنث السالم ــ فإنه منصرف مع أنه فاقد له ، إذ تنوينه لمقابلة النون في جمع المذكر السالم " (١)

فإذا قلت : هؤلاء مدرساتٌ كريماتٌ فالتنوين للمقابلة ، وقد يوجد في الاسم غير المنصرف كالعلم المؤنث المنقول من جمع المؤنث السالم نحو : تَصَفات وجَنّات ، عطيّات ، أذْرِعات فيجوز صرفه مراعاة لأصله ، ويجوز منعه من الصرف مراعاة لحاله الآن ، كما لا يدخل معنا تنوين العوض كجوارٍ وغواشٍ ولا تنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنيه نحو نفطويه ، وسيبويه ، وعَمْرويه .

شبه الاسم بالحرف :

يشبه الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والضمائر والغايات أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك ، وشبيه الشيء يعطى حكمه فيبنى الاسم لشبهه بالحرف وتكفي أدنى مشابهة له للبناء ، لتمكن الحرف ورسوخه في البناء كما يقول الرضي (٢)

(١) أوضح المسالك ٤/١١٥

(٢) شرح الكافية جـ ١ ص ٣٢

أما شبهه بالفعل :

فيرجع الى علتين فرعيتين إحداهما: ترجع الى اللفظ والأخرى ترجع الى المعنى - أما من جهة اللفظ ، فلأنه يرجع الى الاسم من جهة أخذه واشتقاقه من المصدر الذى هو اسم ولا شك أن ما أخذ فرع عما أخذ منه ، على رأى البصريين ، وأما الكوفيون فقالوا : إنّ دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركبا من الحدث بمادته التي يتألف منها ، ومن الزمان بهيئته وصيغته ، لأن أصل المشتقات عندهم الفعل .

وأمّا من جهة المعنى :

وهو الحدث ، لأن الحدث لابد له من محدث يوجده وهو الذى يسمى فى النحو "بالفاعل" وهو لا يكون الا اسما ، فالفعل محتاج الى الاسم ، والمحتاج فرع المحتاج اليه ، وتابع له ، وبذلك أشبه الفعل وهو لا ينون فكذلك الاسم بهاتين العلتين لا ينون ، ولأنّ شبيه الشىء يأخذ حكمه وهو هنا امتناعه من التنوين ، ومن الجر بالكسرة .

فإنْ أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة أو أشبهه فى وجود علتين من جهة واحدة ، كدُرَيْهِم ، ففرعية اللفظ والمعنى فيه جهة واحدة إذ فرعية اللفظ منه صيغة فُعَيْعِل فدريهم فرع عن درهم ، وفرعيه المعنى التحقير ، والتحقير فرع التكبير فهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا

منهما نشأ عن التصغير أو تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأُجَيْمَال تصغير أَجْمَال جمع جَمَل ، فإنّ فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير ، والجمع فرع الافراد وهما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى كحائض وطامث فإن فيه فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وهما يرجعان الى المعنى . لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ..

بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع الى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قويا .

ومتى وجدت العلتان اللتان ترجع إحداهما الى اللفظ والأخرى الى المعنى قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه السابق .

واختلف العلماء فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصرف وهو الصوت ، لان فى آخره التنون وهو صرف أو من الصرف وهو الفضل ، لان له فضلا على غير المنصرف أو من الصرف وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الانصراف فى جهات الحركات أو الرجوع فكأنه الصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٥ سمى منصرفا لانقياده الى مايصرفه عن عدم تنوين الى تنوين ، وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره ، أو الصرف بمعنى القلب ومعروف أن الاصل فى الاسم أن يكون معربا منصرفا

والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس فى بيت واحد فقال :

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ∴ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

أنـــواع الممنوع من الصـــرف :

الاسم الذى لاينصرف نوعـــان :

أحـــدهما : ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام العلتين وهو شيئان :

أولهما : ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة ســـواء أكانت نكرة كذكرى وصحراء أم معرفه كرضوى، وزكرياء ، مفردًا كما مرَّ ، أم جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما ذكرنا أم صفه كحبلى وحمراء . وكل ما سبق الألف فيه زائدة للتأنيث .

وفى ذلك يقول ابن مالك :

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَــعْ ∴ صَرْفَ الذى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

قال الرضـــى :

وقد ألحق بذلك ـ ما شابه ألف التأنيث المقصورة ، وهو كل ألـــف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق ـ أى لا للتأنيث ـ كـــما فى أرطى ، وذفرى وحبنطى [1] أولا كقبعثرى ، وأما ألف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلميه بألف التأنيث الممدودة كعلباء ملحق بسرداح ، لضعف

(١) أرطى : شجر من أشجار الرمل يدبغ ، ذفرى : عرق خلف الأذن للبعير يعرق ، الحبنطى : القصير البطين : القبعثرى : العظيم الشديد .

شبهه بألف التأنيث الممدودة ، لكون همزته في الأصل ألفا ، وكون همزة الألحاق في مقابله الحرف الاصلي ، وهذا متحقق في المقصورة دون الممدودة (١)).

ثانيهما : صيغة منتهى الجموع ، والمراد به : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبتدءا بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف ودراهم أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن سواء بدئ بالميم مثل مصابيح أم لم يبدأ بها نحو دنانير ، عصافير وقراطيس .

وهو الجمع الموازن به لفاعل أو مفاعيل ، فإن كان صحيح الآخر كما مثلنا أعرب بالحركات الظاهرة ، وإن كان منقوصا مثل غواشي ، ومداري أبدلت كسرته فتحه فتنقلب ياؤه ألفا فلا ينون كعذارى ومدارى ، والغالب أن تبقى كسرته .

فاذا خلا من (أل والأضافة) أجرى في الرفع والجر مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو قوله تعالى : " ومن فوقهم غواش " (١) وقوله تعالى : " والفجر وليال عشر " (٢) وفي النصب سلم آخره وظهرت فتحته نحو قوله تعالى : " سيروا فيها ليالي وأياما آمنين " (٣)

ويدخل فيما سبق في منع الصرف ما سمى بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ

(١) شرح الكافية ١ /٣٧.
(٢) سورة الاعراف الاية ٤١.
(٣) سورة الفجر الاية ١ ، ٢ .
(٤) سورة سبأ الاية ١٨

أعجمى مثل شَرَاحِيل أو ارتَجل للعلمه مثل كشاجم .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وكُنْ لجمعٍ مشبهٍ مفاعِلاً ∴ أو المفاعيل بِمَنْعٍ كافِلاً
وذَا اعْتِلالٍ منه كالجَوارَى ∴ رفعًا وجرًّا أَجْرِهِ كسارى
وإنْ به سُمّىَ أو بما لَحِقْ ∴ به فالانصرافَ مَنْعُهُ يَحِقّ

آراء العلماء فى لفظ " سراويل " :

اختلف العلماء فى هذا اللفظ أهو مفرد أعجمى على وزن الجمع العربى أم هو عربى ، وهو جمع له مفرد مستعمل أو مقدر :

فابن مالك يصرح بأنه اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصفة المعتبرة وفى ذلك يقول :

ولِسَراويلَ بهذا الجَمْعِ ∴ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

وهو أمر معلوم من أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا لجمع أو منقول منه ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإنْ فقدت فيه الجمعية اذا تم شبهه بهما ، ولم يوجد فى مفرد عربى كما يقول العلامة الأشمونى .(١) ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن إلاَّ منعه من الصرف وجهًا واحدًا ، خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه .

---

(١) شرح الأشمونى ٢٤٧/٣

ويرى ابن الحاجب في الكافية :

أن سراويل اذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل علـى موازنه ، وقيل عربي جمع سرواله ، واذا صرف فلا إشكال .

وَقَدْ رُدَّ هـذا الرأى :

بأن سروالةَ لم يسمع وأما قوله :

عَليْه من اللــؤم سروالةٌ ... فليس يَرِقُّ لمستعطف

فمصنوع لاحجة فيه ، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة

قـال الأشموني :

ويرد هذا القول أمران :

أحدهما أن سروالةَ لغة في سراويل بمعناه فليس جمعا لها والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الاجناس ، وإنما ثبت في الأعلام وهـذا ما أميل اليه من أنه أعجمي وأن البيتَ مصنوعٌ .

سر منع ما فيه علة واحدة من الصرف :

لأنّ الشيئين السابقين أى ما فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة أو الجمع لموازن لِمَفَاعِل أو مَفَاعِيل فى كل واحدة منهما جهتان :

جهة ترجع الى اللفظ ، وأخرى ترجع الى المعنى ، فقامت الواحدة منهما مقام العلتين فألف التأنيث لها جهتان :

أولاهما : الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع المذكر .

وثانيهما : لزوم هذه الألف لمصحوبها ، بخلاف المؤنث بالتاء فانها غير لازمة لمدخولها .

غالبا استعمالا فوجود الفاء قليل فلا اعتداد به مثل هُمَزَةْ ، حِذْرِيَة وعَرْقُوَة .

أما الغالب فالتاء غير لازمة ، وقد تحذف فيصير مصحوبها مذكرا .

أما الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل ، ففيه جهتان دالتان على الفرعية

الاولى : خروجه عن صيغ الآحاد العربية بخلاف باقى صيغ الجمع ، فقد يتفق الجمع مع المفرد فى اللفظ مثل كتب وعنق ، وحمر وقفل وابل واطل .

والثانية : دلالته على الجمع وهى راجعة الى المعنى ففى كل واحدة منهما العلتان الفرعيتان السالفتان .

النوع الثانى : ما يمتنع صرفه بعلتين :

أولهما : ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وضع صفة وهو ثلاثة .

ثانيهما : ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة .

واليك بيان كل منهما تفصيلا .

أولا : ما وضع صفة ، ويمتنع صرفه معرفة ونكرة ، وفيه علتان فرعيتان الوصفية وعلة أخرى ، وهو إمّا مزيد فى آخره ألف ونون أو موازن للفعل أو معدول وهو ينحصر فى ثلاثة أنواع :

الاول : ذو الزيادتين أى الوصفية وزيادة الالف والنون على وزن فَعْلَان بشرط ألّا تقبل التاء إما لأنّ مؤنثه فَعْلَى كسكران وغضبان وعطشان أو لكونه لا مؤنث له كلَحْيَان على القول الراجح ، لكبير اللحية .

وإنما منع من الصرف لوجود العلتين الفرعيتين فيه فرعية اللفظ وهى زيادة الالف والنون وفرعية المعنى وهى الوصفية ، لأنها فرع الجمود ، إذ الصفة تحتاج الى موصوف ، فلما اجتمع فيه العلتان منع من الصرف .

فان كان المؤنث على فَعْلَانة صرف مثل : مَصَّان للئيم ، سَيْفَان للطويل الممشوق الضامر البطن وأليان لكبير الألية من ذكورا والغنم ، وندمان من المنادمة وهى المكالمة لا من الندم على ما فات فإنّه

مؤنثاتها فعلانة فتنصرف (١) .

الثانى : ما كان على وزن أفعل صفة أصلية بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء

إمّا لأن مؤنثه على وزن فعلاء كأحمر حمراء وأخضر خضراء أو فُعْلى كأفضل وأكبر أو لكونه لا مؤنث له كأكمر (٣) وآدر (٤) .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل ، لأن وزن أفعل أولى بالفعل ، اذ أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم ، فكان لذلك أصل فى الفعل ، لان ما زيادته لمعنى أوْلى مما زيادته بغير معنى ، واشترط ألا تلحقه تاء التأنيث ، لأنّ ما يلحقه من الصفات كأرمل " للفقير " ضعيف الشبه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وليس شرطا فى المنع أن يكون على وزن أفعل بل المراد على وزن الفعل الذى هو به أولى لا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر ، وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف .

فان أنث بالتاء انصرف نحو : أرمل فان مؤنثه " أرملة ، لضعف شبهه بلفظ المضارع .

---

(١) ومما جاء على فَعْلانَ فَعْلانَة : حَبْلان " الكبير البطن) ودخنان) الظالم سخنان : اليوم الحار . الصحيان : الذى لاغيم فيه ، الصوجان البعير اليابس الظهر . العَلاّنَ الكثير النسيان أو الحقير . القشوان : الرقيق الساقين . الموْتان : البليد الميت القلب ـ النصران : واحد النصارى خمصان : لغة فى خمصانه .

(٣) أكمر : عظيم الحشفه .

(٤) آدر : كبير الانثيين

وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر ، لأنه صفة وعلى وزنه .

قال ابن مالك :

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلا (١)

فإن كان عارض الوصفية ، بأن وضع اسما ثم عرضت عليه الوصفية ، فلا يلتفت لهذا الطارئ من الوصفية ، نحو : مررت بنسوة أربع ، لأنه وضع اسماً للعدد ، فلم يلتفت الى ما طرأ له من الوصفية ، وأيضا فإنه يقبل التاء مع المذكر نحو رجال أربعة .

كذلك لا يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية ، فتنظر الى أصلها في الوصف وتمنع من الصرف نحو ما حكى صاحب الأفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة وهي :

أدهم " للقيد " وأسود وأرقم (لنوعين من الحيات ، وأجرع " المكان المستوى " وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان وأبطح " المكان المنبطح المستوى من الوادي " .

قال ابن هشام (٢) " وربما اعتقد بعضهم باسميتها فصرفها ، وأما أجدل للصقر ، وأخيل لطائر ذي خيلان ، وأفعى للحية ، فإنها أسماء في الأصل والحال .

ولهذا صرفت في لغة الأكثر ، وبعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفة فيها

---

(١) الشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة .

(٢) أوضح المسالك جـ ٤ ص ١١٩

ففى (أجدل " القوة وفى أَفْعَل) التلون وفى (أفعى) الأيذاء (١)

وهذا التصور قوى مع أجدل وأخيل ، لأنها من الجدل والخيول ، وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق ، وان كان تصور ايذائها يجعلها تشبه المشتق وتجرى مجراه على هذه اللغة ، ومما ورد فيه أجدل وأخيـــل غير مصروفين قوله .

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ ∴ فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا (٢)

وقول الآخر :

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي ∴ فما طَائِرِي يوماً عليكِ بِأَخْيَلَا (٣)

---

(١) أفعى الحية : اُخْتُلِفَ فى اشتقاقها فيرى أبو على أنها مشتقة من يافع فأصلها أيفع ثم أخرت الياء الى موضع اللام فصارت أفعى ثم قلبـــت الياء ألفا فوزنها أعلف .

ويرى ابن جنى أنها من فوعة السم أى حرارته فأصلها أَفْوَع ونقلت عينه الى موضع اللام ، ثم قلبت الواو ألفا ووزنها أفلع .

وقال غيره : انها مشتقة من مادة الأفعوان ، وذلك لقولهم أرض مَفْعَاة أى كثيرة الأفاعى ووزنها : أَفْعَل .

٢) البيت من الطويل من كلام القطامى عمير بن شييم والشاهد فيـــه : قوله أجدل مع أنه اسم فى الاصل وفى الحال .

٣) البيت من كلام حسان بن ثابت وهو من الطويل والشاهد فيه : بأخيلا حيث منعه من الصرف ، لإنه ضمنه معنى الوصف وهو التشاؤم مع ضميمة وزن الفعل وهو اسم طائر أخضر ، وجناحاه مخالفان لسائر جسده ، والفراء يسميه بالشقراق .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةْ ∴ كَأَرْبَعٍ وعَارِضَ الاسْمِيَّــة

فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ∴ فِي الأَصْلِ وَصْفًا انصرافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَــى ∴ مصروفة وقد يَنَلْنَ الْمَنْعَــا

الثالث : اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين :

أحدهما : المعدول في العدد الى مَفْعَل نحو مَثْنَى أو فُعَال نحو ثلاث والمانع له من الصــرف : العدل والوصف فأُحاد ومَوْحِد معدولان عن واحد واحد وثُنَاء ومَثْنَى عن اثنين اثنين ،وكذا الباقي ،فهــى معدولــة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ،وأما الوصف فهذه الألفاظ لاتستعمل إلاَّ نكرات .

إِمَّا نعتا نحو : أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع (١) ،وإِمَّا حالا نحــو قوله تعالى " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " (٢) .

وإِمَّا خبرًا نحــو : صَلَاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى ،والتكرير هنا لقصــد التوكيد لا افادة التكرير للتأسيس ،اذ تكفي مثنى الأولى لافــادة المعنى ،وزعم الفراء أن هذه الاسماء معارف بنية الألف والــلام فتعرب بدلا في الآيتين ،ولا يصــح الأعراب السابق لهــا

---

(١) من الاية ١ سورة فاطــر

(٢) من الاية ٣ سورة النســاء

وبعضهم جعلها كالأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقول الشاعر :

وخيل كَفاهَا ولم يَكْفِها … ثُنَاء الرجال وَوُحَدانُها

وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى ، وهذا مخالف لما اتفق عليه من وجود العلتين الفرعيتين فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في أُحاد الا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزوق الوصفية ، وكذا القول في أخواته كما قال الأشموني (١)

وهذه الموازنه من العدد على فُعَال وَمَفْعَل من واحد الى عشرة كما حكى أبو عمر والشيباني وذهب أبو عبيدة الى أن المسموع من واحد الى أربعة ، والباقي لم يسمع ، أما الكوفيون فيرون أن المسموع من واحد الى خمسة ومن عشرة والباقي مقيس والأصح الاول .

(١) شرح الاشموني جـ ٣ صـ ٢٣٨

الثاني : أُخر جمع أخرى أنثى آخَر بفتح الخاء بمعنى مغاير نحو : مررت بنسوةٍ أُخَر . فأُخَرُ هنا معدولة عن آخر وهو أفعل تفضيل وأصله أأخر وأنثاه لا يدل على الانتهاء ، ويعطف عليها من جنس واحد كقولك عندى رجل وآخر وآخر ، وعندى امرأة وأخرى وأخرى .

وطالما أنَّ آخر من باب اسم التفضيل وقياسه فى حال تجرده من أل والاضافه أن يكون مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فلما أشبه أفضل ، فى الوصف والزيادة ، ومعناه يحتاج الى مغاير استحق أحكام التفضيل . ومثاله مع المفرد قوله تعالى : ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا) (1) ومع الجمع نحو (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله : أحبَّ اليكم من الله ورسوله) (2)

ومع المؤنث نحو : زينب أكرم إلىَّ منّ على ، فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر ، ونسوة آخر ، ورجال آخر ، ورجلين آخر . بفتح الهمزة الممدودة فى الجميع .

ولكنهم فى التأنيث قالوا : أخرى وفى جمع المؤنث المكسر قالوا : أُخَر وفى جمع المذكر السالم قالوا آخرون ، وفى المُثَنَّى آخران . وبذلك

---

(1) سورة يوسف الاية ٨

(2) سورة التوبه الاية ٢٤

جاء التنزيل (قال الله تعالى : "فتذكر إحداهما الأخرى) [1] "فعدة من أيام أخر) [2] " (وآخرون اعترفوا) [3] و (فآخران يقومان) [4] وانما خصّ النحويون " أخر) بالذكر ، لأنّ في أخرى ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل في منع الصرف ، وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لأنّ إعرابه بالحركات ، وأما (آخر) بفتح الهمزة ، فلا عدل فيه ، وانما العدل في فروعه من المؤنث والمثنى والجمع ، وامتناعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل [5] .

قال الشيخ خالد الأزهري :

" وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لانه لايدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ـ والصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: الوصف ، والزيادة ، وأنه لايتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير ، كما أن أفضل لاتستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافه لمعرفة فلما حولت بها عن ذلك كان عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة ، فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر لاعن الآخر لجريه على نكرة نعتا ولاعن الآخرين ، لانتفاء حقيقة التفضيل فيها) [6]

---

(١) سورة البقرة الاية ٢٨٢
(٢) سورة البقرة الاية ١٨٤
(٣) سورة التوبة الاية ١٠٢
(٤) سورة المائدة الاية ١٠٧
(٥) أوضح المسالك ٤/١٣٣
(٦) شرح التصريح حـ ٢ صـ ٢١٥ بتصرف .

وإنْ كان [illegible] بمعنى آخِره بكسر الخاء ، وهي المقابله للأولى ، دلت على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مُذكرها كذلك نحو قوله تعالى : وقالت أولا هم لأخراهم) (١) جمعت على أُخَرَ مصروفا ، لأنه غير معدول ، ومذكرها آخِر مقابل أول بدليل قوله تعالى: وأن عليه النشأة (الاخرى) (٢) وقوله (ثم الله ينشئ النشأة الاخرة) (٣)

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وصْفٍ مُعْتَبَرْ .. في لفظِ مَثْنَى وثُلَاثَ وأُخَرْ

---

(١) سورة الاعراف الاية ٣٩

(٢) سورة النجم الاية ٤٧

(٣) سورة العنكبوت الاية ٢٠

حكم التسمية بالأنواع الثلاثة السابقة :

يرى الجمهور أنه إذا سمي بشيء من هذه الأنواع منع الصـــرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية ، والعلتان السابقتان باقيتان وهما كافيتان في منع الصـــرف .

وذهب الأخفش والمبرد الى أنه اذا سمي بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل كمثنى وثلاث انصرف ، لأنه إذا سمي به صار معناه الذات المعينة وزال معنى العدل منه ، فأصبح بعلة واحدة وهي العلمية ، والعلة الواحدة لاتمنع الصـــرف .

وجوّز الفارسي الأمرين الصرف وعدمه ، والراجح رأي الجمهور لأنـــه اذا زالت حقيقة العدل فشبهه قائم ، وهو يكفي ؛ لأن العدل يرجع الـى اللفظ .

وقول الأخفش والمبرد يلزم عليه القول بما لانظير له في العربية ، وهو وجود اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ، ويصرف وهو معرفة .

لـــذا كان رأي الجمهور متفقا ، لبقاء كل من الزيادة والوزن والعدل على حـــاله .

النوع الثانى : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة :

أحدها : العلم المركب تركيب المزج كبعلبك وحضرموت (علمين لبلد بن) وسيبويه فى لغة من أعربه ، فهذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وفى ذلك يقول ابن مالك :

والعَلَمَ امنعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا ... تركيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبا

وخرج به : المركب الاضافى : فإعرابه على الجزء الاول ، والأسنادى نحو جاد الحق يحكى على ما هو عليه والعددى نحو خمسة عشر فتحتم البناء عند البصريين ، وجَوَّز الكوفيون إضافة صَدْرِهِ الى عَجُزِهِ (١)

إعـــرابه :

المركب المزجى يعرب إعراب مالا ينصرف ، وقد يضاف أول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الأول حسب العوامل ، ويجر الثانى بالأضافه وإن كان فى الجزء الثانى ما يمنع صرفه كالعجمة كرامَهُرْمُز منع من الصرف والا صرف كحضرموت ، وان كان آخر الجزء الاول ياء معد يكرب فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحة على رأى ابن مالك ، وغيره يرى الفتح فى النصب والتسكين فى الرفع والجر كالمنقوص .

وقد يبنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر ، ويفتح آخر الجزءين إلا فى معد يكرب فيفتح آخر الثانى فقط فهذه لغات ثلاث فيه فإنْ كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعد يكرب ، قالى قالا وجب سكونه مطلقا ، وتقدر

(١) شرح الاشمونى حـ ٧ ص ٢٥٠ ، ٢٥١

فيه الحركات مطلقا أو يكون كالمنقوص ،وهذا كله اذا كان غير مختوم بوينة والا بنى على الأشهر . (١)

الثانى : العلم ذو الزيادتين أى(الالف والنون) سواء أكان علما لانسان مثل حمدان ،عمران ،حيان ،أم لغيره مثل شعبان ،رمضان ،غسان ،أصبهان .

وعلامة زيادة الألف والنون سقوطها فى بعض التصاريف كسقوطهما فى ردّ: نسيان وكفران الى نسى وكفر ،فإن كانا مما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ،نحو مروان ،غطفان .

فإن كان الحرفان (الألف والنون) أصليين معا أو النون وحدها لم يمنع (٢) من الصرف .

فالأصليان مثل بان (٣) وخاف وأصاله النون مثل : أمان ،لسان ،ضمان .

وما كان من الأسماء مختوما بالألف والنون ،واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ، ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بأصالتها وزيادتها فمن ذلك أعلاما : حسّان ،دهقان ،شيطان ،غسّان ،ودّان ،حيّان ،عفّان ،رمّان ،فنحو حسان علم على رجل يجوز أن يكون مشتقا من الحس بمعنى الشعور فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ويجوز أن يكون

(١ ، ٢) النحو الوافى حـ ٤ ص ٢٣٣ .
٣) البهان: جبل بالحجاز أو شجر . والخيان : المكان .

مشتقا من الحسن فلا يمنع ، لأن الزائد حرف واحد ، وأما إن كانت مأخوذة من الحسّ والدهق ، الشيط ، الوُد ، الغَسّ ، النجاة ، والعقة والبرّم منعت من الصرف . لزيادتها أو نصّ وعلى أنها مأخوذة من الدهقنة ، الشيطنة أو الشطن وهو المضغ أو الوزن أو وضع الشيء في الماء ونحوه ، أو الحين أو الغفن صرفت لأن النون أصلية فهي على وزن فعّال لا فعلان ، وإذا تعينت جهة الأصالة صرفت من ذلك طحّان من الطحن وتبّان من التبن ، سمّان من السمن ، أسماء .

ولو أبدلت النون الزائدة لاماً منع من الصرف نحو أصيلال في أصيلان اعطاء للبدل حكم المبدل منه ، فإنْ أبدلت من حرف أصلي نونا صرف نحو حنّان مسمى به وأصله حناء .

والمسموع عن العرب يجب أن يتبع نحو حسان شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم فقد سمع منعه من الصرف(1) ، لهذا حكت جمهرة العلماء منعه وهو الحق وفيما سبق يقول ابن مالك :

كذاك حاوي زائدَيْ فَعلانا ∴ كَقَطَفان وأَصبهانا

---

(1) قال حسّانُ : ماهاج حسّانَ رسومُ المقام ∴ ومظعنُ الحي ومبنى الخيام

الثالث : العلم المؤنث

ومنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ويجب منعه من الصرف إنْ كان مختوما بتاء التأنيث علماً لمذكر نحو : حمزة ، طلحة أو لمؤنث نحو عائشة ، بُثَيْنَة وسواء كان غير ثلاثى مثل معاوية أو ثلاثيا مثل : هِبَة ، أَمَة علمين ، فجميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة التى للتأنيث تمنع من الصرف فإنْ كانت لغير التأنيث بأن كانت أصلا من أصول الكلمة صرفت نحو أُخْت ، بِنْت ، شُحْت لأنَّ هذه التاء لا تبدل فى الوقت هاء بخلاف ما اذا كانت للتأنيث لاجتماع العلتين العلمية فى معناه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه وهى ملازمه له ، ولذلك لم تؤثر فى الصفه نحو قائمة ، لأنها فى حكم الانفصال .

وكذلك يجب منعه إن كان علما لمؤنث زائد على ثلاثة مثل زينب ، سعاد ، إحسان أعلام نساء ، أو كان علما لمؤنث ثلاثى محرك الوسط نحو : قمر ، سَقَر ، أَمل ، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع أو علما مؤنثا اعجميا نحو : ماه ، جُور (علمين لبلدين) بوك (علم قصر) سِيب (علم فاكهة) أو كان علما منقولا من المذكر الى المؤنث نحو : سعد ، زيد قيس (أعلام نساء) ، لأنه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ وفيما سبق يقول ابن مالك :

كذا مؤنثٌ بهاءٍ مُطْلَقَاً ∴ وشَرْطُ مَنْعِ العارِكَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاثِ أو كجُــورأو سقر ٠٠ أو زَيْدٍ اسْمَ امرأةٍ ،لا اسْمَ ذَكَرْ ٠

أما ما يجوز فيه الصرف وعدمه ،وذلك في العَلَم الثلاثي الساكن الوسط المؤنث غير أعجمي ،وغير منقول نحو ٠ هِنْد ،دَعْد ،بدْر أعلام نســـاء ومن صرف لخفة اللفظ و (الأولى منعه لوجود السببين في الجمله ،والزجــاج يُوجِبُهُ ،لأن السكون لايغير حكما ٠

وفي ذلك يقول الناظم :

وجهان في العادم تذكيرا سَبَقْ ٠٠ وعُجمةً كهندَ والمنعُ أحَقّ

الرابــــع : العلم الأعجـــى :

وذلك لأن فيه فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ لكونه من الأوضاع الأعجمية فيمنع وذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون علما فى اللغة الأعجمية .

الثانى : أن يزيد على ثلاثة أحرف مثل إبراهيم إسماعيل ، إسحاق .

فإنْ كان غير علم فى أصله الأعجمى ، فإن استعمل بعد ذلك علما فلا عبرة بعلميته لأنها حادثة نحو : لجام ، وفرنْد (جوهر السيف) ديباج ، فيروز فهو فى لغته الأصلية اسم جنس ونقل الى العربية من أول الامـــر كذلك فيبقى على حكم الصرف ، وإنْ كان علما .

ويرى الشلوبين وابن عصفور أنه لا يشترط ذلك نحو (قالون) بمعنى جيد ، ونحو بُنْدَار لتاجر المعادن وللمحتكر المستغل فيجوز فيهما الصرف وعدمه ، لانه لم يكثر فى كلام العرب قبل أنْ يُسَمَّى به ، والعجمى : هو ما نقل عن لسان غير العرب أى لغة كانت ، فإنْ كان العلم الأعجمى ثلاثيا ساكن الوسط نحو : نوح ، لوط أو متحركا نحو (شَتَر) علم على حصن بأذربيجان صرف ، وقيل يجوز الوجهان فى الساكن الوسط والمحركة الوسط فيتحتم المنع لقيام الحركة مقام الحرف .

وفى ذلك يقول ابن مالك :

والعجمىّ الوضع والتعريف مع .:. زَيْدٍ على الثلاث صَرْفُهُ امتنع

(١) جـ ٢ ص ٢١٩ شرح التصريح

وأسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا مالكا ومُنْكرا ونكيرا .

ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

وأسماء الأنبياء ممنوعة للعلمية والعجمة إلا محمدًا ، صالحا ، شعيبًا ، هودًا ، لوطًا ، نوحا ، شيثًا ، وموسى النبي ممنوع للسماع .

أما لفظ موسى الذى ليس نبيا ، فيصرف إنْ كان من أوسيت رأسه اذا حلقته تقول موسًى وان كان من ماس يميس فهو فُعْلى منع الصرف

وابليس ممنوع للعلمية والعجمة ، وقيل للعلمية وشبه العجمة (١)

وتعرف العجمة بوجوه :

١ ـ نقل الأئمة

٢ ـ خروج عن أوزان الأسماء العربية نحو ابراهيم

٣ ـ أن يعرف من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى ويجمعها مُرَّ بنفل .

٤ ـ أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب نحو جَقّ . قبج ، صولجان ، نرجس ، مهندز

---

(١) النحو الوافى جـ ٤ صـ ٢٤٥

الخامس : العلم اذا وازن الفعل بأنواعه الثلاثة .

يمنع الاسم من الصرف مع العلمية ، ووزن الفعل ، لاجتماع علتين فرعيتين فيه :

أحداهما فرعية المعنى بالعلمية ، والأخرى لفظية بوزن الفعل .

والمعتبر فى المنع من وزن الفعل أنواع ثلاثة وهى :

أولا : وزن يختص بالفعل ، فلا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو علم أعجمى وذلك كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتقدّم أو بهمزة وصل كانصرف واستخرج أو على وزن فَعَّل كخضّم لمكان أو لقبيلة و(شمّر الفرس) أو على وزن فُعِل المبنى للمجهول مثل : دُئِل ، لقبيلة ، وعُوفِى ، وقُضِى . فإذا صارت هذه الأفعال وحدها دون مرفوعها أعلاما منقولة منعت من الصرف للعلمية ، ووزن الفعل .

واعلم أنّ ما بدئ منها بهمزة وصل صارت همزة قطع ، فان نقلت الأفعال مع مرفوعها فإنها تصير جمله محكية ، ولا تمنع من الصرف .

وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق ودحرج والمضارع نحو : يُدَحْرِجُ دون فاعلها ، لأنها من غير الثلاثى ويكونان وزنا يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد فى غيره إلاّ نادرًا ، أو من الفعل الدال على المفاعلة ، فإنه ليس خاصا بالفعل ولا غالبا فيه ، فنظائره فى الأسماء على هذا الوزن كثير نحو : حَامِدٌ ، شَاكِرٌ ، كَاتِبٌ .

والنادر نحو دُئِل ، والعلم مثل خَضَّم والأعجمي من بَقَّم علم صِبْغ واستبرق فالاختصاص في الجميع باقٍ ، والنادر لا حكم له ، وكذلك ما كان بصيغة المضارع نحو (يَنْجَلِب) الخرزة وتَبَشَّر لطائر ، وتَعِزّ لمدينة باليمن ، ويشكر لقبيلة .

ثانيا : وزن به الفعل أولى ، وذلك لكونه مبدوءا بزيادة تدل في الفعل ، ولا تدل في الاسم نحو أفكل " الرعدة و " أَكْلُب " جمع كَلْب ، فإنّ الهمزة فيهما لا تدل على معنى ، وهي في موازنهما من الفعل نحو أَذْهَبُ مضارع ذَهَبَ ، وأَكْتُبُ مضارع كَتَبَ دالة على المتكلم . فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء .

ثالثا : الوزن الذي به الفعل أولى ، لكونه غالبا فيه ، كإِثْمِد " حجر الكحل " ، وإصبع وفيه عشر لغات ، وأُبْلُم " وهو سعف الخوص واحدة أُبْلُمه فإن صارت كل واحدة منها علما منعت من الصرف ، لأن وجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم كالأمر من ضرب فإنه موازن إِثْمِد ، والأمر من ذَهَب فإنه موازن إِصْبَع بفتح الباء والأمر من كَتَبَ فانه موازن أُبْلُم .

ولابد أن يكون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل

فخرج بالأول نحو : أُمْرُؤٌ علما فانه في النصب نظير اذْهَبْ

أىْ امْرَءاً وفى الجر نظير اضْرِب " امْرِىءٍ " ، وفى الرفع نظير : أُكْتُب فلم يلزم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة ، فَفَارق الفعل بِكَوْنِ حركة عينه تتبع حركة لامه ، والفعل لا اتباع فيه .

وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو : رُدَّ ، وقِيل وبِيع مبنيان للمفعول فإنها لم تبق على حالتها الاصْلِيَّة ، فإن أصلها بُعِلَ ثم صارت بالإدغام بمنزلة " قُفْل " والأعلال بصيغة " دِيك ، فوجب صرفها للتغيير فى الصيغة ، فمثلا لو سميت بضُرْب مخففا من ضُرِّب انصرف اتفاقا ، لأن التخفيف سابق على التسمية ، وإنما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الأصل أم لا. وذلك لو سميت بضُرِب ثم خففته انصرف أيضا عند سيبويه ، وخالفه المبرد ، لأنَّه تغيير عارض .

وخرج بالقيد الثالث : نحو : أَلْبُب جمع لُبّ علما ، لانه قد باين الفعل بالفك ولذلك صرفه الأخفش وسيبويه يمنع الصرف ، لوجود الموازنة لأُكْتُب ، ولأنّ الفك رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح استحوذ ، والفك قد يدخل الفعل لزوما كأشْدُد فى التعجب وجوازا كارْدُد وشذوذا نحو ألل السقاء إذا تغيّرت رائحته .

وعلى ذلك : فالذى يمنع من الصرف ما سبق من وزن مختص بالفعل أو غالب أو بذى بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم .

فإنْ كان وزنٌ هو بالاسم أولى من الفعل كفَاعِل نحو : كاهِل علما ، فإن وجد هذا الوزن فى الفعل كضَارِبْ أمر من ضَارَبَ فلا يمنع لأنــــه بالاسم أولى ، وكذلك إنْ وجد وزن موجود مع الاسم والفعل على الســواء نحــو فَعَل بفتح العين وفَعْلَل نحو شجر ، ضرب ، جعفر ، دحرج فلا يمنــع رأى عيسى بن عمر الثقفى فيهما .

يقول بمنعهما من الصرف إذا كانا منقولين من الفعل كالأمر مــــن ضَارَبَ بفتح الراء وضرب ودحرج أعلاما ، فعنده كل فعل ماضٍ سمى بــه يمنع من الصرف واحتــج بقول الشاعر :

انا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايا ٠٠٠ متى أَضَعِ العمامَةَ تعرفونى(١)

وأجاب الجمهور : بأنه يحتمل أن يكون قد سُمّيَ بِجَلاَ " ففيــه ضمير فهو محكى فعدم التنوين للحكاية لا يمنع الصرف أو أنه فعل ماض باقٍ على فعليته وفيه ضمير مستتر هو فاعله والجمله فى محل جــر صفــة لموصوف محذوف والتقدير أنا ابن رجل جــلا الأمــور .

قال الشيخ خالد(٢) : وفى كلا الاحتمالين نظــر أما الأول ، فلأن الأصل عدم استتار الضمير وأما الثانى فلأنه لا يحذف الموصوف بالجمله إلا إذا

(١) البيت من الوافر لسحيم بن دثيل الرياحى والشاهد " جلا " فعنده ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن العلم عنده إذا كان منقولا من فعل كان ممنوعا من الصرف مطلقا .

(٢) انظر شرح التصريح حـ٢ صـ ٢٢١

كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أوفى - هذا وقد قال سيبويه إن ... عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى يكمسب وهو فعل من الكَمْسَبة وهو العَدْو الشديد مع تقارب الخطا.

وفيما سبق يقول ابن مالك :

كَذَاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصّ الفِعْلا .. أوْ غالبٍ كأحمدٍ ويَعْلَى .

السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة .

وذلك مثل علقى ومثال أرطى (شجر) لَطَمَيْن ملحقين بجعفر فهما على وزن سكرى ، والمانع لهما من الصرف العلميه وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث فى الزيادة والموافقه لمثال ماهى فيه والشىء إذا أشبه الشىء أُلحق به . وفى ذلك يقول الناظم :

وما يَصيرُ علماً مِنْ ذِى ألِفْ .. زيدَتْ لإلْحَاقٍ فلَيْسَ يَنْصَرِفْ

السابع : المعرفة المعدولة

ويمنع الاسم من الصرف للعلمية والعدل ومعنى ذلك أنها عدلت عن أصلها فقد يكون العدل تحقيقا ، وهو ما دل عليه دليل غير منع الصرف ، فالعدل فيه ظاهر كالعدل فى سَحَر ، وأُخَر ، فسَحَر بمعنى السحر ، وأُخَر بمعنى آخَر ، فالذى دل على العدل فى ذلك وأشباهه ، هو ورودُه عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه فى الحالتين برغم هذه المخالفة .

أو تقديريا : ومرده إلى السماع عن العرب من غير أن ينضم إلى العلمية علة أخرى في منع الصرف ، فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل عُمَر ، وزُفَر ونحو ذلك .

وفائدة العدل تخفيف اللفظ مثل مَثْنَى ، أُخَر أو تخفيفه وتمحضه للعلمية كما في عُمَر وزُفَر المعدولين تقديراً عن عَامِر وزَافِر .

أنواعها :

وترد المعرفة المعدولة على خمسة أنواع :

أحدها : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي على وزن فُعَل وهي (جُمَع كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع) فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فعلاوات ، فإنّ مفرداتها جَمْعَاء وبَصْعَاء وكَتْعَاء ، وبَتْعَاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فَعْلَاوات كصَحْراء وصَحْراوات .

وهذا هو الرأي السديد في ذلك ، وهي تشبه العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، وقال السعدي : إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة لما تبعته بدليل جمعها بالواو والنون مع أنها ليست صفات [1]

وقال بعضهم : إنها معدولة عن فُعْلٍ من جهة أن مفردها فَعْلَاء ، أفعل كأحمر وحمراء فإنهما يجمعان على حُمْرٍ . وقيل عن فَعَالِي والأصح هو الرأي الأول ؛ لأن جمع المذكر مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية وكلاهما فيه

(1) انظر شرح التصريح ٢٢٢/١ (معنى كُتَع من تكتع الجلد إذا اجتمع ، وبُصَع) وهو العرق المجتمع وبُتَع) من البتع وهو طول العنق) .

ممتنع ، وفيما سبق يقول الناظم :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ ∴ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

الثانـى :

لفظ (سحـر)، وهو الثلث الأخير من الليل ، اذا أريد به سحر يوم بعينة ، واستعمل ظرفاً مجردا من أل والاضافه نحو : جئتك يوم الخميس سحر . سمعت أصوات البلابل يوم الثلاثاء سحر ، فكلمة سحر ممنـــوع من الصرف للعلمية والعدل سماعا ، لأنها معرفة معدولة عن السحـــر ، فإن كان سحر مبهماً مثل نجيناهم بسحر(١) ، أو كان سحر معينا غـــير ظرف فيجب التعريف بأل أو الأضافه مثل السحر أفضل الأوقات للعبادة ، وشهود التجليات ، والمدهش أن يقضوا سحرهم غافلين ، وأن يغفلوا فـى سحرهم ولا يفوزوا برضوان الله فيه ، ويخرج عن ذلك إذا كان مقـــترنـا بأل أو بالأضافه نحو جئتك يوم السبت السحر أو سحره فكل ذلك يخرجها عن منع الصرف ، ومثل الكلام على السحر

الكلام على رجب وصفر وهما من أسماء الشهور العربية

واليه أشـــار الناظم :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ∴ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

---

(١) القمر الآية ٣٤

الثالث :

ماكان علما لمذكر مفرد ممنوع من الصرف ، إذا سمع ممنوعا من الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية نحو عُمَر ، زُفَر ، زُحَل ، أُدَد ، جُشَم ، وقُزَح ، وعُصَم ، وجُحَا ودُلَف ، هُذَل ، ثُعَل فإن النحاة قدّروا ما سبق معدولا عن فاعِل غالبا ، لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف ، وأمكن العدول دون غيره فالغالب فى الأعلام الفُعَل فعُمَر مثلا معدول عن عامر ، فإنّ عامرا ثابت فى الآحاد النكرات بخلاف عُمَر ، فضلا عن أنّ صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل كغُدَر ، وفُسَق وأُخَر وكُتَع وجُمَع .

وفائدة العدل فى الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ونفى الوَصْفية وأما كلمة (طُوَى) فيجوز فيها الصرف وعدمه ، فمن منع الصرف لها أعتبر التأنيث بملاحظة البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ، لأنه قد أمكن غيره وهو التأنيث فلا وجه لتكلفه ، لأنه تقديرى .

ويؤيد ذلك أنه يصرف باعتبار المكان ، فلو كان العدل فيه معتبرا لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان .

فإن كان فُعَل ، غير علم بأن كان جمعا مثل غُرَف وقُرَب او اسم جنس كصُرَد أو صفة كحُطَم ولُبَد أو مصدرا كهُدًى وتُقًى فإنها مصروفة اتفاقا والسماع فيه هو العمدة فإنْ سمع مصروفا التزم مثل أُدَدٍ وإن لم يسمع جاز الوجهان والأولى الصرف وفى ذلك يشير الناظم

. . . . أو كَفُعَلا .

الرابـــع :

ما كان علما لمؤنث على وزن فَعَال مثل : رَقاشِ ، حَذامِ ، قطــام أعلام نســاء فإنّ العرب تمنع صرفه .

وقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد للعلميـــة والتأنيث المعنوى كزينب وسعاد .

وقد اختلف الحجازيون وبنو تميم فى ذلك :

أولا : أهل الحجاز :

يبنون ذلك كله سواء كان مختوما براء مثل وَبَار علم قبيلة أو غير مختوم بها مثل رَقَاشِ ، وهذا البناء على الكسر تشبيها له بنَزَالِ على رأى المبرد ودليلهم على ذلك قول الشـــاعر :

إذا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها ... فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ (١)

فبنت حذام على الكسر مع أنها فاعل فى الموضعين ، واعلم أنَّ سيبويه يرى أنه معدول عن نفسه الفعل فالتشبيه فى العدل والوزن ، أما المبرد فيرى أنَّ نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنَّث ، وبنى لتضمنه معنى لام الأمر .

وإلى ما سبق يشير الناظم :

وابن على الكسر فَعَالِ علماً ... مؤنثاً وهو نظير جُشَما

عند تميم واصرفَنْ ما نَكِرا ... من كل ما التعريف فيه أثَّرا .

(١) البيت من الطويل للجيم بن صعب على الصحيح ، وحذام : اسم امرأة والشاهد فيـــه : بناء حذام على الكسر فى الموضعين .

ثانيا : بنو تميم :

يقولون إن ختم بالراء نحو : سَفَار (اسما لماء) أو اسما لبئر ، وَوَبَارِ علم لقبيلة بنى عد أكثرهم على الكسر إلا قليلا منهم أعربه إعراب ما لا ينصرف مثل غير المختوم بالراء نحو حذام وقطام ، وإنما كان الكسر هو الكثير ، ولأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (١) وعلى ذلك قال الفرزدق :

متى تَرِدَنْ يوما سَفَارِ تَجِدْ بها ∴ أُدَيْهِمَ يَرْمِى بالمُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا

وقد اجتمعت اللغتان أى الاعراب والبناء فى قول الأعشى ميمون

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وعَــادًا ∴ أودى بها الليلُ والنهارُ (٢)

وَمَرَّ دَهْرٌ على وَبَــارِ ∴ فَهَلَكَتْ جهرةً وبَــارُ .

فبنى وبار الأولى على الكسر ، وأعرب وبار الثانية فاعلا بهلكت .

---

(١) شرح التصريح جـ ٢ ص ٢٢٥

(٢) البيت من بحر البسيط والشاهد فيه : كلمة وبار حيث بنيت على الكسر أولا وأعربت ثانيا على اللغتين .

الخامس :

وأمس ، والمراد به اليوم الذى قبل يومك ، ويشرط ألا يضاف ولا يقترن بالالف واللام ، ولم يقع ظرفا مثل مضى امسٌ ، وقضيت أمسى فى رحلة رائعة فاسْتَرَحْتُ مذ أمسِ فإنّ أمسى الأولى مرفوع بالضمة بغير تنوين . منصوبةً فى الثانية ومجرورة فى الثالثة من غير تنوين .

وهذا رأى بعض بنى تميم الذين يمنعون صرفه مطلقا ، لأنه معدول عن الأمس فمنع من الصرف عندهم للعلمية والعدل ، ولأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ، ومعدول عن الأمس .

وقد جاء على ذلك قول الشاعر :

لَقَدْ رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا . . عجائزًا مثلَ السَّعالِي خمْسًا (١)

فقوله :

مذ « أمسا » مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة ، فهو يعامل معاملة الممنوع من الصرف عندهم وجمهور بنى تميم يَمْنعُه من الصرف فى حالة الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، ولا يدخله فى باب الممنوع من الصرف .

فتقول : انقضى أمسُ ، وقضيتُ أمسِ ، وذاكرت منذ أمسِ .

---

(١) البيت من الرجز المشطور ، وقائله مجهول والشاهد فيه : مذ أمسا كما ذكرنا فى الشرح .

وجاء على لغته أكثرهم قول الشـــاعر :

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ أمسُ ۰۰ وتَـنَاسَ الذى تضَمَّنَ أمْسُ (١)

فرفع (أمس) على الفاعلية من غـير تنوين ، فهو عندهم فى هذه الحالة اسم ممنوع الصرف .

أما الحجازيـــون :

فيـــبنونه على الكســر مطلقا على تقديره متضمنا معنى اللام المعرفـة قال أُسْقُف نجـران أو تُبّـع الأقْـرَن :

اليومَ أعلمُ ما يَجيءُ بــه ۰۰ ومضى بفَصْلِ قَضائه أمسِ (٢)

فأمس) فاعل مضـى ، وهو مكســـور ، والقوافى مجـــرورة .

فإن أردت بأمس يوما مبهما من الأيام الماضيه نحو : انقضى أمـــس من الأُموس الطيـــبة ، وقضينا أمسًـا فى نزهة رائعة ، ولم نأسف على أمس من الأموس .

أو عرَّفتــه بالاضافة : نحو أمسُنا كان جميلًا ، وإنَّ أمْسَنا سعدت بالصحبة الطيبة ، وقضينا فى أمْسِنا وقتًا مفيدًا .

أو بالألف واللام مثل : الأمسُ كان المتعة ، وقضيت الأمسَ فى القراءة ، للأمسْ حـلاوة عنـــد ذكره .

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله والشاهد فيه : (تضمن أمس) كما وضحنا فى الشـــرح .

(٢) البيت من الكامل ، والشاهد فيه : أمس حيث ورد مكسورا وهو فاعـــل فدل ذلك على أن قوما من العرب يبنون هذا اللفظ على الكسر .

فهو فيما سبق معربَ منصرف عند التميميين والحجازيين .

وكذلك إن كان مصغرا نحو أُمَيْس كان جميلاً أو مجموعـا مثل

أُمُوسٌ كانت رائعـة .

فإن استعملت أَمْس : مجردًا معينًا ، وهو ظرف فهو مبني إجماعا

أسـباب صرف الممنوع من الصـرف :

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن ينكر العلم مثل : رُبَّ سعاد ، ويزيد وعمران ، ومعد يكرب . فتزول منه العلمية ، ويبقى السبب الثانى وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة فيجر الاسم كما فى المثال السابق وينون ، لذهاب أحد موجبى منع صرفها وهو العلمية .

وإليه أشار ابن مالك (رحمه الله) :

واصْرِفَنْ ما نُكِّرا .. من كل ما التعريف فيه أثَّرا .

ويستثنى من ذلك ما كان صفةً قبل العلمية كأحمر وسكران فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن أو الزيادة ، وعود الوصف الأصلى ، بناء على أن الزائل العائد كالذى لم يَزَلْ .

واختلف رأى الأخفش فى ذلك فقد قال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود وذلك فى الحواشى على كتاب سيبويه ، وقال أيضا بالمنع موافقا لسيبويه وذلك فى كتابه الأوسط .(١)

الثانى : التصغير المزيل لأحد السببين المانعين من الصرف كحُمَيْد ، وعُمَيْر فى تصغير أحمد وعمر ، فإنَّ الوزن والعدل زالا بالتصغير

(١) انظر التصريح ٢ / ٢٢٧

فيصرفان ، وقد يرد العكس حيث ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا

نحو : تِحْلِئ ، علمالفا ، ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا ،

لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن ، فيقال فى تصغيره

تُحَيْلِئ ، فهو على زنة تُدَحْرِج وتُبَيْطِر .

الثالث : مراعاة التناسب فى آخر الكلمات المتجاورة ، لأن التناسب

فيه إيقاع عذب يمتع النفس ويطرب الأذن ، وله أثره الكبير فى تقوية

المعنى ، وتمكينه فى نفس السامع والقارئ . ومن أمثلة ذلك قراءة

نافع والكسائى (إنَّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً) (١)

فقد نونت الكلمات مراعاة للمجاورة .

وقوله تعالى : (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً

قواريراً من فضة قدروها تقديراً) (٢)

وقراءة الأعمش : (ولا تَذَرُنَّ وَدّاً ولا سواعاً ولا يَغُوثاً ويعوقاً ونسراً) (٣)

فقد نونت الكلمات مراعاة لما حولها من كلمات منونة .

الرابع : الضرورة الشعرية

فيضطر الشاعر إلى تنوين الاسم الذى منع منه بسبب تلك الضرورة

وذلك :

---

(١) الاية ٤ من سورة الانسان .
(٢) الاية ١٥ من سورة الانسان .
(٣) الاية ٢٣ من نوح .

وأما بالكسرة : كقول النابغة :

إذا ما غزا في الجيشِ حلّقَ فوقَهم ... عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ (١)

والقوافي مجرورة أو بالتنوين كقول امرئ القيس مثل :

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ... فقالتْ لك الويلاتُ إنّكَ مُرجِلي (٢)

وحكى الأخفش أن ذلك لغة الشعراء لاضطرارهم الى ذلك في الشعر فجرت على ألسنتهم في كلامهم .

ويرى ابن بَرّي (٣) أن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وأنها تشمل السجع والفواصل أيضا " وهو كلام جيدٌ ، وقويٌ .

ومن ذلك قول الشاعر :

هذا ابنُ فاطمةٍ إنْ كنت جاهلَهُ ... بجَدّهِ أنبياءُ اللهِ قد خُتِموا (٤)

ومن أمثلة ذلك عصريًّا قول شوقي :

إنَّ الذي ملأ اللغاتِ محاسنًا ... جعل الجمالَ وسرَّه في الضّادِ

ومن أحكام الضرورة الشعرية أن الكوفيين والأخفش والفارسي أجازوا للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ومنع ذلك سائر البصريين .

والسماع أقوى شاهد على صحة رأي الكوفيين مثل .

---

(١) البيت من الطويل والشاهد : بعصائب حيث كما جاءت مكسورة وحقها الجر بالفتحه .

(٢) البيت من الطويل والشاهد صرف غيره للصرف .

(٣) انظر رسالته في نهاية مقامات الحريري صـ ١١

(٤) البيت للفرزدق وهو من البسيط يمدح فيه علي بن زين العابد بن والشاهد فيه : فاطمه حيث نونها للضرورة الشعرية .

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائب ، إذْ هوت ∴ بِشَبيبَ غائلةُ النفوسِ غدورُ (١)

فقد منع صرف شبيب للضرورة الشعرية ومثل ذلك في غير العلم قول الشاعر :

فلَوْ كان عبدُ الله مَوْلىً هجوته ∴ ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مواليا (٢)

والأصل: مولى موالٍ فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء وجر الاسم بالفتحة الظاهرة .

وهذا التنوين قد منع للضرورة الشعرية ، ويقتصر منه على حالته فقط والبصريون يحتج عليهم بالسماع وهو أقوى حجة ، فلا داعي لقولهم إنه رجوع إلى غير أصل وفي ذلك يقول ابن مالك :

ولاضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ∴ ذو المَنْعِ والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ

---

(١) هذا من البحر الكامل للأخطل ، والأزارق جمع أزرقي من الخوارج والشاهد منه : بشبيب حيث منع من الصرف للضرورة .

(٢) البيت من الطويل للفرزدق يهجو فيه عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي .

والشاهد فيه : مواليا حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة وهذا شاذ عند جميع النحاة .

المنقوص :

وهو اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة، فإن كان مستحقا لمنع الصرف، فإنْ كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد أم مصغرا فالأول كجَوارٍ فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع والثاني نحو : أُعَيْمٍ تصغير أعمى ومنع من الصرف للوصف ووزن الفعل .

وأمّا إن كان علما كقاضٍ علم امرأة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وكيَرْمِي علما فهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل نقول : جاءني جَوارٍ، وأعيم وقاضٍ ويَرْمٍ ومررت بجَوارٍ وأُعَيْمٍ وقاضٍ ويَرْمٍ بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وينصب بالفتحة الظاهرة نحو شاهدت جواريَ وأعيميَ، وقاضيَ ويرميَ بدون تنوين .

هذا رأي الجمهور خلافا ليونس ومن وافقه فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعًا ومفتوحة جرا كما في النصب احتجاجا بقول الشاعر .

قَدْ عَجِبَتْ مني ومن يُعَيْلِيا .. لما رأتني خلقًا مُقْلَوْلِيا

ومثل هذا عند الجمهور ضرورة كقوله في غير العلم :

ولكن عبد الله مَوْلَى مواليَا

والأولى الالتزام برأي الجمهور حتى لا يؤدي ذلك إلى فوضى التعبير، واختلاف الأعراب .

أسئلة وتطبيقات

س١ : ما معنى الصرف ؟ وما أثره في الاسم ؟ وما المراد به ؟ وبم فارق غيره ؟ وضح ووجه .

س٢ : للاسم شبه بالحرف ، وله شبه آخر بالفعل أوضح هذين الشبهين وأثرهما عليه مع التمثيل .

س٣ بين السبب في منع الاسم من الصرف تفصيلا موضحا العلل المختلفة به

س٤ : وضح أنواع الممنوع من الصرف إجمالا ممثلا لكل ما تذكر .

س٥ : صيغة منتهى الجموع قد تعرب بالحركات الظاهرة وقد تعرب بالحركات المقدرة اشرح ومثل ووجه .

س٦ : اذكر آراء العلماء في لفظ سراويل ، وبين الراجح منها بالدليل .

س٧ : عالج بأسلوبك سر منع ما فيه علة واحدة مع التمثيل .

س٨ : أوضح بالتمثيل إجمالا ما يمتنع صرفه بعلتين .

س٩ : يمنع الاسم من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون .. أوضح بأسلوبك هذا مع التمثيل .

س١٠ : ما كان على وزن أفعل صفة أصلية يمتنع صرفه بشروط اشرح ذلك وبين ما يخرج منه .

س١١ : متى يجتمع العدل والوصف . اشرح ذلك مع العدل ، وبين حقيقة (أُخَر) وسر منعها من الصرف ، ومتى تصرف ، مستدلا على كل ما تقول ، ومفصلا آراء العلماء في ذلك .

تابع أسئله وتطبيقات

س ١٢ : اذا سمى بالوصف فى أنواعه الثلاثة فهل يبقى على منعه أم يصرف • أوضح ذلك •

س ١٣ : العلم المركب ، والعلم المزيد بالالف والنون • اشرح متى يمتنع كل منهما من الصرف ومتى يجوز ، مع التمثيل والتوجيه •

س ١٤ : متى يمنع العلم الأعجمى ؟ وبم تعرف العجمة ؟ وما يمنع من الانبياء والملائكه ؟ •

س ١٥ : ما المعتبر فى وزن الفعل من منع الصرف ؟ وما رأى عيسى بن عمر فى ذلك ؟ وبم استدل ؟ وكيف ترد عليه ؟

س ١٦ : للمعرفة المعدوله أنواع وضحها بالتفصيل والتمثيل ، وما حكم "طوى" فى الصرف وسر ذلك •

س ١٧ : وضح آراء العلماء فى فعال علما لمؤنث ، وفى أمس مع التفصيل والتمثيل •

س ١٨ : يعرض الصرف لغير المنصرف لأسباب • وضح مع الاستشهاد والتوجيه

س ١٩ : هل يجوز المنصرف ؟ ولماذا ؟ اشرح ذلك مستدلا على كلامك •

س ٢٠ : المنقوص المستحق لمنع الصرف • أوضح حكمه وآراء العلماء فى ذلك مع التمثيل •

تابع أسئلة وتطبيقات

س ٢١ بين الشاهد فيما يلى ، وأعرب ما تحته خط .

كأن العقيلين يوم لقيتهم ∴ فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

ذريى وعلمى بالامور وشيمتى ∴ فما طائرى يوما عليك بأخيلا

عليه من اللؤم سرواله ∴ فليس يرق لمستعطف

قال تعالى : فعدة من ايام أخر

وقال أيضا : وقالت أولاهم لأخراهم

س ٢٢ بين الممنوع من الصرف وسر منعه فيما يأتى :

أحمد ـ زينب ، نواكس ، صحراء ، ابراهيم ، سحر ، أمس ،

قطام ، شمر ، عدنان ، عمر ، غواش ، جرحى ، سكران ،

س ٢٣ علام استشهد النحاة بهذه الابيات

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ∴ متى أضع العمامه تعرفونى

اذا قالت حذام فصدقوها ∴ فان القول ما قالت حذام

لقد عجبت منى ومن لعيليا ∴ لما رأتنى خلقا مقلوليا

هذا ابن فاطمه ان كنت جاهله ∴ بجده أنبياء الله قد ختموا

إعـــراب الفعـــل

اتفـــق النحاة على أن الأصل فى الاسم الاعراب ،وما جاء على أصله فيه :لا يسأل عن سبب إعرابه ،وما جاء مبنيا منه سئل عن سبب بنائه ، بأنه أشبه الحرف فى لفظه أو فى معناه أو فى استعماله أو فى الافتقـار إلى غـــيره .

وإنما كان الأصل فى الإعراب ،لأنه تتوارد عليه معان تركيبيـــــه يحتاج فى الدلاله عليها إلى الاعراب بخلاف الفعل والحرف فالأصـــل فيهـــا البناء .

مثال ذلك لو قلت : ما أحسن السماء فإن أردت تعجبا فالسماء منصوب وان أردت استفهاما فالسماء مجروره وماءاستفهامية ،وإن أردت نفيا فالرفع هذه المعانى التركيبيه تفتقر إلى الحركه الإعرابيه لبيـانها وتميزها .

والبصريون : يقولون الأصل فى الأفعال البناء ،وعلى ذلك فلا يسأل عن علة بناء الماضى ولا الأمر ،وإنما يسأل عن علة إعراب المضارع .

والكوفيون : يرون أن الأصل فى الأفعال الإعراب كالأسماء ،فـلا يسأل عندهم عن علة إعراب المضارع ،والأمر عندهم فهم يقولون بإعرابـه وإنما يسأل عن علة بناء الماضى ،لأنه جاء على خلاف الأصل .

وهذا ما أيده ابن مالك .

إعـــراب المضـــارع :

وإنما أعرب المضارع عند البصريين لمشابهته الاسم فى عدة وجـوه ، والشئ إذا شابه الشئ شبها قويا أعطى حكمه ،فاستحق الإعـــراب ووجوه الشبه بين المضارع والاسم فيما يلى :

أولا : المضارع يقع موقع الاسم فى أمور كثيره بأن يكون خبرا مثل : العـلم يضئ الطريق ،والعلم مضئ للطريق ،ويقع صفه مثل هذا طالـــب مجتهد ،والمضارع مثل هذا طالب يجتهد ، وحالا : هذا العالـم يجنيء شرح قضايا العلم ،مثل حضر العالم مجيدا للعلم ،وصـــله مثل : جاء الذى قام أبوه والمضارع نحـو : حضر الذى يقوم أبـوه ، فلما وقع المضارع فى هذه المواقع التى يقع فيها الاسم كان شبيها به

ثانيا : أن كلا منهما يحتاج إلى الحركة الإعرابيه لتوارد المعانى التركيبيه عليها وقد مضى مثال الاسم والفعل مثل : لا تعن بالجفاء وتمـدح عليا ،ولا تصفن بالحقد وتبالغ فى إظهار الحب ،فالمثالان يحتملان النهى عن كلا الفعلين أو عن اجتماعهما أو عن الأول لا غير ،ويتضح ذلك بالإعراب .

ثالثا : المضارع أشبه مطلق الاسم فى الابهام والتخصيص ،وقبول لام الابتداء ولاسم الفاعل بموافقته له فى حركاته وسكناته ،وعدد حروفه الأصـــليه والزائدة وصلاحيته للحال والاستقبال وذلك نحو يحضر محمد ،وسـوف

يحضر أو ليحضرن فالتخصيص بسوف أو بالسين أو نون التوكيـــــد ،
أو بلام الابتداء مثل إن محمد ليسافر كما تقول : إن محمداً لمسـافر ،
وحركات المضـارع مثل حركات اسم الفاعل مثل يستغفر ومستغفر ، وشبيه
الشيء يعطى حكمه .

لم بـــنى المضـــارع مع النونين ؟

وإنما بنى المضارع مع نونى التوكيد الثقيلة والخفيفه ونون النسوة ، لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، لأن نونى التوكيد والإناث لا تلحقان الأسماء ، فلما لحقا الفعل ضعف شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البنـاء ، وبنى على الفتح مع نون التوكيد ، لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، وعـلى السكون مع النون الإناث حملا على الماضى المتصل (١) بها منعا لتوالـى أربع متحركات .

ويرى الرضـى أن التركيب والحمل على الماضى علة لأصل البناء " .

ومن المعروف أن أنواع الإعراب التى تدخل على المضارع ثلاثه : الرفع والنصب والجزم ، فلا جـر فى الأفعال ، لأن عامله فى الاسم أصــالة وهو الحرف غير مستقل ، فلا تقبل أن يحمل علـة جر الفعل ، ولذلك عوضــوه الجزم لأنه ثقيل مناسب خفة الجزم ، وأما الرفع والنصب فعاملهما قوى فى الاسم وهو الفعل ، لذلك حمل عليهما رفع المضارع ونصبه ، فكمـل

(١) دراسات فى النحو ص ٢

لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعـــراب .

رفـــع المضـــارع :

النحويون جميعهم متفقون على أن المضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم ولم تباشره نون التوكيد ولا نون الإناث (١) ، ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذى عمل فيه الرفع قال ابن مالك .

ارفعْ مضارعًا إذا يُجَـــرّدُ ... من ناصـــبٍ وجازمٍ كتَسْـــعَدُ

رافـــع المضـــارع :

اختلف النحـــاة في ذلك على أقوال :

أولا : قول الفراء وغيره من حُذّاق الكوفيين ، والأخفش ، واختار ذلك ابن مالك ، وهو أن المضارع يرتفع لفظا أو تقديرا أو محـــلا لتجرده مـــن الناصب والجازم ، لأن الرفع يدور مع التجرد وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلـــة وأولتها ، والتجرد أمر وجودى لا عدمى وهو كونـــه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم (٢)

ثانيا : يرى البصريون أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم حيث وقع خـــبرا وصله وصفة وحالا ، فلما وقع موقعه صار مثله فأعطى أشرف حركـــات الإعراب وأسبقها وهو الرفع .

واعترض هذا الرأى : بأنه غير مطرد ، لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ، وسوف تفعل وستجتهد ، حضر الذى يؤدى ، وكاد محمد يفـــوز ،

(١) شرح الكافيه حـ ص
(٢) أشرح شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٢٩

ونحو : مالك لا تذاكر درسك ؟

فالمضارع في كل ما سبق مرفوع ، ولا يحل محل الاسم ، لأنّ الاسم لا يقع بعد حرف التخصيص ولا بعد حرف التنفيس ، والصلة لا تكون مفردا ، وكذا خبر أفعال الشروع ، والاسم لا يقع بعد لا فلا يقال مالك لا مجتهدا ، لأنه حال ، والحال إذا سبقت بلا وجب تكرارها ، وبذلك ضعف قول البصريين إن الذى يرفع المضارع حلوله محل الاسم .

ثالثا : رأى الكسائى :

يرى أن الذى رفع المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف (أنيت) التى تكون فى أول المضارع ، والتى حدث الرفع بوجودها ، ولم يكن موجودا قبلها ، لأنّ أصل المضارع هو الماضى أو المصدر ، فنسبة الرفع إليها أولى من نسبته إلى غيرها ولكن هذا الرأى ضعيف : لان حروف المضارعة قد صارت جزءا من المضارع ، وجزء الشىء لا يعمل فيه ، وكذلك حروف المضارعة موجودة مع أداة النصب والجزم مثل لن أهمل الواجب ولم أفعل الشىء وبذلك حكم على هذا بالضعف .

رابعا : رأى ثعلب والزجاج :

يريان أن المضارع مرفوع بمضارعة الاسم ، ورد هذا الرأى بأن المضارعة

تقتضي مطلق الإعراب لا خصوص الرفع .

وأرجح هذه الآراء :

وأرجح هذه الآراء هو رأى حذاق الكوفيين ، وهو تجرده من الناصب والجازم لسلامته من الاعتراض عليه ، والتجرد هو استعمال المضارع ، والاتيان به على أول أحواله خاليا من لفظ يقتضي تغييره فهو أمر وجودى أو على عدم الناصب والجازم ، وهذا المقول جدير بالقبول ، لأنه بعيد عن النقص ، وارتضاه ابن مالك فى ألفيته .

نواصب المضارع

ينصب الفعل المضارع إذا دخل عليه أداة نصب وهذه النواصب أربعة وهي: لن ، كي ، وإذن ، وأن فاذا دخلت عليه نصبته بالفتحة الظاهرة إن كان صحيح الآخر مثل : لن أترك واجبا ، وأحب أن تذاكر أو كان معتلا بالواو أو بالياء مثل جئت كي أؤدي واجبا ، وأدعوا لي الخير . ويحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة نحو : لن تنجحوا إلا بجدكم ، وأرجو أن تفوزوا بالخير .

معنى (لن) :

حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال كالسين ، فهي تنفي ما أثبت مع حرف التنفيس فقولك : لن ألعب نفي لقولك سألعب ، ونفيها للفعل في الزمن المستقبل على ضربين ، إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها مثل قوله تعالى : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى .(١) فالنفي مستمر إلى رجوع موسى ، وقوله تعالى : لن ندخلها حتى يخرجوا منها (٢) فنفي الدخول مستمر إلى خروجهم ، وإما أن يكون النفي مستمرا إلى غير غاية نحو قوله تعالى : لن يخلقوا ذبابا (٣) فنفي الخلق عنهم مستمر أبدا ، فهي تفيد مطلق النفي في المستقبل ، والنفي بها كالنفي بلا عن سيبويه والجمهور .

(١) طه ٩١
(٢) المائدة ٢٢
(٣) الحج ٧٣

ويرى الزمخشرى أن (لن) تفيد تأكيد النفى تقول : لا أهمل واجبا إذا أردت تطلق النفى فإذا قصدت تأكيده قلت : لن أهمل واجبا وكذلك ذهب إلى افادتها التأبيد ، مستدلا بقوله تعالى : لن يخلقوا ذبابا)[1] ولو اجتمعوا له ، فالنفى مستمر أبدا ، لأن عدم خلقهم للذباب قائم ومستمر ، ولكن دعواه هنا غير دقيقه لأمور :

أولا : لو كانت (لن) تفيد التأبيد ما ذكر القرآن بعدها (يوما) وإلا كان تناقضا فى قوله تعالى : فلن أكلم اليوم إنسيا)[2]

ثانيا : ذكر القرآن كلمة (أبدا) بعدها ولو أفادت التأبيد ما كان هناك فائدة لها فى قوله تعالى : ولن يتمنوه أبدا .

ثالثا : لو أفادت التأبيد ، ما صح أن يذكر بعدها ما يقطعه ، ويبين انتهاءه فى قوله تعالى : فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى)[3]

أما دعواه افادتها التأكيد فمردود عليه : فإن ما ذكره الكشاف[4] فى تفسير قوله " لن ترانى ".[5] غير مسلم فإن "لن" مثل "لا" فى النفى لجميع أجزاء المستقبل أو بعضه فقولك : لن أكتب يحتمل أنك ممتنع عن الكتابه فى جميع أجزاء الزمن المستقبل أو فى بعض أجزائه

---

(١) الحج ٧٣
(٢) مريم ٢٦
(٣) يوسف ٨٠
(٤) [illegible]
(٥) الاعراف ١٤٣

مثل لا أكتب فى النفى من غير تأييد ولا تأكيد : ويؤيد ما سبق قول سيبويه " وإذا قال هو يفعل ، أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فنفيه لا يفعل .

وإذا قال ليفعلن فنفيه . لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال سوف يفعل فان نفيه لن يفعل "(١)

حكاية التأبيد عن الزمخشرى :

تابع باحث معاصر(٢) هذه القضية وهى أن الزمخشرى قال فى أنموذجه إنّ لن تفيد التأبيد ، وذكر أن المشاهير من النحاه عقب الزمخشرى ثلاث طوائف : طائفة لم يذكر علما هذا القول مطلقا مثل ابن عطيه ، وابن الخباز ، والهمذانى ، والشا ى وابن الحاجب وابن عصفور فى مؤلفاتهم ، والعكبرى وابن إياز ، والمالقى وغيرهم وطائفة ثانية تورد هذا القول غير منسوب للزمخشرى مثل السكاكى ، وابن يعيش وابن مالك فى التسهيل ، وابن كثير فى تفسيره ، و الجامى فى شرح الكافيه ، وطائفه ثالثه تنسب هذا القول إلى الزمخشرى مثل ابن مالك فى شرحه للكافيه الشافيه . عند قوله :

وَمَنْ رَأَى النفى بلن مُؤَبَّداً ... فقولَه أرْدُدْ وخلافَه اعْضُدَا .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٦٠ ، (٢) هو د/ أحمد عبدالله

وأبو حيان فى تفسيره ،والمرادى فى الجنى الدانى ،وابن هشام فى أوضح المسالك والزركشى فى برهانه ،وابن عقيل فى شرحه على التسهيل ،والدماميني كذلك والشيخ خالد الأزهرى فى تصريحه ،والسيوطى فى الهمع ،والأشمونى فى شرحه .

وهؤلاء يرون أن نقل هذه المقولة عنه فى أنموذجه ،ويظهر أن أول من أشاع هذا القول عن الزمخشرى هو ابن مالك ،والنحاه من بعده تابعوه فى ذلك ،وربطوا هذا القول بمذهبه الاعتزالى .

والحقيقة أن الزمخشرى من خلال مؤلفاته . ففى المفصل (1) قال " ولن لتأكيد النفى ما تعطيه لا من نفى المستقبل " وفى الكشاف (2) (قال ،لا ولن أختان فى نفى المستقبل إلا أن فى "لن" توكيدا وتشديدا " وفى أنموذجه قال : ("ولن" نظيره "لا" فى نفى المستقبل ولكن على التأكيد (3)) وشراح الأنموذج لم ينقلوا عنه التأبيد مثل شرح الشيخ الموستارى ت١١١٩هـ ،والشيخ المتوفى ٦٤٧ هـ ويظهر أن التحريف فى التأكيد حل مكانه التأبيد فشرحهما يعتمدان لفظ التأكيد ،وأهملا التأبيد ،وهو قول غير مناسب لصغار الطلبه فكيف برجل مثل الزمخشرى فضلا عن أن مؤلفاته كالكشاف والمفصل ذكرت التأكيد فقط وما وقع فى بعض نسخ الأنموذج فهو محروف ومردود .

---

(1) ص ٣٠٧

(2) ط ص ٧٦ ، ٧٧٥ .

(3) الأنموذج بشرح الأردبيلى ص ١٢٨ مخطوط فى مكتبة المدينة المنورة العامه .

أصـــلها :

يرى سـيبويه والجمهور أن "لن" حرف بسيط جاء على وضعه الأصلى فلا تركيب فيه ولا إبدال .

أما الفـــراء : فيذهب إلى أن أصلها (لا) أبدلت الألف نونا ، إذ هو حرف ثنائى آخره لين .

وهذا رأى مردود على صاحبه فمن جهة الصناعة فالمعهود إبدال النون ألفا لا العكس ، والإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عامـــلا

أما الخليل والكسائى : فيقولان بأنها مركبة لا بسيطة وأصــلها لا أن . حذفت الهمزة تخفيفا ، والألف للساكنين .

وحجتهما فى هذا الرأى : قرب لفظهما منهما ، ومعناها وهـو النفى والتخليص للاستقبال حاصل فيهما وجاءت على الأصل فى الشعر(١)

ورد رأيهما : إن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا ، والظاهر هنا جزء كل منهما .

هل تفيد لن الدعـاء :

يرى ابن السراج وابن عصفور أن لن تفيد الدعاء مستدلين بقول الله " فلن أكون ظهيرا للمجرمين " مدعين أن معناه : فأجعلن لا أكون

وبقول الشـــاعر :

لَنْ تَزالُوا كَذلِكُم ثم لا زِلْـ ... ـتُ لكم خالداً خُلُودَ الجِبالِ

(١) وهو قول : يرجى المرء مالا أن يلاقى ... ويعرض دون أدناه الخطوب
جابر الأنصارى .

بدليل عطف الدعاء عليه في قوله (ثم لا زلت) إذ لا يعطف الانشاء على الخبر وكما أنت لا " كذلك للدعاء ".

ولا حجة لهم في الآية لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى: أن لا يظاهر مجرما ؟ لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه .

ولأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب (١)

الجـــزم بلن :

زعم بعض النحويين أن لن قد يجزم بها كقول الشاعر :

أَيادِيَ سَبَا ياعَزَّ ما كنتُ بعدَكم . . فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْن بعدكِ مَنْظَرُ (٢)

وقول الآخر :

لَنْ يَخِبْ الآن من رجائك من حـرّ . . ك دونَ بابكَ الحَلَقَهْ (٣)

بدليل حذف لام "يحل" بعدها ، ولو كانت ناصبة ، لقال يحلى باثبات الألف وبنصب الفعل بالفتحة المقدرة ، كما حذف عين يخب ، لسكون اللام للجزم ، ولو كانت ناصبة لقال يخيب .

قال العلامة الأشموني : والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة .

(١) شرح الاشموني حـ ٣ / ٢٧٨
(٢) البيت لكثير عزة وهو من الطويل والشاهد فيه : ماذكر في الشرح .
(٣) البيت لأعرابي بالمدينة ، وهو من المنسرح والشاهد فيه : ماذكر في الشـــرح .

والثانى محمول على الضرورة فلا ينهض شاهدا (١)

امتناع الفصل بينها وبين الفعل :

لايجوز الفصل فى الاختيار بين "لن" والفعل عند البصريين ، وبعض النحاة أجاز الفصل بالقسم وبمعمول الفعل نحو : لن والله أبغى (٢) شراء ولن العلم أترك ، وورد الفصل فى ضرورة الشعر فى قول الشاعر :

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ∴ أدع القتال وأشهد الهيجاء (٣)

هل يجوز تقدم معمول فعلها عليها :

يرى جمهور النحاه جواز تقدم معمول معمولها عليها نحو : العلم لن أهمل ، وبذلك استدل سيبويه على بساطتها ، إذ لو كانت مركبه من "لا" و "أن" لزم تقدم معمول الصله (الفعل) على الموصول الحرفى (أن) وهذا ممتنع فلا يقال : العلم يعجبنى أن تفهم ، ولا يعجبنى الصرف أن تفهم ومنع الأخفش الصغير هذا التقدم ، لأن النفى له صدر الكلام ، ولكن يرد عليه بأن ذلك خاص بما بخلاف "لن" بدليل قول الشاعر :

مَه عاذلى فهائماً لَنْ أبْرَحا

---

(١) جـ ٣ صـ ٢٧٨

(٢) دراسات الشيخ شبانه صـ ٨

(٣) البيت من البسيط ولا يعرف قائله والشاهد فيه : لن ما رأيت حيث فصل بين لن والفعل للضرورة .

الثاني : المنصـــب بكي المصدريــة

وهي التي تقع بعد اللام لفظا وليس بعدها أن نحو : لكيلا تأســوا على مافاتكم .

أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي ، وأنـــك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، فلا يجوز أن تكون كي جارة مؤكـدة للام ، لأنه لا يجمع بين حرفي جـر في الفصيح ، ولا ضرورة تدعو إلـــى جعل الثاني مؤكدا ، وهي ناصبة بنفسها كما أن المصدريه كذلك .

المواضع التي يتعين أن تكون كي تعليلية جارة :

يتعين أن تكون كي حرف تعليل وجر في أربعة مواضـــع(١)

الموضـــع الاول : أن تقــع قبل (ما) المصدريه كما في قول الشاعر(٢)

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنَّمـــا .. يُرجَّى الفتى كيما يَضُرُّ وينفعُ .

(فكي) حرف تعليل وجر ، وما مصدريه ، والمصدر المؤول مجـــرور بكي ، ويرى بعضهم أن (كـي) هنا مصدريه ، وما كافـه ، واللام مقدرة قبلها .

الموضـــع الثاني :

أن تقع كي قبل اللام مثل : هاجرت كي لأحقق آمالي . فكي حـــرف جـــر وتعليل ، واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدهـــا

(١) دراسات الشيخ شبانه ص ٩ ، ١٠ .

(٢) البيت من البسيط للنابغة والشاهد فيه : كيما يضر كما في الشرح .

ولام الجر فصلت بين الفعل وناصبه ، فمنعت كي عن العمل ، وأمـــا اجتماع كي واللام فقد ورد اجتماع حرفي جـر شذوذا فهو أخـــف من سابقه .

الموضـــع الثالث :

إذا دخلت على (ما) الاستفهاميه كقولهم عن السؤال عن العله كيمه ، بمعنى لمــه ، فكي حرف تعليل وجـــر ، وما الاستفهامية في محل جـــر ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أو مذكور نحو : كـــيم سافرت ؟ أي لم سافرت ؟ ولا يجوز أن تكون كي مصدريه ، إذ لا فعـــل تـنصبه .

الموضـــع الرابع :

أن تقع قبل أن المصدريه مضمرة مثل : أقبلت كي تعلمني . إذا قدرت النصب بأن مضمرة بعدها ، ولا تنصب ، لأنَّ الحرف المصدري لا يدخـــل على مثله في الفصيـــح وإضمار أنْ بعد كَيْ واجب عند البصريين ولا يجـــوز اظهارها إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًـــا
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُـــرَّ وَتَخْدَعَـــا (١)

وابن مالك يرى أن ذلك قليل ، والكوفيون يجيزون اظهارها اختيارا .

(١) البيت من الطويل لجميل بثينه ويستشهد به : على زيادة (ما) بعد كي ، وعلى اظهار أن المصدري بعدها .

(كي بين المصدرية والتعليلية)

وتصلح "كي" أن تكون جارة ، وأن تكون ناصبه في موضعين .

الأول : أن تقع بين اللام وأن نحو : جاهدي لكي أن أنال رضا الله ونحو قول الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ∴ فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (1)

فيجوز أن تجعل (كي) مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام وهذا أرجح لملاصقه أن للفعل فهي أحق بالعمل ، ومراعاة الأصل علا وترتيبا .

الثاني : أن تنفرد عن اللام وأن نحو : سافرت كي أشاهد المناظر الجميلة وقال تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فيجوز أن تكون مصدرية ناصبة ، وتقدر اللام قبلها ، وأن تكون جارة تعليلية ، وتقدر أن بعدها ، والنصب بها ، والمصدر المؤول مجرور بكي (2)

---

(1) البيت من الطويل ولا يعرف قائله والشاهد / لكيما أن كما في الشرح

(2) دراسات ص ١٢

مذهب الأخفش في كي :

يرى الأخفش أن كي جارة دائما وأن النصب[1] بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورُدّ رأيه بقول الله تعالى : لكيلا تأسوا) فإنّ كي في الآية يجب أن يكون ناصبة ، ولا يجوز أن تجعل جارة مؤكدة للام ، لأن اجتماع حرفي جر من الشاذ الذي لا يصح تخريج الفصيح عليه .

مذهب الكوفيين في كي :

ويرى الكوفيون أن كي لا تكون إلا ناصبة للمضارع ولا تكون جارة وهذا رأي ضعيف فالضرب ثالث في السؤال عن العلة كيمه ؟ فلا مضارع تنصبه ، وجرت (ما) الاستفهامية محلا بدليل حذف إلا إذا كانت في موضع جر وتأولوا كيمه على تقدير : كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف ، بإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت [2]

ويرد أيضا قولهم بقول الشاعر :

فأوقدتُ ناري كي ليُبصرَ ضوؤُها .. وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلهْ

وقول الآخر :

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مـا .. وَعَدْتِنِي غيرَ مُختلَس [3]

---

(1) التصريح جـ ٢ صـ ٢٣٠

(2) شرح الأشموني جـ ٣ صـ ٢٨٠ ، ٢٨١

(3) البيت من المديد لابن قيس الرقيات والشاهد كي لتقضي . فإن وقوع اللام بعد كي يجعلها غير مصدرية .

فكى فى البيتين يتعين أن تكون جارة تعليلية والنصب بأن مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون ناصبة ، لأنّ لام الجر لا تفصل بين الناصب والفعل المنصوب وبذلك يبطل قولي الكوفيين .

الفصـــل بين " كى " والفعل :

اتفق النحاة على جواز الفصل فيهما بلا النافية أو بما الزائدة أو بهما معا نحـــو ،

أَرَدْتَ لِكَيْما لا تَرَى لِي عَثْرَةً . . وَمَنْ ذا الذي يُعْطَى الكمالَ فَيَكْمُلُ (١)

أَمَّا الفصل بغيرهما ، فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقــه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب ، وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه ، وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفــع الفعل واختيار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصـــب الفعل وإبطال العمل مثل : جئت كى الحديث أشرح برفع الفعل أو كى والله أفهم والعمل مثل : جئت كى أن أصغيت أفهم بنصب الفعل (٢)

---

(١) البيت من الكامل لأبى ثروان والشاهد فيه (لكيما لا ترى أى جـــواز الفصل بلا النافية .

(٢) شرح الأشمونى جـ ٣ صـ ٢٨٠ ، ٢٨١

حكم تقديم معمول فعلها عليها :

منع الجمهور تقدم هذا المعمول عليها فلا يقال : شاهدت الطائرة كي أسقط . وجئت الزهوركي أقطف من الحديقة ، حتى لا يتقدم معمول الصله على الموصول ، لان كي المصدرية وأن من الموصولات الحرفية

وأجاز ذلك الكسائي وهو ضعيف .

رأى النحاه في تخريج كيما في قول الشاعر :

وَطرْفَكَ إمّا جِئْتَنا فاحْبِسَنَّهُ ... كما يَحْسِبُوا أن الهوَى حيث تَنْظُرُ (١)

يقول الأشموني : زعم الفارسي أن أصل (كما) في قوله (كيما) فحذفت الياء ونصب بها أي فالكاف مختصره من كي ، وهي حرف مصدري واللام مقدره قبلها أو حرف تعليل وجر وما زائدة ، ويحسبوا منصوبا بالكاف أو بأن مضمرة على "أن" تعليه

يرى ابن مالك : أن كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل ونصب لها تشبيها لها بكي أو نصب بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول مجرور بالكاف ، وما زائد ، غير كافه والنصب بكاف التعليل قليل ، وهو رأي الكوفيين ، أما البصريون فيمنعون النصب بعدها ويجعلونها بمعنى لعل ، ورد على رأيهم : لاتظلموا الناس كما لاتظلموا والبصريون ينشرونه على الافراد مرفوعا ، ومثله قول رؤبه :

(١) البيت من الطويل لابن ربيعه والشاهد : كما يحسبوا كما هو مذكور في الشرح .

لاتَشْتِمِ الناسَ كما لاتُشْتَمِ (١)

وقيل : إن ما مصدرية ويحسبوا منصوب بها حملا على "أنْ" أو أن (ما) مصدرية والفعل بعدها مرفوع ،وحذفت النون تخفيفا ،والكاف حرف تعليل وشرّ وبعضهم يرى أن الرواية فى البيت محرفه وصحتها :

إذا جئتَ فامنَحْ طرفَ عينيكَ غيرَنا ... لكي يحسبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ

عمل كي مضمرة

يرى الكسائى وابن كيسان جواز العمل بكى مضمرة محتجين بأن العرب أظهرت بعد لام التعليل تارة ،وكى تارة أخرى .

أما الجمهور فيرى أن "كىْ" لاتعمل مضمرة ،والنصب بأن مضمرة بعد اللام .

نحو : ساعدت لأنال الخير ،وأن (أن) أقوى فى عمل النصب من غيرها مضمرة فهى أم الباب .

---

(١) هذا من الرجز والشاهد ـ مع الفعل بعد (كما) .

ونستطيع بعد هذا العرض أن نلخص استعمالات كي فيما يلي :

١ـ تستعمل كي على ثلاثة أوجه ،اسم استفهام مختصر من كيف ،حرف تعليل وجـــر بمنزلة اللام ،وحرف مصدري ويصف بمنزلة أن .

٢ـ تتعين أن تكون حرف تعليل وجر في أربعة مواضع : قبل مـــا الاستفهامية ،وقبل ما المصدرية ،قبل أن المصدرية مضمرة قبـــل لام الجـــر .

٣ـ تتعين أن تكون مصدريه في موضع واحد ،وهو أن تقع بعد اللام و ليس بعدها أن .

٤ـ تصلح أن تكون تعليلية ، وأن تكون مصدرية في موضعين . أن تقع بين اللام وأن ،وأن تنفرد عن اللام وأن .

٥ـ يرى الكوفيون أن كي لاتكون إلا ناصبه للمضارع ،وبعض النحـــاة يرى أنها لا تكون إلا جاره .

٦ـ يمنع الجمهور تقدم مفعول معمول كي عليها ويجيزه الكسائي كما اتفق النحاة على جواز الفصل بين كي والفعل بما أولا أوبهما واختلفوا فيما عداها .

٧ـ يرى الجمهور أن كي لاتعمل مضمرة خلافا للسيرافي في ذلك (١)

(١) من دراسات الشيخ شعبان صـ ١٧ ، ١٨

الثالث : إذن

اعلم أن اكثر العرب يلتزم إعمـــال إذن عند استيفاء الشـــروط للنصب ،وعلت النصب حملا لها على ظن ،لأنها تشبهها فى جـواز تقدمها على الجملة ،وتأخرها عنها ،وتوسطها بين جزأيها ،لحملهم (مـــا) على (ليس) فى العمل ،لأنها مثلها فى نفى الحـــال ،وان كان القياس إهمالها لأنها غير مختصة .

معناهـــا :

قال سيبويه :(١) هى حرف جواب وجزاء ،ومعنى كونها للجـواب أنها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر .

والجزاء : أن مضمون الكلام الذى تقع هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وذهب أبو على الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا فى كل كلام تقع فيه ،ويرى الفارسى إلى أنها حرف دال على الجـــواب لايفارقها ذلك .

وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ،فهى دالة علـــى الجواب والجزاء فى الأكثر وقد تتمحض للدلالة على الجواب ،وذلـــك كما لو قال لك قائل " انى أحبك ؟ فتقول له : إذن أظنك صادقـــا ،فإن هذا الكلام الذى أجبت به لادلالة له على الجزاء .

(١) حـ ١ ص ٤١٢

والأصح أن كونها للجواب والجزاء غالب في أكثر المواضع ، لا في كل موضـــــع (١)

الوقف عليها :

نون (إذن) تبدل ألفا عند الوقف عليها تشبيها لها بتنـــوين المنصوب ، وهذا هو الصحيح وذهب المازني والمبرد إلى الوقـــف عليها كأن ولن ، وينبغي أن يكون اختلافهم في الوقف عليها مبنيـــا على اختلافهم في حقيقتها ، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنـــون ، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالفاء . (٢)

كتابتها :

الجمهور يكتبها بالألف ، والمازني والمبرد يكتبانها بالنـــون ، والفراء يقول إن أعملت كتبت بالألف لأنها لاتلتبس بإذا حينئذ ، وان أهملت كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتقل أيضا العكس ، ومحل اختلافهم في غير المصحف ، أما فيه فيتفق الجميع على رسمها فيه بالألف (٣)

حقيقتها :

اختلف العلماء في حقيقتها على قولين :

أحدها : أنها حرف : وهذا رأى الجمهور ، وهذا هو القول الصحيح .

(١) عدة السالك إلى تحقيق ألفية ابن مالك جـ ٤ صـ ٦٢

(٢) ، (٣) دراسات صـ ٢٥ ، ٢٩

الثاني : " اسم ، وأصلها إذا الظرفية المتضمنة لمعنى الشرط ، وأن من قال : سأذاكر فقلت فى جواب هذا الكلام إذا تنجح ، فإن أصل كلامك ، إذا ذاكرت نجحت . فالتنوين فى إذاً عوض عن الجمله الشرطيه ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين ، وناصب المضارع بعدها أن المصدريه مضمرة وهى تؤول مع ما بعدها بمصدر يكون فاعلا لفعل محذوف والتقدير إذا حدثت المذاكرة إذن وقع نجاحك ، وهذا قول الكوفيين .(١)

٣ الفصل بمفعول الفعل نحو : إذن المعلمَ تحصلُ ، وإذن الدرسَ تفهم .

ويرى العلامة الأشمونى (٢) : أن الصحيح المنع إذ لم يسمع شئ من ذلك وانما السماع ورد بالقسم مثل قول الشاعر :

إذنْ واللهِ نرميهم بحربٍ . . . يُشيِّبُ الطفلَ من قبلِ المَشيبِ(٣)

ويجب إلغاؤها إذا وقعت حشوا ولم تتصدر لضعفها عن العمل فيجب رفع المضارع بعدها إذا تأخرت أو توسطت مثل : تنجح إذن ، وأنت إذن تنجح .

---

(١) عدة السالك ٤ / ١٦٣

(٢) شرح الاشمونى ٣/ ٩ ، ٢٨ ، ٢٩٠

(٣) البيت من الوافر مثل لحسان بن ثابت والشاهد : إذن والله نرميهم فنصب المضارع بعد إذن مع الفصل بالقسم

ونحو : إن اجتهدتَ إذن تنجحَ ، والله إذن لا يخيبُ قصدُك .

ولذلك رفع المضارع بعدها في قول الشاعر :

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها ∴ وأمكنَني منها إذًا لا أُقيلُها (١)

وأما النصب في قول الشاعر :

لا تتركَنّي فيهم شطيرًا ∴ إني إذا أهلِكَ أو أطيرا (٢)

فضرورة أو الخبر محذوف أي إني لا أستطيع ذلك ثم استأنف إذن أهلك .

حكم إذن إذا سبقت بعاطف :

وإذا وقعت إذن بعد عاطف (الفاء أو الواو) وقد عطفت على ماله محل ألغيت (٣) من الإعراب ألغيت إذن فإن قيل : إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت ، وأهملت إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جازا لرفع والنصب ، وقيل يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن العطف على الأول ، ومثل ذلك : زيد يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان .

(١) البيت من الطويل لكثير عزة والشاهد : إذا لا أقيلها حيث أهملت إذن لأنهم لم تتصدر .

(٢) البيت حسر لا يعرف قائله والشاهد : إذن أهلك كما قيل في الشرح

(٣) شرح الأشموني ٣/٢٨٩ ، ٢٩٠

فإن عطفت على مالا محل له من الإعراب : جاز إهمالها وإعمالها ، لأنها متصدره من وجه ، ومتوسطه من وجه آخر ، وكأن "إذن" وقعت حشوا والأرجح الإهمال ، لأنها غير متصدره فى الظاهرة .

وعلى ذلك جاز النصب والرفع فى قوله تعالى : وإذن لايلبثون خلافك إلا قليلا .

وقوله : "فإذن لايؤتون الناس نقيرا" قرىء بحذف النون وإثباتها .

ويرى الرضى : أن أصلها إذ وهو ظرف مختص بالماضى ، ثم حذفت الجمله التى تضاف إليها إذ وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الذال ليكون فى ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة ، وضمت معنى الشرط ، وهذان الرأيان عماد هما الحدس والتخمين .

كما اختلفوا فى بساطتها وتركيبها ـ فقيل إذن مركبة من إذ وأن المصدريه نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت الهمزة فصارت إذن .

وقيل : أصلها إذا أن ؟ فحذفت الهمزة من أن ثم الألف للتخلص من الساكنين فصارت إذن ، وهى تنصب المضارع مثل أن المصدريه .

وقال الجمهور : إنها حرف بسيط لاتركيب فيه وهو قول جدير بالإتباع

شـــروط النصب بإذن :

يشترط للنصب بإذن ثلاثة شـروط :

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا إجراء لها(١) مجرى سائر النواصب نحو قولك : إذن تنجح جوابا لمن قال : سأجتهد .

الثاني : أن يليها الفعل بألا يفصل بينها وبينه بفاصل غير القســـم ولا النافية .

الثالث : أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق وارتباط بما بعدهـــا .

فإذا وجدت هذه الشروط وجب إعمالها عند جمهرة البصريين والكوفيين .

ونقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب لا ينصبون المضارع بعد إذن مـع استيفاء جميع الشروط فهم يرفعون المضارع بعدها وحكاها سيبويه (٢) وهـي لغة نادرة .

وقد تلقى البصريون نقل عيسى بالقبول ووافقهم ثعلب ، ولكن الأصـح عليها لأن رواية الشقة مقبولة لا ترد ، والتَقْبُّل بالإهمال لغة نادرة جدا (٣)

وإذا فقد شرط من الشروط المذكورة فإنه يجب إهمالها فيرفع المضارع بعدها إذا كان حالا نحو : إذن تصدق أو إذن تكذب جوابا لمن قـال لك إني أحبك وكذا إذا فصلت من الفعل ، لأن فصلها يضعفها عن العمل

(١) دراسات ص ١٩
(٢) الكتاب ١/ ٤١٢
(٣) عدة السالك ص ١٦٥

فيجب الرفع في نحو : إذن أنت مجتهد جوابا لمن قال لك : إني أداوم المذاكرة ٠

ما يجوز الفصل بينها وبين الفعل :

الفصل بالقسم وبلا النافيه وحدها أو مع القسم نحو : إذن والله أكرمك ،إذا لا أهمل ،إذن والله لا أهمل ،وأجاز ابن بابشار الفصل بالنداء ،وبالدعاء نحو : إذن يا محمد تكرم ،إذن رحمك الله تنجح وقيل الفصل بالظرف نحو : إذن غدا أسافر ،وأجازه بعضهم ٠

هل النصب بإذن أو بأن مضمرة :

اختلف العلماء في ناصب المضارع بعد (إذن) فالجمهور يرى أن النصب بها حملا على ظن ،وبناء على أنها حرف بسيط ٠

وذهب بعض النحاة إلى أن النصب بأن مضمرة بعدها ،لأنها غير مختصه بالفعل فتدخل على الاسم نحو : إذن أنا أقابلك ،ومن قال بأنها مركبه يرى أن النصب بأن المشتمله عليها ،والمصدر المؤول فاعل لفعل محذوف مقدر من لفظ الجمله ٠

ونسب هذا القول إلى الخليل بن أحمد ٠

وفي إذن قال ابن مالك :

وَنَصَبُوا بإذنْ المستقبلاَ ٠٠ إنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بَعْدُ مُوصَلا

أو قَبْلَه اليمينُ وانصبْ وارفعا ٠٠ إذا إذَنْ من بعدِ عطفٍ وقعاَ

تلخيص للكلام على إذن :

١ ـ جمهرة الكوفيين يرون النصب بها ، لأنّ هذا هو السماع الوارد عن العرب وبعضهم يرى تبعا لرواية عيسى بن عمر إهمالها ، لعدم اختصاصها ، ومن أعملها قياسا لحمل على ظن في جواز تقدمها وتأخرها وتوسطها بين جزأيها .

٢ ـ يشترط للنصب شروط .

١ ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلا .

٢ ـ ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ولا النافيه

٣ ـ أن تتصدر في جملتها ـ وأجاز بعض النحاة الفصل بالنداء وبالدعاء وبالظرف وبمعمول الفعل .

٣ ـ إذا تقدمها عاطف (الواو أو الفاء فقط) فإن عطفت على ماله محل من الإعراب وجب إلغاؤها ، وإن كان النصب على مالا محل له جاز الإلغاء والإعمال .

٤ ـ الصحيح أن إذن حرف ، والنصب بها لا بأن مضمرة بعدها ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ظرف ، وأن تنوينها عوض عن جمله محذوفه والنصب بأن مضمرة .

٥ ـ معناها قد اختلف فيه فسيبويه يرى أنها تدل على الجواب والجزاء غالبا وقد تتمحض للجواب وقيل إنها تدل على الجواب دائما والجزاء كذلك وقيل غير ذلك .

٦ـ نونها تبدل ألفا عند الوقف عليها ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يوقف عليها بالنون .

٧ـ كتابتها :

من وقف عليها بالألف رسمها بالألف ، ومن وقف عليها بالنون رسمها بالنون .

ويرى الفراء : أنها إن أعملت كتبت بالألف وان أهملت كتبت بالنون وبعضهم يرى العكس .

أسئلة وتطبيقات على ما تقـــدم

س١ : أ ـ لماذا أعرب المضارع عند خلوه من النونين ، وبني معهما ؟

ب ـ بين آراء النحويين في رافع المضارع ، وما الراجح منها مع التعليل .

جـ ـ يرى بعض النحاة أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وبعضـــهم انه مرفوع بمضارعه الاسم . ناقش كلا الرأيين ، وبين سر ضعفهما .

د ـ ما النقد الذى وجه إلى علة التجرد ؟ وكيف ترد عليه ؟ .

س٢ أ ـ بين معنى لن عند النحاة والزمخشرى ، وما أثرها فى المضارع

ب ـ بم ترد على الزمخشرى الذى قال بالتأبيد ؟ وما وجه الحقيقـــة فى هذه القضية ؟

جـ ـ ذهب بعض النحاة إلى دعوى التركيب فى لن . فما صحتها ؟ وبم

د ـ وضح حكم تقدم معمول لن عليها مع التمثيل .

س٣ أ ـ يستدل بعضهم على بساطة لن بتقدم معمول فعلها عليها ؟ فكيف استدلوا ؟

ب ـ بين آراء العلماء فى الفصل بين لن والفعل .

جـ ـ هل تأتى لن للدعاء ؟ وبم ترد على استدلاله ؟

د ـ قال الشاعر :

أيادى سبايا عزّما كنت بعدكم .. فلن يحل للعينين بعدك منظــر

هـ ـ بم استدل النحاة بهذا البيت ؟ وهل يتفق مع قواعدهم ؟ وما الطريق لتصويبه ؟ .

تابع أسئلة وتطبيقات على ما تقدم

س ٤ أ ـ لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ∴ أدع القتال وأشهد الهيجاء

ما الشاهد في هذا البيت ؟ ثم أعرب ما تحته خط

ب ـ بين أوجه استعمال كي ؟ ومتى تكون تعليليه وجوبا ، وصدريه

مع التعليل والتمثيل .

جـ ـ كي تكون جاره ، وتكون ناصبة . بين ذلك مع التوجه والتمثيل .

د ـ للكوفيين رأى في كي أنها لا تكون إلا ناصبه للمضارع . فكيف

ترد عليهم بقول العرب في السؤال عن العلة " كيمه " ؟

وبم ترد عليهم قولهم : كيم جئت . بأنها داخلة على فعل محذوف؟

هـ ـ

س ٥ أ ـ علام استشهد النحاة بهذا البيت :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ∴ لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ب ـ " كيلا تأسوا على ما فاتكم ، " كي لا يكون دوله " .

أردت لكيما أن تطير بقربتي ∴ فتتركها شنا ببيداء بلقع

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ∴ يرجى الفتى كيما يضر وينفع

كي لتقضيني رقية ما ∴ وعدتني غير مختلس

بين مع التوجيه ما تحتمله "كي" في هذه النصوص ، وأي الوجهين أرجح فيما يحتمل وجهين .

جـ ـ فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها .". وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

أردت لكيما يعلم الناس أنها .". سراويل قيس والوفود شهود

كي لتقضي رقبة ما .". وعدتني غير مختلس

أ ـ يستدل الأشموني بالبيت الثالث على فساد رأي الكوفيين أن "كي" لا تكون إلا ناصبة فما وجه ذلك ؟

ب ـ بين معنى "كي" في البيتين الأولين مع التوجيه . وهل يتفق البيت الأول ومذهب الكوفيين ولماذا ؟

جـ ـ أعرب ما تحته خط بهما .

د ـ يقول الله تعالى . لكيلا تأسوا " كيف تدفع بهذه الآية قول الأخفش مع التوجيه .

هـ ـ لماذا منع النحاة تقدم معمول فعل "كي" عليها ؟ وما حكم الفصل بينها وبين الفعل ؟ وضح الخلاف مع التمثيل .

س ٦ أ ـ وطرفك إما جئتنا فاحبسنه .". كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ـ كيف خرج الأشموني هذا البيت ، وأعرب ما تحته خط منه .

ب ـ هل يجوز إضمار "كي" . بين آراء النحاة وما تختاره مع التوجيه .

جـ ـ لا تشتم الناس كما لا تشتم من الشاهد وأعرب ما تحته خط منه .

س ٧ أ ـ ما معنى إذن ؟ وما شرط النصب بها ؟ مع أنها غير مختصه بالفعل وضح ذلك مع التوجه •

ب ـ هل النصب بها لغة جميع العرب ؟ وكيف تكتبها أو تقف عليها • بين ذلك وما تختـــــار •

جـ ـ إذن قد تتمحض للجواب ؟ فيم استدل الفارسي على ذلك ؟ وهـــــل الأشموني الذى قال بأن القياس إهمالها ؟ وإنما عملت حملا على ظن ناقش ذلك ووجه •

د ـ ما الذى يصح الفصل به بين "إذن" والفعل ؟ وما الحكم إذا سبقت بعاطف مثل ووجـــه •

س ٨ أ ـ لا تتركني فيهم شـــطيرا • • إني إذن أهلك أو أطيرا

بين وجه مخالفة البيت للقواعد النحويه • وهل لديك سبيل لتخريجة على هذه القواعد •

ب ـ قال تعالى : وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ـ فإذن لا يؤتون الناس نقيرا • كون توجه الآيتين نحويا على الإثبات للنون وحذفها •

جـ ـ ان تذاكر تفز وإذن تكافئك الكلية • المدرس مجيد عمله • وإذن نحترمه يجوز فيما تحته خط أكثر من وجه في الإعراب • بين ذلك مع التوجيه •

د ـ هل المضارع بعد إذن منصوب بها أو بأن مضمرة بعد ؟ وهل يجوز الفصل بالمعمول مثل •

هـ ـ كيف نصب المضارع فى هذا البيت مع الفصل ، وجه ذلك واعرب ما تحته خط .

إذن والله نرميهم بحـــــرب ∴ تشيب الطفل من قبل المشيب

الرابع : نصب المضارع بأن

إن (أن) تستعمل على أربعة أوجه :

١- مصدرية ناصبة ٢- مخففة من الثقيلة

٣- مفسرة ٤- زائدة

واليك الحديث عن كل نوع :

١- المصدرية الناصبة :

وهي أصل النواصب وأم الباب وأكثر العرب على وجوب إعمالها فهي تعمل مظهرة ومضمرة وتوصل بالمضارع المتصرف فتخلصه للاستقبال ، وتنصبه لفظا أو تقديرا ، وكذا محلا إذا باشرته إحدى نوى التوكيد أو الإناث ، وتوصل بالماضي أتفاقا ، ولكنها لاتنصب محله لأنها لاتؤثر في معناه القلب إلى الاستقبال بخلاف إن الشرطه فإنها لما قلبت معناها إلى الإستقبال أثرت في محله جزما(١) ، ومع أن المصدريه لامحل له من الإعراب ، وتوصل بالأمر عند سيبويه(٢) مثل كتبت إليه أن قم أى كتبت إليه بالأمر بالقيام ، وتؤول مع ما بعدها بمصدر من لفظ الفعل أو مصدره وضابط المصدريه أنها تقع مالا يدل على اليقين وذلك في موضعين :

أحدهما : في الإبتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو ' وأن تصوموا خير لكم '.

---

(١) مغنى اللبيب جـ ١ ص ٤٠

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٢٦٢

والثاني : بعد لفظ دال على غير اليقين ، فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو: " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ـ وفي موضع نصب على المفعولية في نحو : (فأردت أن أعيبها .. وفي موضع جر في نحو (من قبل أن يأتي يوم) أو محتملة لهما في نحو قوله (والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتي) أصله في أن يغفر لي . فحذفت (في) فنصب ما بعدها أو أبقى على جره (١)

اهمال أن المصدريه جوازاً عند بعض العرب :

وبعض العرب تديهلها حملا على ما " أختها أى المصدريه بجامع أن كلا منها حرف مصدرى ثنائي واليه أشار ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن حملا على ∴ ما أختها حيث استحقت عملا

وذلك مثل قراءة ابن حميص (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعه) برفع "يتم" بأن أصله يتمون ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا

وكقول الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحَكُما ∴ مني السلام وأن لاتشعرا أحدا

---

(١) شرح التصريح ٢ ص ٢٣٢

فالظاهر أن (أن) في الايه والبيت مصدرية ،لعدم سبقها بعلم أو ظن ،وليستا مخففتين من الثقلية ،واهملتا حملا على ما المصدرية ،كما أن البعض أعمل (ما) المصدريه حملا على أن المصدرية نحـــو : كما تكونوا يولى عليكم " .

وقد أعلت أن الثانية في البيت مما يدل على جواز ذلك .

والكوفيون يرون أنها مخففه من الثقيلة رفع بعدها الفعل المتصرف بلا فاصل قليلا أو مشدودا (١)

ويجوز أن تكون الفعل (تكونوا) مرفوعا وحذفت نونه للتخفيف .

وفي روايه تكونون وعلى ذلك فما مصدريه غير عامله أو زائدة كافة للكاف عن عمل الجـــر .

<u>حكم تقدم معمول الفعل على أن المصدريه :</u>

منع الجمهور تقدم معمولها عليها ،لأنها موصول حرفي صلة الفعل . ومعمول الصلة من تمامها ،فكما لاتتقدم معمول الصله على الموصـــول لايتقدم معمولها فلا تقول أرجو العلم أن ينفع .

وأجاز الفراء تقدمها مستدلا بقول الشاعر

---

(١) شرح التصريح ٢ ص ٢٣٢

رَبَّيْتُه حتى إذا ما تَمَعْدَدا ∴ كانَ جزائي بالعَصَا أن أجْلِدَا (١)

والبيت نادر لايقاس عليه ،كما يحتمل أن يكون الجار والمجرور .

متعلقا بفعل محذوف يفسره المذكور

والتقدير : أن أجلدا بالعصا أن أجلدا وعلى ذلك فلا حجه للفراء فيه .

الفصل بينها وبين الفعل :

مذهب سيبويه والجمهور على عدم جواز الفصل مطلقا سواء كـــان

بالظرف أم بغيره وأجاز بعضهم الفصل بالظرف والجار والمجرور مثل :

أرجو أن أمام المدرس تستمع وأن في المسجد تداوم على شهود الجماعة

،وجوز الكوفيون الفصل بالشرط .

نحو : أحب أن ان أزرك تزورني .

هل يجزم بأن المضـــارع :

أجاز بعض الكوفين الجزم بأن ،وذلك لما نقل عن بعض بني صباح

من صفر ــ قال :

إذا ما غَدَوْنا قال وِلدانُ أهْلِنا ∴ تعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الصيدَ نَحْطِبِ (٢)

---

(١) البيت من الرجز نسبه البعض للعجاج والشاهد : بالعصا أن أجلدا حيث تقدم الجار والمجرور على أن أجلدا .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس والشاهد : الى أن يأتنا حيث جذم المضارع بأن .

وقول الآخـــر :

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا ∴ فَتَتْرُكَهَا ثُقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَا (١)

فالكوفيون يستدلون بجذم أن المصدريه للمضارع بقوله (يأتنا) لأنها مجزومه بحذف الياء ويحطب مجزوم فى جواب تعالوا ، وحـرك بالكسر للضرورة .

هذا فى البيت الأول والثانى : أن تعلم) مجزوم أيضا بأن .

والظاهرأن : أن يأتنا منصوبة ، وحذفت الياء للضرورة ، وتعلم أيضـا منصوبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها السكون لضرورة النظم بدليل أنه عطف على (فتردها) وهى منصوبه . وكذلك فتتركها والنصب فيـها ظاهرة ، ويجب أن يكون مثل ذلك يحفظ ولا يقاس عليه حتى لا يؤدى إلى فوضى التعبير وعدم ضبط القواعد .

---

(١) البيت من الطويل لجميل والشاهد : أن تعلم بالجذم على رأى الكوفين والرد كمـــا فى الشـــرح .

٢ — المخففة من الثقيلة :

وهى الواقعة غالبا بما يفيد العلم واليقين الخالص سواء كان بمادة علم أم لا فالأول كقوله تعالى : " علم أن سيكون منكم مرضى " والثانى نحو أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ، فقد تقدم عليها ما يفيد اليقين كرأى وتحقق وتيقن وظن مستعملا فى العلم الخالص ، احترازا من اجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم : ما علمت إلا أن يقوم قال سيبويه " يجوز فيه النصب ، لأنه كلام خرج مخرج الاشارة مجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم) (١)

السر فى أن الواقعة بعد العلم مخففة :

وإنما كان (أن) بعد العلم مخففة ، لأن العلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المخففة تفيد التوكيد كالمشددة بخلاف أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإنها للرجاء والطمع مما بعدها غير معلوم التحقيق فلا يناسب وقوعها بعد ما يفيد العلم واليقين باقيا على معناه ، وأيضا لما شابهت أن المخففة أن الناصبة للمضارع لفظا التزم قبل المخففة فعل يدل على التحقق ليكون مؤذنا بها من أول الأمر

ومنع المبرد وقوع أن الناصبة بعد العلم وان أول بغيره ، وأجاز الفراء وقوع الناصبة بعد العلم ، وان لم يؤول بغيره .

(١) الكتاب جـ ٣ ص ١٦٢ .

والصحيح مذهب الجمهور ، ولذا حكم الاشموني بشذوذ قراءة بعضهم "أفلا يرون ألا يرجع" بنصب يرجع[1] ـ وقول الشاعر :

نرضى عن الله إن الناس قد علموا ٠٠ ألا يدانينا من خلقه بشر [2]

أن الواقعة بعد الظن :

إذا وقعت أن بعد الظن فهي مثل الواقعة بعد العلم تكون مخففة من الثقيلة ومثل الظن كل ما يفيد الرجحان ، وإذا فصل بينها وبين الفعل بغير لا كالسين وسوف فيجب رفع المضارع نحو : ظننت أن ستسافر أو أن سوف أو قد تسافر ، لان أن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بغير (لا) من الحروف التي يفصل بها بين المخففة ومدخولها ٠

أما إذا لم تفصل من الفعل أو فصلت بلا فيجوز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، وذلك لعدم تحقق المظنون فيناسبه التوجي بان المصدرية ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيرفع[3] المضارع بعدها ، وذلك يقرب الظن من العلم ، ولأنه إدراك الطرف الراجح فكأنه معلوم ، وقد قرئ بالوجهين قول الله تعالى : " وحسبوا ألا تكون فتنة " ٠[4]

---

(١) سورة طه
(٢) البيت من البسيط لجرير والشاهد فيه : ألا يدانينا حيث وقعت أن الناصبة بعد العلم شذوذا والرواية الصحيحة (ألا يفاخرنا برفع المضارع ، وعليه فلا شاهد فيه ٠
(٣) دراسات ـ ٣٣
(٤) المائدة الآية ٧١

إلا أن الأرجح عند عدم الفصل النصب ، لأنها أكثر وقد عاين المخففه ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى : "أحسب الناس أن يتركوا ". (١)

وأما عند عدم الفصل فالأرجح الرفع . وفي ذلك يقول الناظم

. . . . . . كذا أن .·. لا بعد عِلْم والتي من بعد ظَنّ

فانصب بها والرفع صَحّح واعتقد .·. تخفيفها من أنّ فهو مُطّرِد

اجـــراء الخوف مجرى العلم :

جعل سيبويه ، والأخفش الخوف الذي لم يستعمل بمعنى العلم مجرى العلم عند تيقن المخوف ، وأن أن الواقعه بعده مخففه من الثقيلة كالواقعة بعد العلم فيرفع المضارع بعدها نحو : خفت أن لا تذهب ، وخشيت أن تهمل ومنه قول أبي محجن الثقفي :

إذا مِتُّ فادفِنِّي إلى ظِلِّ كَرْمةٍ .·. تُرَوِّي عِظامِي في المَماتِ عُرُوقُها

ولا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّــني .·. أخافُ إذا ما مُتُّ أنْ لا أَذُوقُها (٢)

وذلك برفع أذوقها ، لأن القافية السابقة مرفوعة .

ومنع الفراء ذلك ، وأوجب النصب على أنّ أنْ مصدرية ناصبة للمضارع لا مخففـــة .

---

(١) من الاية ٢ العنكبوت

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه : أن لا أذوقها : حيث رفع المضارع بعد الخوف إجراء لها مجرى العلم .

مرّ بنا في حكم «أنّ» الواقعة بعد الظن :

١ـ إذا فصل بينها وبين الفعل بفاصل غير لا تعين أن تكون مخففة من الثقيلة .

٢ـ إذا لم تفصل من الفعل أو فصلت بلا جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع وأن تكون مخففة والأرجح عند عدم الفصل أن تكون ناصبة وعند الفصل بلا أن تكون مخففة ولقد اختلفوا في (وحسبوا ألا تكون فتنة) فقرئ بالنصب كما قرئ بالرفع لوجود الفاصل

٣ـ يرى الشيخ خالد(١) أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ بخلاف العلم فلا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه .

٤ـ من غير الغالب قوله تعالى : وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ولم يتقدم عليها لا علم ولا ظن .

---

(١) حـ ٢ صـ ١٣١

الثالث : أَنْ المفسرة :

وهي التي بمنزلة (أيّ) وضابطها أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وأن يتأخر عنها جملة ، وألا تقترن بجار [1] وذلك نحو قول الله تعالى : " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك [2] " أي اصنع ونحو : وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا [3] أي امشوا ، والمراد انطلاق ألسنتهم بالمشي بهذا الكلام ، فليس المراد الشيء المتعارف بل الاستمرار على الشيء ، ولا مانع أن يكون المراد هو الانطلاق بالمشي وهي تفسر مفعولا دالا على معنى القول ، فهي تدل على أن ما بعدها تفسير لهذا المفعول لفظا كما سبق ، ومقدرا مثل قول الله تعالى : وناديناه أن يا إبراهيم) [4] فيا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر أي ناديناه بشيء وبلفظ هو يا ابراهيم ونحو كتبت إليه أن قم . أي كتبت إليه شيئا هو قم ، فشيئا فقم تفسير لشيئا المقدر .

---

(١) مشرح التصريح حـ ٢ صـ ٢٣٢

(٢) المؤمنون ٢٧

(٣) ص ٢

(٤) الصافات ١٠٤

إخـــراج المحترزات :

فإن لم تسبق بجمله بأن سبقت بمفرد لم تكن مفسرة نحو قوله تعالى: " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " (١) فلا تحصل الفائـدة بدون الحمد لله رب العالمين ، فإن فيه مخففه من الثقيله لا مفسرة ، لأنها مسبوقه بمفرد لا يتم الكلام إلا بدخولها فهو متمم ومكمل لما قبلها ، والمفسره يتم الكلام بدون ما بعدها ولا يحتاج إليه إلا في تفســـير المبهم فهو للتوضيح والتفسير لا للتتميم .

وكذا إن كانت الجملة السابقه فيها معنى القول كما في قوله تعالى : " وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا " (٢) لأن الوحي هنا الإلهام ، لأنه لغير العاقل ، وليس في الإلهام معنى القول ، فأن في الآية مصدرية والمصدر المؤول مجرور بحرف محذوف أي باتخاذ

وكذا إن كانت هذه الجمله فيها لفظ القول نحو : قلت له أن أجتهد فلا تكون أن مفسره بل زائدة ، فإن أول القول بغيره جاز نحو قوله تعالى : ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله " (٣) فيرى الزمخشـــري أن أن مفسرة على تأويله بالأمر أو لا مرتني أي لمفعوله وهو المجرور فيه .

---

(١) يونس ١٠
(٢) النحل ٦٨
(٣) المائدة ١١٧

ويجوز أن تكون أن مصدرية ، والمصدر المؤول بدل من (ما) أو من الضمير في به أو خبر لمبتدأ محذوف ، وجوز ابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول .

وكذلك ان يقع بعدها جملة مثل : ذكرتي عسجدا أن ذهبا أي ذهبا فتحذف أن وتأتي بأي بدلها ، فهي تفسير جملة ومفردا أما (أن) فلا تفسر إلى جملة .

حكم أن المقترنة بحرف جر :

وإذا اقترنت أنْ بجار لفظا مثل كتبت إليه بأن قم أو تقديرا نحو أشرت اليه أن ذاكر ، وإذا قدرت الباء قبلها كانت مصدرية ، لأن الصحيح أن توصل بالأمر والنهي وهذا ما أجازه سيبويه أي كتبت إليه بالأمر بالقيام ولا يجوز أن تكون مفسرة ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول ومنه قوله تعالى : أمر ألا تعبدوا إلا إياه أي بالا تعبدوا "

محل الجملة المفسرة :

الجمله المفسرة المشهور أنه لا محل لها من الاعراب إلا المفسرة لضمير الشأن فلها محل من الإعراب بالأجماع ، وكذا إن فسرت فعلا وحده ، فللمفسر إعراب ما يفسره لفظا أو محلاً نحو : ((وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك)) ويرى أبو علي الشلوبين ومن أيده أن الجملة المفسرة بحسب

ما تفسره فلا محل لها فى محمداً كرمته ، لأن الجمله المفسره ابتدائيه لا محل لها وفى محل رفع نحو : "إنا كل شئ خلقناه بقدر" ، لأن الجملة المفسره فى محل رفع وفى محل نصب فى نحو : وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لهم مغفره وأجر عظيم " فجملة لهم مغفرة وأجر عظيم مفسرة للمفعول الثانى لوعد .

رأى الكوفيين فى أن المفسرة :

وأنكر الكوفيون أن التفسيرية ألبتة قال المغنى(1) وهو متجه لأنه إذا قلت : كتبت اليه أن أفعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد أى ذهب ، ولهذا جئت بأى فكان (أن) لم تجده مقبولا فى الطبع .

وهذا رأى ضعيف اعترضه الدمامينى ورده الشمنى ، لأن (أن) التفسيرية بالشروط السابقه لا يجوز أن تقدر فيها أن المصدريه والتفسير فيها واضح لما قبلها ، ولا داعى لالغائها فالأسلوب يقتضيها .

---

(1) شرح التصريح ٢/٢٣١

رابعا : أن الزائـــدة :

وهى التى لاتغير معنى سوى التوكيد كسائر الحروف الزائدة وتقع فى أربعة مواضع :

الاول : بعد لما الحينيه وهو الأكثر منها نحو قوله تعالـــى:

"فلما أن جاء البشير[1]" وقوله : ولما أن جاءت رسلنا لوطا .[2]

فأن هنا فى الآيتين زائده ، على الجمله ، ومجيئها للتوكيد .

الثانى : أن تقع بين لو وفعل القسم نحو قول الشاعر :

فأقسمُ أنْ لو الْتقينا وأنتمُ .. لكانَ لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ [3]

فقد صرح بفعل القسم هنا ، وذكر بعده أن ، لو

وقول الاخر :

أما واللهِ أَنْ لو كُنتَ حُـرًا .. وما بالحُرِّأنت ولا العَتيقِ[4]

فلم يصرح بفعل القسم ، ودل عليه جواب القسم (لو كنت حرا)

الثالث : بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

---

(1) يوسف ٩٦
(2) العنكبوت ٣٣
(3) البيت من الطويل للمسيب بن علس والشاهد : أقسم أن لو حيث وقعت أن زائدة بين فعل القسم ولو .
(4) البيت من الوافر ولا يعرف قائله والشاهد : والله أن لو حيث وقعت أن زائده ، بين القسم ولو وحذف فعل القسم .

ويوماتوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ∴ كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمِ (١)

الرابع : بعد إذا كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أنْ كأنَّه ∴ مُعَاطى يدٍ من جمة الماءِ غارفُ (٢)

فهذه أربعة مواضع أكثرها الواقعة بعد لما ، وأقلها بين الكاف ومجرورها ، وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك (٣)

هل الزائدة كالمصدرية في العمل ؟

يرى الجمهور أن (أن) الزائدة لا تعمل ، وذهب الأخفش إلى أنها تعمل وتنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم فهي تعمل بالقياس عليها .

وبدليل قول الله تعالى : (وما لنا ألا نتوكل على الله)(٤) فزعم أن أن زائدة ، وقد نصبت نتوكل .

وقد رد الجمهور عليه بأن (أن) مصدرية لا زائدة . والأصل : وما لنا في أن لا نتوكل وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف من والباء الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر ......

(١) البيت من الطويل لعلباء بن أرقم والشاهد : كأن ظبية حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها .

(٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر : وقد وقعت أن بعد إذا

(٣) شرح التصريح ٢/٢٣٣

(٤) سورة إبراهيم آية ١٢

والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الأول (لنا) أي : أي شيء ثبت لنا في عدم القتال . وبذلك يتبين لنا ضعف استدلال الاخفش ، وقوة رأي الجمهور .

تلخيص لأوجه استعمال أن

سبق أن ذكرنا أن أن تستعمل على أربعة أوجه :

مصدريه ناصبه للمضارع ، ومخففة من الثقيله ، ومفسره ، وزائده .

١ ـ المصدريه الناصبه للمضارع : هي التي لم تسبق بما يفيد العلم .

وهي تدخل على المضارع المتصرف والماضي بلا خلاف ، وكذا الأمر على رأي سيبويه وتنصب المضارع لفظا أو تقديرا أو محلا ، ولا تنصب محل الماضي .

ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل مطلقا ، وبعضهم أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور كما نقل عن الكوفيين إجازتهم الجزم ، ووافقهم على ذلك البصريين .

وقد تهمل أن حملا على ما المصدرية ، كما عملت ما حملا على أن المصدريه .

٢ ـ المخففه من الثقيله وهي المسبوقه بما يدل على العلم مع بقائه على معناه .

وإذا أول العلم بغيره كانت مصدريه ناصبه للمضارع ، ومنع ذلك المبرد وأجاز الفراء وقوع الناصبه بعد العلم ، وإن لم يؤول بغيره ، وأجرى سيبويه الخوف مجرى العلم إذا تيقن المخوف .

أن الواقعه بعد الظن مخففه إذا فصلت من الفعل بغير لا ، وتصلح أن تكون مخففه وناصبه اذا لم تتصل أو فصلت بلا .

٣ ـ المفسره : هي المسبوقه بجمله فيها معنى القول دون حروفه ، وبعدها جمله ولم تقترن بحرف الجر ـ وهي تفسر مفعولا دالا على معنى القول ملفوظا أو مقدرا .

فإذا اقترن هذه الجمله بحرف جر كانت مصدريه ، لأن الجار لا يدخل إلا على اسم أو ما تأويله ، والمفسره لا تقع بعد صريح لفظ القول باقيا على معناه فان أول بغيره جاز .

الجمله المفسره لا محل لها من الإعراب على المشهور ، وبعض يرى أنها تأخذ حكم المفسر

٤ ـ الزائدة : وهي التي لا تفيد معنى سوى التأكيد كسائر الحروف الزائدة ومواضعها : بعد لما التوقيتيه ، بين الكاف ومجرورها ، بين القسم ولو ، بعد إذا أن الزائدة غير عامله على رأى الجمهور وأجاز الأخفش إعمالها مستدلا بالقياس على حروف الجر الزائدة ، وبالسماع في قوله : وما لنا ألا نتوكل على الله .

أســــئلة وتطبيقات

١ـ تقع أن ناصبه للمضارع ومخففه من الثقيله . بين مواضع كل منها مع التعليل والتمثيل .

٢ـ بم توجه نصب المضارع فى قول الشاعر :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ∴ ألا يدانيننا من خلقه بشــر

وبم تعلل وقوع المخففه بعد العلم وليست ناصبه ؟

٣ـ ما نوع الواقعه بعد النفى . ولم أجمع القراء على النصب فى قوله تعالى (أحسب الناس أن يتركوا) . وقرئ بالنصب والرفع فى قوله (وحســـبوا ألا تكون فتنه) .

٤ـ ربيتــه حتى إذا ما تمعددا ∴ كان جزائى بالعصا أن أجلدا

يحتج الفراء بهذا البيت على رأيه ∴ فما هو . وبم يجيب الجمهور .

٥ـ بين الشاهد وأعرب ما تحته خط فيما يأتى :

ولا تدفننى بالفلاة فاننى ∴ أخاف إذا مامت أن لا أذوقها

لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ∴ أدع القتال وأشهد الهيجاء

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ∴ تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب .

أحاذر أن تعلم بها فتردها ∴ فتتركها ثقلا على كما هيـــا

٦ـ لمن أراد أن يتم الرضاعه . قرئ بنصب " يتم " ورفعه . كما تكونوا

تابع أسئلة وتطبيقات

يولى عليكم :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وأن تشعرا أحدا كيف توجه قراءة الرفع فى الآية ، وحذف النون فى الحديث ، وإثباتها فى الآية .

٧ ـ وضح ضابط المفسرة ، وما تفسره ، وهل للجملة المفسرة محل . مثل لذلك مع التوجيه .

٨ ـ اذكر مواضع أن الزائدة ، وهل هى عاملة . وضح آراء العلماء ، ورجح ما تختاره .

٩ ـ قال تعالى : وما لنا ألا نقاتل فى سبيل الله . بم احتج الأخفش بهذه الآية ؟ وما وجه استدلاله ؟ وبم تدفع قوله ؟ وما دليل من قال أنها مصدريه ؟ وضح ذلك

١٠ ـ بين نوع (أن) فيما يأتى مع التوجيه .

ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا ـ كتبت اليه بأن قم ـ فلما أن جاء البشير .

١١ ـ كأن ظبيـــة تعطو إلى وارق السلم ـــ فأقسم أن لو التقينا وأنتم

روى فى البيت فى ظبية الرفع والنصب والجر فيم توجه ذلك؟ وما نوع

تابع اسئلة وتطبيقات

أن فى الثانى .

١٢ــ ومالنا ألا نتوكل على الله ــ أمر ألا تعبدوا إلا إياه ــ كتبت إليه ألا يتدخل إلا فى ما يعنيه ــ أمرت محمدا أن يؤدى الواجب . حسن أن تجتهد بين نوع أن فى كل مثال ، وموضع ما بعد أن من الاعراب .

(مواضـــع نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا)

من المعلوم أن (أن) المصدريه ،هى أم هذا الباب وأصـل الأدوات الناصبة ولذلك عملت النصب فى المضارع مظهرة ومضمرة ، إما جوازا وإما وجوبا :

واليك تفصيل كل حالة على حده :

١ ـ فينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع :

أحدها : بعد لام الجحـــود .

وهى المسبوقه بكون ناقص ماض منفى بما لفظا ومعنى مثل قولـه تعالى : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم " أو معنى لا لفظا وقد نفى بلم مثل قوله تعالى :"لم يكن الله ليغفر لهم" فالنفى بما فى الأول . وفى الثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفـــى(1) والمراد به مطلق النفى لا إنكار ما علم ،وسميت اللام بذلـــك لملازمتها للجحد أى النفى ،وإنما وجب إضمار أن بعد لام الجحود ،لأن قولك : ما كان محمد ليفعل رد يقول القائـــل كان محمد سيفعل أو سوف يفعل فاللام فى مقابله السين وسوف ،فكما لاتظهر أن معهما لاتظهر مع اللام .

وسماها النحاس . لام النفى قال الأشمونى وهذا هو الصحيح

(1) ح التصريح ٢ / ٢٣٥

فلابد أن يكون الكون ناقصا ،فإن كان تاما كانت لام كي نحو :
ما كان على ليهمل أي ما وجد للاهمال ،فالنفي مع لام الجحود
سلط على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعدها ،أما مع لام كي فيتسلط النفي على ما
بعدها فقط . كما لاتقع لام الجحود بعد غير كان من سائر
أخواتها ، ولا بعد ظن ،وأجاز بعضهم وقوعها بعدهما .

المقصود بالنفي قبل لام الجحود .

المراد بالنفي ،ما ينفي الماضي ،وذلك ما ولم دون لن ،لأنها
تختص بالمستقبل ،ولا ،لأنّ ،نفي غير المستقبل بها قليل ،وأما
لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ،
وأما إن فهي بمعنى ما ،واطلاقه يشملها ،قال الأشموني وزعم
كثير من الناس في قوله تعالى : وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال (١)
في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود " وإنْ قبلها نافية أي ما كان
مكرهم أهلا لزوال الأمور المشبهة للجبال في ثباتها وتمكنها ،ويبعد
الأشموني هذا الرأي بحجة أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير
الاسم السابق ،والذي نظن أنها لام كي وإنْ شرطية (٢)

---

(١) ابراهيم ٤٦ .
(٢) شرح الاشموني ٢٩٤/٣

والمعنى : وعد الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه ، وإن مكرهم لشدته معّد ا لأجل زوال الامُور العظيمة المشبهة للجبال فى عظمها كما يقال : أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل .

أما على قراءة الكسائى برفع تزول وفتح اللام الداخلة على الفعل ، فأن مخففه مهمله واللام فارقه بين إن النافيه والمخففه ، فالمشبه بالجبال على هذه القراءة وعلى قراءة النصب وأن شرطيه : الامُور العظيمة العادية غير آيات الله وشرائعه أما على جعل أن نافيه واللام للجحود فالمشبهه بالجبال هو آيات الله وشرائعه فلا منافاة بين الوجوه الثلاثـــــــة

ناصـــب المضارع بعد لام الجحـــود :

يرى البصريون : أن الفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا ، واللام جارة للمصدر المؤول من أن والفعل ، وهو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام . وقد صرح بالخبر فى قول الشاعر :

سَمَوْتَ ولم تكن أهلًا لتسْمو .:. ولكن المضيَّع قد يصاب(١)

والكوفيون : يرون أن اللام هى الناصبه للمضارع بنفسها بطـــريق الأصالة سواء أكانت اللام لام كى أن لام الجحود محتجين بقول الشاعر

(١) البيت من بحر الوافر والشاهد فيه : تكن أهلا حيث صرح بخبر تكن بعد النفى .

لقدعذلتني أمُّ عمْرو ولم أكُنْ ∴ مقالتَها ما كُنت حَيًا لاسْمعَا (١)

إذ لو كانت (ان) هي الناصبة لاسْمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان ، ومقالتها مفعـــول به لمحذوف يفسره المذكور كما قوله : كان جزائي بالعصا أن أجلدا (٢)

وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة بنفسها لقيامها مقـام أن ، وهذا إذا لم تظهر أن وإلا كان النصب بها .

خــــبر كان قبل اللام :

فالخبر عند البصرين محذوف ، واللام متعلقه بذلك الخبر المحذوف وقدرة : ما كان زيد مريدا ليفعل ، واللام عندهم أصلية جاره ، ومـــا بعدها في تأول مصدر .

وعند الكوفيين الخبر هو الجمله الفعلية بعد اللام ، لأن الـــلام عندهم هي الناصبة ، وهي زائدة لتوكيد النفي ، وليس بعدها أن ظاهره ولا مضمرة فما بعدها جمله ، والتقدير : "وما كان الله ليعذبهم" وقد صرح الناظم بأنها مؤكدة لنفي الخبر والناصب عنده أن مضمرة ، وهذا لا يخالف

(١) البيت من الطويل والشاهد منه : أن الكوفيين يستدلون بأن الـلام هي الناصبة ولو كان أن المضمرة لزم تقديم معمول صلتها عليـها وهو (مقالتها) .

(٢) هذا رجز للعجاج والشاهد : تقديم بالعصا على أن أجلدا ، لان ذلك ليس من معمول الصله وإنما هو متعلق بمحذوف .

البصريين .

قال أبو حيان : وهذا ليس بقول بصرى ولا كوفى (١) ولكن ابن مالك صرح فى شرح التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هى لام اختصاص دخلت على الفعل ، لقصد ما كان زيد مقدرا أو ها ، أو مستعدا لأن يفعل

حذف كان قبل لام الجحود

قد تحذف كان قبل لام الجحود كقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومى ⁖ مقاومة ولا فرد لفرد (٢)

أى فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . والأصل ما كنت لأدعهما ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

حذف لام الجحود :

أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستدلا بقوله تعالى : وما كان هذا القرآن أن يفترى (٣) أى ليفترى ، والصحيح المنع

(١) شرح الاشمونى ٣/ ٢٩٣

(٢) البيت من الوافر لمعد يكرب والشاهد فيه : فما جمع والأصل فما كان جمع بحذف كان قبل لام الجحود .

(٣) يونس رقم

ولا حجـــة فى الاية ، لأن أن يفترى مصدر خبر عن " القرآن " والتقدير : وما كان هذا القرآن افتراء أى مفترى . فالمصدر بمعنى اسم المفعول .

الثانــى : إضمار أن بعد "أو"

ينصب المضارع بعد (أو) العاطفة بأن مضمرة وجوبا إذ اصــلح فى موضعـها حتى التى بمعنى . إلى نحو لألزمنك أو تقضينى حقى أى حتى تقضينى حقى ونحو : لأطيعن الله أو يغفر الله لى " فأو بمعنى الفاء أو التعليل ومن ذلك قول الشاعر :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنَى ∴ فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ (١)

أو صلح أيضاً فى موضعها إلا نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم أى إلا أن يسلم أى إلا وقت إسلامه ومن ذلك قول :

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ ∴ كسرت كعوبَها أوْ تستقيمَا (٢)

وقد تأتى بمعنى إلى وبمعنى إلا كقول الشاعر :

فقلت له لا تبكِ عينُكَ إنَّما ∴ نحاولُ ملكًا أو نموتَ فنُعذَرا (٣)

أى نحاول ملكا إلى أن نموت أو إلا أن نموت فنعذرا .

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : أو أدرك حيث نصب المضارع بعد او وهى بمعنى الى . وهى عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أى ليكونـن منى أستسهال للصعب أو ادراك للمنى .

(٢) البيت من الوافر لزياد بن الأعجم والشاهد فيه : أو تستقيما حيث نصب المضارع بعد او وهى بمعنى الا .

(٣) من الطويل لامرئ القيس والشاهد فيه : أو نموت فأو تصلح أن تكون بمعنى إلى او بمعنى إلا .

وأو : عاطفة مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق والعطف هنا يعتبر مخالفة ما قبل أو لما بعدها .

السر في نصب المضارع بعد (أو) :

ولما خرجت أو ، عن الأصل فيها من اقتضاء مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك أو الإبهام مثلا ، وجب نصب المضارع بعدها للفرق بينها وبين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها ، فالنصب للتنصيص على أن ما بعد أو ليس مساويا لما قبلها ، بل ما قبلها محقق أو راجح ممتد حتى يحصل الثاني ، فإذا قصد إفادة المساواة بينها رفع الفعل بعدها .

ولما لم تصلح للنصب ، لعدم اختصاصها ، بقي أن يكون النصب بأن مضمرة لقوتها دون أخواتها ، ووجب اضمارها لتجانس المتعاطفان في الصورة . .

أيضا : لما نصب المضارع بعد (أو) كانت كأنها الناصبة ، فلو ظهرت أن بعدها لتوهم توارد ناصبين : أن و أو . (1)

---

(1) دراسات ص ٧٦

ناصـــب المضـــارع بعد أو :

مذهب البصرين أن الناصب للمضارع بعد أو "أن" مضمرة كما قـــال الناظـــم :

كذاك بَعْدَ أَوْ إذا يَصْلُحُ فـي ∴ مَوْضعِها حَتَّى أو إلَّا أن خَفِى

ويرى الكسائي : أن المضارع منصوب بأو بعدها ، وذهب الفـــراء إلى أن الفعل الثاني منصوب بالمخالفه أى مخالفته للأول ، أى ما قبل أو . من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ، ولا معطوفا عليه ، فالعامل معنوى على رأى الكوفين .

فإن لم تكن أو بمعنى "حتى أو إلا" لم يجب اضمار "أن" بعدها ولا يجوز إلا إذا كان مسبوقا باسم خالص من التأويل بالفعل ، فالفعل حينئذ منصوب بأن مضمرة جواز .

كما في قوله تعالى : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو مـن وراء حجاب أو يرسل رسولا . (١) فيرسل) منصوب بأن مضمرة جوازا للعطف على اسم خالص من تأويل الفعل ، وهو الجامد وهو المصـــدر (وحيا) وقراءة يرسل بالرفع فعلى الاستئناف ويقول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعـزةٌ ∴ وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَمَا (٢)

(١) الآية ٥١ من سورة الشورة .

(٢) البيت من الطويل لحصين المرى والشاهد فيه : أو أسوءك حيث نصب المضارع أو جوازا ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف على رجـــال وهو جامد غير مصـــدر .

لم نصب المضارع بعد الاسم الخالص ؟

فنصب الفعل فى هذه الحالة بأن مضمرة ليصح النصب ، لأنه يمتنع عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل ، ونصبه بأن مضمرة يخرجه من دائرة الفعل ، فيكون من عطف اسم مؤول على اسم صريح .

أما إذا سبق باسم فى تأويل الفعل أو بفعل فإنه يمتنع نصب المضارع بعدها ، لأنه لا ضرورة تدعو إليه ، إذ لا مانع من العطف حينئذ نحو : على مسافر أو يقيم ، محمد يذاكر أو يهمل ، وعليه قراءة حفص " تقاتلونهم أو يسلمون " (١) فأو هنا عاطفة فعل على فعل .

---

(١)

تلخيص موجز للام الجحـــود وأو

١ ـ يجب إضمار أن بعد لام الجحود ، وذلك اذا سبقت يكون ماضـي منفي سواء كان ماضيا لفظا ومعنى أو ماضيا معنى لا لفظا .

٢ ـ المراد بالنافي قبل لام الجحود ما ينفي الماضي فقط وهو ما ولـم، وان بخلاف لن ، لا ، لما .

٣ ـ قول الله تعالى : وإن كان مكرهم لتزول فيه الجبال) فأن نافيه واللام لام الجحود ، ويرى الأشموني أنها شرطيه ، واللام لام كي .

٤ ـ ناصب المضارع بعد اللام أن مضمرة ، وجوبا ، ويرى الكوفيون أنها هي الناصبة بنفسها وخبر كان محذوف هو متعلق اللام الجاره ومجرورها وهو المصدر المؤول والكوفيون ومعهم ثعلب يقولـــون الخبر جمله ، وابن يتفق مع البصريين بخلاف ظاهر كلامه الـــذي يدل على المخالفه لهم .

٥ ـ يجوز أن تحذف كان فعل لام الجحود ، كما يجوز حذف لام الجحود واظهار عند بعض النحاة .

٦ ـ يشترط لوجوب اضمار أن بعد (أو) أن يصلح في موضعها حتى أو الا وهي تعطف مصدرا مؤولا من أن والفعل على مصدر متصيد وملحوظ في الكلام السابق من حيث المعنى .

٧_ اختلف في ناصب المضارع بعد أو فالبصريون يرون أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا والكسائي يرى أنه منصوب بأو والفراء منصوب بالمخالفة كالمذهب الكوفي .

٨_ إذا لم يصلح في موضعها أو لا يجب اضمار أن بل أن سبقت باسم خالص من التأويل بالفعل ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوازا ليتأتى العطف ، وان سبقت باسم في تأويل الفعل أو بفعل امتنع النصب .

اسئلة وتطبيقات

س١ — لم وجب اضمار (أن) بعد اللام المسبوقه بكون ماض ناقص منفى ؟ وهل يجب فى غيرها ؟

س٢ — ما المراد بالجحود فى كلامهم ؟ بم ينصب المضارع بعدها ؟ وضح الخلاف فى ذلك .

س٣ — يخالف ثعلب الكوفيين فى ناصب المضارع بعد اللام . بين ذلك وأثره

س٤ — بين خلاف البصريين والكوفيين فى خبر كان ، وموقف ابن مالك منهما .

س٥ — لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكـن .. مقالتها ماكنت حيا لأسمعا

بم استدل الكوفيون على مذهبهم بهذا البيت ؟ وبم تدفعه ؟

س٦ — سموت ولم تكن أهلا لتسمو .. ولكن المضيع قد يصاب

بين مذهب البصريين من هذا البيت ؟ وماوجه استدلالهم ؟

س٧ — ما المراد بالنافى فى الكون الناقص المنفى ؟ وما الذى يشترط فى الكون ولماذا ؟

س٨ — (وان كان مكرهم لتزول منه الجبال) يرى بعض النحاة أن اللام لام الجحود ، وبعضهم يرى أنها لام كى بين الرأيين ، وحجـــة كل منهما ، ورجح ما تختار .

س٩ — وجه قراءة الكسائى فى الآية السابقة ؟ وهل تخالف فى المعنى قراءة حفص ووضح المشبه على كلا القراءتين .

تابع اسئلة وتطبيقات

س ١٠ ـ (ما أنا لأدعهما) ـ فما جمع ليغلب جمع قومى

علام استدل بهذا الأثر ، وبهذا البيت ، وضح رأيك فى ذلك

س ١١ وما كان هذا القرآن أن يفترى) ، اختلف النحاة فى تخريج

أن هنا أوضح ذلك وما تختار مع التوجيه

س ١٢ ـ لم ينصب المضارع بعد الاسم الخالص ، وضح واذكر الأمثلة

مع التوجيه .

الثالث : ما يجب اضمار (أن) فيه بعد : حتى

الموضع الثالث : التي يجب فيها إضمار أن" حتى "الجارة ، وهي تجر المفرد الصريح مثل حتى مطلع الفجر ، ومعناها الغايه ، فهي بمعنى" إلى" معنى وعملا .

كما تجر الاسم المؤول من أن والفعل ، وهي التي تقع بعدها المضارع منصوبا نحو : لن ندخلها حتى يخرجوا منها ، أسلم حتى تدخل الجنه .

فالمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحتى ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة .

معاني حتى مع الاسم المؤول :

وحتى هذه تأتي لمعان ثلاثة :

١ ـ الغاية : وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى نحو . ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(١) وهذا المعنى هو الغالب منها .

٢ ـ التعليل : وذلك إذا كان ما قبلها سببا لما بعدها وعلامتها أن يصلح في موضعها اللام أو كي . نحو : ذاكر حتى تنجح .

٣ ـ بمعنى (إلا أن) : فتكون بمعنى" إلا " وذلك إذا كان ما بعدها

---

(١) طه / ٩١

ليس غاية ولا مسببا عن ماقبله . وقال الأشموني[1] وهذا المعنى الذى أثبته ابن مالك على غرابته ظاهر من قول سيبويه : فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل ففسر إلا بحتى وهذا يقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا كما هو شأن المترادفين كقول امرئ القيس :

وَاللّٰهِ لا يَذْهَبُ شيخي باطِلا .·. حتى أُبِيرَ مَالِكًا وكاهِلَا [2]

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا مسببة عنها .

وقد نقله أبو البقاء عن بعضهم فى قوله : (وما يعلمان من أحد حتى يقولا) أى إلا أن يقولا ، وقال الأشمونى انها للغاية ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْسَ العطاءُ مِنَ الفُضُولِ سماحةً .·. حتى تجودَ ومالَدَيك قليلُ [3]

فليس ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا مسببا عنه ، وقد تصلح للغاية والاستثناء كما فى الآية السابقة ، وفى قولك : والله لا أفعل حتى تفعل ، وللتعليل والغاية كما فى قوله : "فقاتِلُوا التى تَبْغِى حتى تَفِيءَ إلى أمْرِ اللهِ ." [4]

---

(١) شرح الأشمونى ٣/ ٢٩٧

(٢) البيت من الرجز لامرئ القيس والشاهد فيه : حتى أبير وحتى هنا بمعنى إلا ونصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعدها .

(٣) البيت للمقنع الكندى وهو من الكامل والشاهد فيه : حتى تجود . وحتى هنا بمعنى إلا ونصب المضارع بأن مضمرة وجوبا .

(٤) الحجرات / ٩

فحتى في الأحوال الثلاثة جارة ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحتى . وهذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا اظهارها بعد لام الجحود .

متى ينصب المضارع بعد حتى ؟

وينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا ، فإن كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة وكقوله تعالى : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (١) وذلك إذا كان قولك وأنت في طريقك إلى المدينة قبل الدخول فيها ، ورجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبدة العجل بهذه العبارة .

وإن كان غير حقيقي بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب كقولك بعد دخولك المدينة : سرت حتى أدخلها ، فإن الدخول مستقبل للسير ماض بالنسبة لزمن التكلم ، لأن التكلم كان بعد الدخول .

ومثل قول الله تعالى : «وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله» (٢) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن حكاية ذلك علينا فالرفع به قرأ نافع على تأويله بالحال ، والنصب به قرأ غيره على تأويله بالمستقبل .

---

(١) طه / ٩١

(٢) البقرة / ٢١٤

فالأول : يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول زمن التكلم ، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال .

والثانى : يقدر [illegible]الجزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال فتوجيه الرفع والنصب على هذا التأويل السابق .

متى يرتفع الفعل بعد حتى :

وإذا رفع الفعل بعد حتى لا تكون حتى جارة بل تكون حرف ابتداء مبتدأ بعده جمله وما بعدها كلام مستأنف لا ارتباط له لفظا بما قبلها ، بخلاف المنصوب فانه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها .

شـــروط رفع المضارع بعد حتى :

ويشترط لرفع المضارع بعد حتى ثلاثة شـــروط .

الأول : أن يكون حالا إما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب أو تأويلا : نحو حتى يقول الرسول؟ فى قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز .

الثانى : أن يكون مسببا عما قبلـه ، فيمتنع الرفع فى نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها ، وذلك لانتفاء السبب ، أما المقال الأول ، فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن

السير وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما المثال الثالث فلان السبب لم يتحقق ، لأن الاستفهام عن لا يعنى وقوعه .

ويجوز الرفع فى أيهم ساير حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها ، لأنّ السير محقق وإنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصه .

الثالث : أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو : سيرى حتى أدخلها ، وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصه ، ولم تقدر الظرف خبرا . لأنه لو رفع بقيت كان بلا خبر ، فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع : لتمام الكلام قبل حتى فما بعدها فضله .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وبعدَ حتى هكذا إضمارُ أن ... حتم كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنْ
وتِلوَ حتى حالاً أو مُؤَوَّلا ... بِهِ ارفعن وانصِب المُسْتقبلا

استعمالات حتى فى الأسلوب العربى :

تستعمل حتى على ثلاثة أوجه : جارة ، وعاطفه ، وابتدائيه .

١ ـ أما الجارة : فهى تجر اسما صريحا وتكون بمعنى الغايه (إلى) واسما مؤولا وهى الداخله على المضارع المنصوب فتكون غايته ، وتعليلة واستثنائيه وما بعد حتى الجارة داخل فيما قبلها وما بعد إلى خارج عند عدم القرينة المقتضيه للدخول أو الخروج حملا على الغالب فى البابين ، فان وجدت قرينة على أحدهما عمل بها ، ومجرور حتى لابد أن يكون مفردا ظاهرا وأن يكون آخر جزء أو ملاقيا للآخر نحو حتى مطلع الفجر ، ذاكرت الليله حتى ثلثها .

٢ ـ العاطفة : هى بمنزلة الواو لاتفيد ترتيبا فى الخارج وإنما الترتيب فى الوجود الذهنى وشرط معطوفها أن يكون ظاهرا مفردا جزءا مما قبلها أو كالجزء وأن يكون غاية فى زيادة أو نقصان نحو :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا(١)

٣ ـ الابتدائية : أى حرف تستأنف بعده الجمل ، فلا تدخل إلا على جمله سواء أكانت جمله اسميه مثل :

(١) البيت لجرير وهو من الطويل والشاهد فيه : (حتى الكماة فحتى هنا عاطفة .

فما زالتِ القتلى تَمُجُّ دماءَها ٠٠ بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكل (١)

أم جملة فعلية فعلها مضارع كقول الشاعر :

يُغْشَوْنَ حتّى ماتَهِرُّ كلابُهُم ٠٠ لايَسْألُونَ عن السَّوادِ المُقْبِلِ (٢)

وقراءة نافع : حتى يقول " الرسول " أو فعلية فعلها ماض مثل :

(حتّى عفوا وقالوا قد مَسَّ آباءنا الضراءُ والسراءُ) (٣) ، وزعم ابن مالك

أن حتّى قبل الماضي جارة وأن مضمرة بعدها وهذا رأى تفرد بـــه

ولم يسلم له ، وإذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائيــــة

وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى وإذا كان مستقبـــلا

أو مؤولا ، فهى جارة وأن مضمره بعدها ٠

والجملة بعد حتى الابتدائيه لامحل لها من الإعراب ، لأنـــها

مستأنفه ، لا تتعلق لها بما قبلها لفظا ، وإنما التعلق فى المعـــنى

، لأن مضمونها مسبب عن مضمون ما قبلها ٠

---

(١) البيت من الطويل وحتى هنا ابتدائيه والجملة الاسمية بعدها مستأنفه ٠

(٢) البيت من البسيط لحسان وحتى هنا ابتدائيه والجملة الفعلية بعدها مستأنفه ٠

(٣) الأعراف / ٩٥ .

أسـئلة

س ١ تقع حتى جارة . بين مجرورها وشرطه مع التمثيل .

ب ـ ما نوع حتى التى ينصب بعدها المضارع ؟ وما معناها ؟

جـ ـ تأتى حتى الجارة بمعنى إلى وبمعنى كى وبمعنى إلا .

بين ضابط كل .

س ٢ أ ـ متى يجب نصب المضارع بعد حتى ؟ ومتى يجب رفعه ؟

ومتى يجوز الأمران ؟ .

ب ـ ما شروط نصب المضارع بعد حتى ؟

جـ ـ بين ناصب المضارع بعد حتى . اذكر الخلاف فى ذلك

ورجح ما تختار .

س ٣ أ ـ متى تكون حتى ابتدائيه ؟ وموقع الجملة بعدها ؟ وما النسبته

بينها وبين العاطفه والجارة ؟ .

ب ـ ما حكم المضارع بعد حتى إذا كان معناه ماضيا ؟

جـ ـ ما نوع حتى التى يرفع بعدها المضارع ؟

د ـ بين نوع حتى وحكم المضارع بعده فيما يأتى مع التوجيه

اجتهادى حتى أنجح . أذاكرت حتى تنجح .

لأصومن حتى تغرب الشمس . أيكم جاهد حتى يكافأ ؟

تابع اسئلة

س٤ سريت بهم حتى تَكِلَّ مطيهم ٠٠ وحتى الجياد ما يُقَدْنَ بأرسانِ

أ ـ روى بنصب تكل ورفعه : بين نوع حتى وموقع ما بعد هنا على الروايتين

ب ـ وما نوع حتى فى الشطر الثانى ؟ مع التوجيه ٠

جـ ـ ما حكم المضارع بعد حتى ؟ وضح ذلك مع التمثيل والتوجيه ٠

د ـ اذكر شروط رفع المضارع بعد حتى مع التمثيل ٠

× × × × ×

الموضع الرابع والخامس : من وجوب اضمار (أن) وذلك بعد فاء السببيه ، وواو المعيه مسبوقين بنفى أو طلب محضين

وفى ذلك يقول ابن مالك :

وبَعْدَ فَاجوابِ نَفيٍ أو طلَبْ .. مَحْضَينِ أنْ وسَتْرها حتمٌ نَصَبْ

ودونك الحديث عن كل منها بعد النفى أو الطلب :

أ — نصب المضارع بعد فاء السببيه فى جواب النفى :

فينصب المضارع بعد فاء السببيه المسبوقه بنفى إذا تحقق شرطان

الأول : قصد السببيه : أى سببيه ما قبلها فى حصول ما بعدها نحو قوله تعالى : لايقضى عَلَيهِم فيموتوا) (١) فالنفى هنا مسلط إلى ما قبل الفاء قصدا إلى نفى ما بعدها ، لأنه مسبب عنه ، والمعنى : انتفى القضاء عليهم بالموت فكيف يموتون ، أى انتفى موتهم لانتفاء القضاء عليهم ، ونحو ما تجتهد فتنجح ، ماتزورنا فنكرمك ، مايليق بالله الظلم فيظلمنا . أى انتفى النجاح لانتفاء الاجتهاد ، وانتفى الاكرام لانتفاء الزياره وانتفى الظلم من الله لانتفاء لياقته به .

أو تقدر تسلط النفى إلى ما بعد الفاء قصدا إلى نفى اجتماعهما سواء انتفى ما قبلها أم لا نحو : مايحكم الله حكما فيجور .

(١) فاطر / ٣٦

فالمنفى هو الجور وحده ونحو : ماتزورنا فتكرمك أى ما يكون منك زيارة يترتب عليها إكرام وماتجتهد فتنجح أى ما يكون منك اجتهاد يعقبه ويترتب عليه نجاح فهذا صادق بانتفاء الاجتهاد فى المثال الثانى ، والزيارة فى المثال الأول وصادق أيضا بثبوتهما .

ويرى الرضى أن الفاء فى حالة ثبوتها للعطف وليست للسببيه والفاء عاطفه للمصدر المقدر من إن والفعل بعدها على مصدر متصيد من الكلام السابق ، فالفاء مع افادتها السببيه عاطفه أيضا .

حكم الفعل إذا فقدت الفاء السببيه :

إذا لم يقصد بالفاء السببيه بأن كانت لمجرد العطف أو للاستئناف وجب الرفع مثل (ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)(١) فالنفى مسلط على ما قبل الفاء وما بعدها ، والفاء عاطفه للفظ الفعل بعدها على لفظ الفعل قبلها فيشتركان فى الإعراب وفى النفى الداخل عليه ، ومثل ذلك ما تزورنا فتكرمك ، يجعل النفى مسلطا على الأول فقط والثانى مثبت وتكون الفاء عاطفة لجملة مثبته على جمله منفيه أو للاستئناف .

(١) المرسلات / ٣٦

الثانى : أن يكون النفى محضا أى خالصا من معنى الاثبات ، فإن كان متلوا بنفى أو منتقضا بالا وجب الرفع فالأول مثل ما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع لأن ما للنفى ، وزال للنفى ، ونفى النفى اثبات .

والثانى : نحو : ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا . فالنفى انتقض بالا قبل الفاء . فإن انتقض النفى بعد الفعل المقرون بالفاء نحو ماتأتينا فتحدثنا إلا بخير وما قام محمد فيأكل إلا طعامه جاز (١) النصب والرفع ، خلافا لابن مالك وابنه فأنهما أوجبا الرفع ، وروى بالوجهين قول الشاعر :

وما قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فى نَدِيِّنَا ... فَينطق إلاّ بالّتِى هِىَ أعْرَفُ (٢)

وانما جاز النصب فى هذه الحالة ، لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل للنصب .

ولا فرق فى النفى بين أن يكون بالحرف كما تقدم أو بالفعل مثل ليس محمد قاهما فيكلمك أو بالاسم مثل أنت غير آت فتحدثنا .

ويرى الكوفيون الحاق التشبيه الواقع موقع النفى والمراد به النفى نحو :

---

(١) دراسات ص ٨١

(٢) البيت للفرزدق من الطويل والشاهد فيه فينطق إلا حيث ورد الرفع والنصب على ما ذهب إليه سيبويه .

كأمك وال علينا فتعاقبنا أى ما أنت وال علينا وإن جاء النصب

بأن مضمرة بعد الحصر بـ"إنما" فى النثر ، لما فيه من معنى النفى نحو

قوله تعالى : إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ " (1) فى قراءة من

نصب يكون بخلاف الحصر بإلا فلا يجوز النصب بعده إلا اضطرار (2)

نصب المضارع بعد فاء السببيه فى جـــواب الطلب :

الطلب : أنواعه : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى والرجاء على خلاف فيه بين البصريين والكوفيين

الأمر : نحو : ذاكر تفز وقال الشاعر :

يَانَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا .. إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا (3)

والنهى : نحو لا تهمل فتندم قال تعالى : لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ " (4) . وقال الشاعر :

لَا يَخْدَعَنَّكَ مأثورٌ وإنْ قَدُمَتْ .. تُرَاثه فَيَحِقَّ الحزنُ والنَّدَمُ (5)

والدعاء : نحو : رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ " (6) وقوله :

---

(1) آل عمران / 47

(2) دراسات 2 ، 82 ، 83 دائما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لأنه ليس هناك قول حقيقه بل هو كنايه عن تعلق القدرة تنجيزا بوجـــود الشىء ، ولأنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو فى احدهما فلا يجوز قم فتقوم (3) طه / 6

(4) الرجز للعجاج والشاهد فيه فتستريحا حيث نصب المضارع بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه لسبق الأمر عليها .

(5) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه فيحق حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم النهى عليه . (6) يونس / 88

يا ربِّ عجِّلْ ما أُؤمِّلُ فيهمُ ∴ فيدفأَ مقرورٌ ويشبعَ مُرمِلُ (١)

وقـــوله :

ربِّ وفقني فلا أعدلَ عـــن ∴ سَنَنِ السَّاعينَ في خيرِ سَنَنْ (٢)

والاستفهام : مثل "فَهَل لَنا مِن شُفَعاءَ فَيَشفَعوا لَنا" (٣) وقول الشاعر :

هَلْ تعرفونَ لُباناتي فأرْجُوَ أنْ ∴ تُقضَى فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسَدِ (٤)

وكل أنواع الاستفهام يدخل في ذلك إلا الاستفهام التقريري وهو الذي وليه نفي فمعناه إثبات ، فإذا نظر إلى المعنى رفع الفعل بعده ، ويجوز أن يراعى صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو : "أفَلَمْ يَسيرُوا في الأرضِ فتكونَ لَهُم قلوبٌ يَعقِلُونَ بِها" (٥)

والعرض مثل قول الشاعر :

يابنَ الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما ∴ قد حدثوك فما راءٍ كمن سَمِعا (٦)

والتخصيص : نحو : هل اتقيت الله فيغفر لك وقول الله تعالى :

"لَوْلا أخرتَني إلى أجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُن مِن الصَّالحين" (٧)

(١) من الطويل والشاهد فيه : فيدفأ : حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم الدعاء عليه .

(٢) من الرمل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : فلا أعدل حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم الدعاء (٣) الأعراف / ٥٣

(٤) من البسيط والشاهد فيه فيرتد حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم الاستفهام عليه . (٥) الحج / ٤٦

(٦) من البسيط لم يعلم قائله والشاهد فتبصر حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم العرض عليها . (٧) المنافقون / ١٠

وقول الشاعر

لولا تعوجين يا سلمى على دنفٍ .'. فتخمدي نارَ وجدٍ كاد يفنيه (١)

والتمني : نحو : "يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزا عظيما" (٢) وقول الشاعر :

يا ليتَ أمَّ خليدٍ واعدتْ فوفتْ .'. ودام لي ولها عمرٌ فنصطحبا (٣)

والرجاء : مثل : لعلّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطّلعَ (٤) وقوله تعالـــى :

لعله يزّكّى. أو يذّكرُ فتنفعَه الذكرى (٥) وكقول الراجـــز :

علَّ صروفَ الدهرِ أو دولاتِها .'. تُدِلْنَنا اللمّةَ من لمّاتِها (٦)

فتستريحَ النفسُ من زفراتِـــــها

وهذا هو الثابت سماعا ، وهو رأى الكوفيين والفراء ووافقهم ابن مالك حيث قال : والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرجا نُصِبْ .'. كنَصْبِ ما إلى التمني يَنْتَسِبْ

ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا ما ورد ، فجعلوا نصيب (أطلع) فى جواب ابن أو عطفا على الأسباب أو لتضمن لعل معنى التمنى ، وجعلوا النصب فى الآية الثانية وفى البيت للعطف على المعنى ، فإن خبر لعل

---

(١) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد : فتخمدى حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببيه لتقدم التحضيض . (٢) النساء / ٧٣

(٣) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه : فنصطحبا حيث نصب المضارع بعد فاء السببيه لتقدم التمنى (٤) غافر ٣٦/ ، ٣٧ (٥) عبس / ٣ ، ٤

(٦) الشاهد فيه : فتستريح حيث نصب المضارع بعد فاء السببه لتقدم الرجاء عليه على رأى الكوفيين والفراء .

شــرط النصب بعد الطلب :

يشترط لنصب الفعل المقرون بالفاء بعد الطلب شرطان :

١ ـ قصد السببيه : فإن لم يقصد بالفاء السببيه بأن كانت لمجــرد العطف أو الاستئناف امتنع النصب نحو : هل على أخوك فتكرمه ، أى فنحــن نكرمه ، فالفاء للاستئناف أو العطف ، ومنه قول اللــه تعالى : من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له (١) ، برفــع يضاعفه ، وفى الحديث القدسى : من يدعونى فأستجيب له ، برفع استجيب ، وقول الشــاعر :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ⁘ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ (٢)

أى فهو ينطق ، فليست الفاء عاطفه ، ولا سببيه ، إذ لو كانــــت عاطفه لجزم الفعل أو كانت للسببيه لنصب . وهذا الشرط عام فـى جميع أنواع الطلب .

٢ ـ والشرط الخاص : وذلك فى الطلب بالأمر والنهى والدعــاء ، وهو أن يكون محضاً بأن يكون مدلولاً عليه بصريح لفظ الفعل كالأمثله السابقه .

فإن كان مدلولاً عليه بلفظ الخبر : امتنع النصب نحو : حسبــك الحديث فينام الناس ، فحسبك اسم فعل بمعنى يكفى ، ونحـــو :

(٢) البيت لجميل وهو من الطويل والشاهد فيه : ينطق : مرفوع علـى الاستئناف .

(١) البقرة / ٢٤٥

غفر الله لأحمد فيدخله الجنه ويمتنع النصب إن كان مدلولا عليه بلفظ اسم الفعل أو بالمصدر نحو : صه فتسلم جلاس فتكرمه ، ستغالك فتروى ، وسكوتا فتكرم .

وأجاز الكسائى النصب فى جواب الطلب المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : غفر الله لمحمد فيدخله الجنة ، أو باسم الفعل مطلقا نحو : نزال فنكرمك ، وصه فتسلم .

ونقل الأشمونى : أن ابن مالك شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فى الزمن الماضى . احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبو على ، ولم يشترط ذلك المغاربه ، وحكى ابن كيسان : أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع ويجوز سبك المصدر من لازم الجمله والتقدير : ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

ناصب الفعل بعد الفاء :

يرى البصريون أن الفعل بعد الفاء منصوب بأن مضمرة وجوبا ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة ، أى مخالفته لما قبل الفاء ، فما قبلها نفى أو طلب وما بعدها ليس بنفى ولا طلب ،

(١) شرح الاشمونى حـ ٣ صـ ٣٠٦

فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ·

وذهب النحويين إلى أن الفاء هى الناصبه ،وهذا رأى ليس بدقيق فالفاء عاطفة فهى غير مختصه فلا تعمل ،والصحيح مذهب البصريين : أن النصب بأن مضمرة وجوبا · لأنها لما نصب الفعل بعدها صارت كأنها العامل ،فلو ظهرت أن بعدها لتوهم توارد عاملين على معمول واحد ، والفاء عاطفه للمصدر المؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الكلام السابق ·

وإنما نصب المضارع بعد الفاء السابقه للتنبيه على تسببه عما قبله ،وعلى أن الفاء ليست للعطف بل قصد بها السببيه ولذلك نصب الفعل بعدها حتى يتمحض للاستقبال المناسب للمجازاة و التسبب ·

ولذلك يمتنع نصب الفعل بعد الخبر المثبت نحو على يزورنا فنكرمه ،وأما النصب فى قوله

سأترك منزلى لبنى تميم ·· وألحق بالحجاز فأستريحا(١)

فهذا البيت ضرورة ،وقيل الأصل : فأستريحن بنون التوكيد الخفيفه أبدلت فى الوقت ألفا ·

(١) البيت من الوافر للمغيرة التميمى والشاهد : فأستريحا كما فى الشـــرح ·

نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب :

قال أبو الحسن الاشموني(١) : قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدها أو بعد حصر بإنما اختيارا نحو : إن تأتنى فتحسن إلى أكافئك ونحو : متى زرتنى أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : قوله تعالى إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ(٢) فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وكالبيت السابق .

تلخيص لاضمار أن بعد الفاء وجوبا

١ ـ تضمر أن بعد الفاء بشرطين : قصد السببيه ، وأن تسبق بنفى أو طلب . ويشترط لوجوب اضمارها بعد النفى أن يكون نفيا محضـا أى خالصا من معنى الاثبات بالا يكون متلوا بنفى ولا منتقضا بإلا ، ولا فرق فى النفى بين أن يكون بالحرف أو بالفعل أو بالاسم كغير إذا أريد به النفى ، ويلحق به التشبيه والتقليل ، والحصر بإنما وإذا كان انتقاض النفى بإلا بعد الفاء جاز الرفع والنصب على رأى سيبويه .

٢ ـ إذا كانت الفاء للعطف أو للاستئناف امتنع النصب ورفع الفعل وما بعد الفاء جمله والفاء عاطفه للفظ الفعل على لفظ الفعل أو للاستئناف

(١)
(٢) آل عمران / ٤٧

وفى حاله النصب ما بعد الفاء مفرد تقديرا والفاء عاطفه لمصدر على مصدر .

٣ ـ اختلف فى نصب جواب الرجاء البصريون يمنعون وابن مالك والفراء يريان جواز ذلك وبعضهم يفصل إن أشرب معنى التمنى جاز وقصد السببيه شرط للنصب فى جميع أنواع الطلب وفى الأمر والنهى والدعاء أن يكون مدلولا عليه بصريح لفظ الفعل .

٤ ـ اختلف فى الطلب المدلول عليه باسم الفعل أو بالمصدر أو بمالفظه الخبر فالجمهور يمنع والكسائى وغيره يجيز النصب وكذلك اختلف فى ناصب المضارع بعد الفاء فالبصريون على أنه منصوب بأن مضمره وبقل بالمخالفه ، كما قيل بالفاء نفسها .

٥ ـ لا ينصب المضارع بعد الخبر المثبت إلا فى الضرورة ، كما تضمر أن وجوبا بعد الفاء الواقعة بين الشرط والجواب أو بعدهما .

يقترن بأن كثيرا نحو . لعل بعضكم أن يكون ألحق بحجته من بعض أو لتضمن لعل معنى ليت .

ورجح الأشموني رأي ابن مالك والفراء ، لسماع الجزم بعد الرجاء عند سقوط الفاء والجزم فرع النصب عند وجوده .

الخامس : وجـوب اضمار (أن) بعد واو المعية :

هذا هو الموضع الخامس التي ينصب فيه الفعل وجوبا باضمار أن وذلك بعد الواو التي يقصد بها المصاحبه .

والمعية نحو : لا تكن جلدا وتظهر الجزع ، وذلك بشرطين :

الأول : أن تفيد مع العطف المصاحبة أي لا للتشريك بين الفعلين وذلـــك بأن يجتمع مضمون ما بعدها مع مضمون ما قبلها في زمن واحد .

الثاني : أن تسبق بنفي أو طلب كالفاء ، وقد سمع النصب مع الواو فـــي خمسة مما سمع مع الفاء وهي : النفي والأمر ، والنهي ، والتمني والإستفهام ، وقاس النحاه مالم يسمع على ما سمع ، ومنع أبو حيان القياس ، واعتبر السماع هو الأصل والمقدم وقد أشار الى ذلك ابن مالك رحمة الله .

والواوُ كالفا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ .. كَلَا تَكُنْ جَلْداً وتُظْهِرَ الجَزَعْ

وقد ألحق الكوفيون بالفاء والواو "ثم" في قوله صلى الله عليه وسلم : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه) فيغتسل فيه ثلاثه أوجـــه :

الرفع على الاستئناف والنصب على اضمار أن والجزم بالعطف على محـــل "لا يبولن" (١)

المواضع التي سمع فيها النصب مع الواو .

الأول : النفي نحو :"ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ . (٢)

الثاني : الأمر نحو : فقلتُ ادْعِي وأدْعُوَ إنَّ أنْدَى .:. لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ (٣)

الثالث: النهي : لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتِيَ مِثلَهُ .:. عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ (٤)

الرابع : الإستفهام : كقول الشاعر :

أتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى .:. وأبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ (٥)

وقوله : أَلَمْ أكُ جَارَكُم ويَكُونَ بَيْنِي .:. وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ (٦)

الخامس : التمني : نحو : يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ) (٧)

في قراءة حمزة وحفص وقس الباقي . قال ابن السراج (٨) :الواو ينصـــب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء . وإنما يـــكون

---

(١) شرح الأشموني حـ ٣ صـ ٣٠٦ (٢) آل عمران / ١٤٢

(٣) البيت من الوافر لدثار النمري والشاهد وادعو حيث نصب المضارع بـــعد واو المعية . وقد تقدم عليها الأمر .

(٤) البيت من الكامل لأبي الأسود والشاهد — وتأتي مثله حيث تقدم النهي على واو المعيه ونصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا .

(٥) البيت من الكامل ولم يعرف قائله والشاهد : وأبيت حيث ينصب المضـــارع بعد واو المعيه لتقدم الإستفهام .

(٦) البيت من الوافر للحطيئه والشاهد : يكون كما سبق . (٧) الأنعام / ٢٧

(٨) شرح الأشموني ٣/ ٣٠٨ .

كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء ، وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط) .

أى فالفعل الواقع بعد الواو فى كل ما سبق من الأمثلة والشواهد منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف بالواو على مصدر متصيد من الكلام السابق ، والتقدير على حسب المعنى ويرى الرضى أن الواو هنا للحال ، والفعل بعده منصوب على تأويل مصدر على أنه مبتدأ محذوف الخبر .

السر فى نصب المضارع بعد الواو :

وانما نصب المضارع بعد الواو للتنبيه على أنها مفيدة للمعية ، وليست للعطف فعدل عن سنن الكلام لتدل على أنها ليست للعطف بل تفيد مع العطف المصاحبة والنصب بأن لا بالواو ، لعدم الاختصاص ، ووجب اضمار أن مع الواو . لأنه لما نصب المضارع بعدها كانت كأنها العاملة ، فلو ظهرت أن لكان بصورة اجتماع عاملين وليتجانس المتعاطفان صورة .

عامل النصب فى المضارع بعد الواو :

النصب بأن هو مذهب البصريين ، وبعضهم جعل النصب بالمخالفة أى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى أن ما قبلها نفى أو طلب وما بعدها ليس نفيا ولا طلبا ، وبعضهم يجعل النصب بالواو نفسها وهـــذا يرد : بعدم الاختصاص .

حكم إذا لم تفد الواو المصاحبة :

فإذا لم تفد الواو المصاحبة أن كانت لمجرد العطف أو للاستئناف امتنع النصب ولا يجوز فى نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه :

الجزم : على أن الواو عاطفه للفظ الفعل بعد على لفظ الفعل قبلها فهو مشتركه فى النهى كل منهما منهى عنه استقلالا أى ظاهرا .

النصب : على أن الواو للمصاحبة ، والمنهى عنه الجمع بينهما ، ولا مانـــع من تعاطى كل على حده .

الرفع : على أن الواو للاستئناف ، فيكون النهى عن الأول لا غير والثانى مباح أى ولك شرب اللبن .

تلخيص لنصب المضارع بعد واو المصاحبة

١) تضمر أن بعد الواو المصاحبة بشرطين :

١ ـ أن تفيد مع العطف المصاحبة ، وأن تسبق بنفي أو طلب .

٢ ـ سمع النصب في خمسة مواضع مما سمع مع الفاء : النفي والأمر والنهي ، والتمني والاستفهام وقاس النحويون الباقي .

٣ ـ هذه الواو تعطف المصدر المؤول من أن والفعل على المصدر المتصيد من الفعل السابق .

٤ ـ اختلف في ناصب المضارع بعد الواو فجمهور البصريين يرون أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والكوفيون يرون أنه منصوب بالمخالفة وبعضهم يرى أنه منصوب بالواو نفسها .

٥ ـ إذا لم تفد الواو المصاحبة بأن كانت لمجرد العطف أو الاستئناف امتنع النصب .

الحالة الثانية : وجوب إظهار أنْ :

يجب إظهار أن ، وذلك إذا وقعت (أن بين اللام ولا سواء كانت نافية كما في قوله تعالى : "لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ" (١) أم زائدة كما في قوله تعالى : "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (٢).

فاذا وقعت بين اللام ولا وجب اظهارها : كراهة توالى اللامين لو أضمرت أن فدفعا لتواليهما ، ووجب اظهارها لتفصل بينهما وقد نص ابن مالك على ذلك ، حيث قال :

وبَيْنَ لا ولامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إظهارُ أنْ ناصبةً ....

الحالة الثالثة : جواز إظهار أنْ وإضمارها :

وذلك إذا لم يقع بعدها (لا) ولم تسبق اللام بكون ناقص ماض منفى ..

فالإضمار نحو : "وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" (٣) والاظهار نحو : "وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ" (٤) وهذه الحالة أشار إليها ابن مالك في قوله :

.... وإنْ عُدِمْ ....

لا فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهِرًا أوْ مُضْمِرًا ... .

(١) النساء / ١٦٥ (٢) الحديد / ٢٩
(٣) الانعام / ٧١ (٤) الزمر / ١٢

مواضع إضمار (أن) جوازا :

وينصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد أحرف خمسة : (١)

أحدها : اللام الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ، وقـــد أشار إلى ذلك ابن مالك فيما قبل ذلك ، وقد رأيت ذلك فـــى الآيتين السابقتين حيث أظهر أن فى الآية الأولى وأظهرهـــا فى الآيه الثانية .

أما المواضع الأربعة الباقيه ، فهى أن يقع الفعل بعد أحد حروف العطف وهى (الواو والفاء ، وأو ، وثم أو قد تقدمه اسم خالـص من شائبة الفعليه بألا يكون فى تأويل الفعل ، وهو نوعـــان غير مصـــدر ومصـــدر .

فغير المصدر مثل قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِــزَّةٌ .. وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوأَكَ علقما (٢)

ونحو : لولا محمد ويكرمنى لضعت .. فكل من أسوءك فى البيت ويكرمنى فى المثال منصوب بأن مضمرة جوازا ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الجامد قبله وهو رجال ولا يجوز رفعهمـا ، لامتناع عطف فعل على الاسم الخالص .

(١) شرح التصريح ٢ ص ٢٤٣

(٢) سبق الحديث عنه .

والمصدر مثل : "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يكلمه اللَّهُ إلا وَحْيًا أوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أوْ يُرْسِلَ رَسُولًا" (١). فيرسل منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو والمصدر المؤول معطوف على (وحيا) وذلك في قراءة غير نافع بالنصب .

ونحو قول الشاعر :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢)

وكقوله :

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فأُرْضِيَهُ ... ما كُنْتُ أُوثِرُ أترابًا على تِرَبِ (٣)

وقوله :

إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ (٤)

فالفعل الواقع بعد حرف العطف في الآية والأبيات بعدها منصوب بأن مضمرة جوازا ، ليكون من عطف الاسم المؤول على الاسم الصريح ولا يجوز رفعه على العطف ، لأنه لا يعطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل ، فإن كان الاسم غير خالص من التأويل بأن

---

(١) الشورى/ ٥١

(٢) البيت من الوافر لميسون زوج معاويه رضى الله عنه والشاهد وتقر حيث نصب بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف الذى تقدمها اسم خالص .

(٣) البيت من البسيط والشاهد فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة جواز لوقوعه بعد الفاء المسبوقة باسم خالص .

(٤) من البسيط لأنس بن مدرك والشاهد فيه ثم أعقله كما سبق .

كان وصفا ،فإن الفعل يجب رفعه ،لأنه لامانع من عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل وبالعكس نحو: يعجبني المدرس المجتهد فيفوز الفائز في المسابقة فيكافأ المجد ،فكل من يجتهد وفائز في تأويل الفعل وواقع موقعه ،لأنه صلة ،وحق الصلة أن تكون جملة .

ولابد أن يكون الاسم الخالص موجودا ،فلا يدخل فيه المصدر المتوهم بالفعل المعطوف عليه بالفاء أو الواو أو بأو واجب النصب بأن مضمرة وجوبا .

شذوذ حذف أن :

إذا وجدت حذفا لأن في غير المواضع المتقدمة فاحكم عليها بالشذوذ وأنه لايقاس عليه ،ولا يقبل منه إلا مانقله العدول الثقات ومن ذلك قولهم : (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) أي قبل أن يأخذك وقولهم (مره يحفرها) أي مره أن يحفرها ومثله (تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) أي أن تسمع . وقراءة بعضهم (بَلْ نقذفُ بالحق على الباطل فيدمغه)(١) بنصب يدمغه ،وقراءة الحسن (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ)(٢) أي أن أعبد .

وقول الشاعر :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ .:. وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَاكِدْتُ أَفْعَلَهُ (٣)

(٣) البيت من الطويل لعامر بن جوين الطائي والشاهد : أفعله حيث نصب بأن المحذوفة شذوذا .

(١) الأنبياء / ١٨ (٢) الزمر / ٦٤

وقـــــوله :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (١)

فهذه الأمثلة كلها مسموعة لا يقاس عليها ، وذهب الكوفيون إلـى جواز القياس عليها للسماع ـ هذا إذا حذفت أن ونصب الفعـــــل فإن رفع الفعل فمذهب جماعة من النحاة أن الأمر مقصور على السماع وعلى هذا ذهب متأخرو المغاربة ، وذهب الأخفش إلى أن حذف " أنْ " مع رفع الفعل ليس بشاذ بل مقيس .

وجعل منه قول الله تعالى : أفغير الله تأمروني أعبد) برفع أعبد ، وتسمع بالمعيدى بغير من أن تراه ، وهو ما يشعر به كلام ابن مـــالك في الألفية حيث قال :

وشَذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوَى ... ما مَرَّ فاقبلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى .

وهو أيضا ظاهر كلامه في التسهيل حيث قال في قوله تعالى : " ومِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً " (٢) ، أن يريكم صلة أي حذفت وبقى الفعل مرفوعا ، وهذا هو القياس ، لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله .

---

(١) من الطويل لطرفة والشاهد فيه : أحضر حيث نصب بأن المحذوفة شذوذا .

(٢) الروم / ٢٤

جـــزم المضارع بعد الطلب

تنفرد الفاء بجزم المضارع بعد الطلب عند سقوطها ، ويجزم جوابا للطلب . أما النفى : فلا يجزم جوابه عند سقوط الفاء ، لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع فلا يجزم الفعل بعده ، كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ففيه حمل الشىء على نقيضه بجامع أن كلا يقتضى ، والتحقق ينافى الجزائيه ، إذ التركيب معهما فى قوة شرط وجزاء .

قال أبو الحسن الأشمونى : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع .

شـروط جزمه :

ويشترط لجزم المضارع بعد الطلب أن يقصد الجزاء أى يقصد تسبب الفعل عن الطلب كتسبب الجزاء عن الشرط يجوز اجتهد تنجح ولا تعص الله يد خلك الجنه ، وقفنى يارب أطعك ، أين بيتك أزرك ، ليت لى مالا أنفقه وقال الشاعر :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٢)

(١) جـ ٣ ص ٣٠٩

(٢) البيت لامرىء القيس من الطويل والشاهد فيه قفا نبك حيث جزم المضارع فى جواب الطلب .

فكل مما سبق جزم بعد تقدم الطلب عليه ويعتبر الجزاء .

قال ابن مالك :

وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ .. إِنْ تُسْقِطِ الفَا والجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

فان لم يقصد الجزاء . وجب رفع الفعل إما على أنه صفة إن سبق بنكرة خالق لا يصح مجيء الحال منها نحو : ليت لي مالك أنفق منه ونحو (فهبْ لي مِن لَدُنك وليّاً يرثني)(١) في قراءة من رفع أو على أنه حال إن كان ما قبله يصلح لمجيء الحال منه نحو قوله تعالى : "ولا تمنن تستكثر"(٢)

أو على الاستئناف ان لم يتقدم ما يصلح للوصفيه أو الحاليه .

كما في قول الشاعر وهو الأخطل :

وقَالَ رائِدُهُمْ ارْسُوا نُزَاوِلُهَا .. فَحَتْفُ كُلِّ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ(٣)

قال الأشموني(٤) : ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى :

فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً)(٥) وقول الشاعر :

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا .. كما تَكُرُّ إلى أوْطَانِهَا البَقَرُ(٦)

وهكذا أي كل تركيب كان الاسم المتقدم فيه معرفة ، فان كان نكرة احتمل الوصفيه والاستئناف ، ويحتمل الوصف والاستئناف والحال قول الله : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ)(٧) فجملة تطهرهم تحتمل الثلاثة صفة لصدقة حالا من فاعل خذ أو مستأنفة .

---

(١) مريم ٥، ٦ (٢) المدثر / ٦

(٣) الشاهد فيه : نزاولها حيث رفع المضارع بعد الطلب على الاستئناف لعدم قصد السببيه .

(٤) شرح الأشموني ٣/ ٣٠٩ . (٥) طه / ٧٧ (٧) التوبة / ١٠٣

(٦) من البسيط والشاهد فيه : تعمرونهما حيث رفع ولم يجزم لعدم قصد السببيه والاستشهاد على أن كروا فعل امر ، فإن كان ماضيا ضاع الاستشهاد .

شـــرط الجزم بعد النهى :

أما الشرط الخاص بالنهى ، وهو أن يصح المعنى مع تقدير إن الشرطية قبل لا أى صحة وضع إن لاتفعل نحو : لاتهمل تنجح ، ولاتدن مـــن الاسد تسلم ، إذ يصح أن نقول : إن لاتهمل تنجح وان لاتدن مـــن الأسد تسلم بخلاف نحو : لاتهمل ترسب . ولاتدن من الأسد يأكلــك ، ولاتعص ربك فيعاقبك فيمتنع الجزم لعدم صحة التقدير الذى يترتــب عليه فساد المعنى ، وقد أجمع القراء السبعه على رفع تستكثر على أنــه حال من فاعل تمنن فى قوله تعالى : "وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ"[١] ، لعدم صحــة ان لاتمنن تستكثر ، وجزمه فى قراءة الحسن على أنه بدل اشتمال مــن تمنن لأن من شأن المان بما يعطى الاستكثار ، ويجوز أن يكون السكون لنيه ، الوقف لا للجزم أو لتناسب رءوس الايات وهذا مذهب البصريـــن وهو ما أشار إليه ابن مالك ـ رحمه الله ـ فى قوله :

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ** إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

قال العلامة الأشمونى[٢] ولم يخالف فى هذا غير الكسائى ، وقـــال المرادى وقد نسب ذلك إلى الكوفين .

---

(١) المدثر / ٦
(٢) ٣ ص ١١ ٣

مذهب الكسائي :

وخالف الكسائي في ذلك ، ولم يشترط هذا الشرط ، لأن المعول عنده على القرينة التي تبين المعنى وتوضحه سواء صح (١) تقدير إن قبل لا أو تقدير بدون لا وعلى ذلك أجاز الجزم في كل الأمثله المتقدمه على معنى إن تهمل ترسب وإن تدن من الأسد يأكلك — وان تعص ربك يعاقبك بتقدير دخول ان بدون لا) واحتج الكسائي لمذهبه بالسماع والقياس .

أما السماع : فقد ورد الجزم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : من أكل من هذه الشجره فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم ، وبالاثر المروى عن الصحابي : يا رسول الله لاتشرف يصبك سهم فالجزم فيهما على أنهما بدل اشتمال من فعل النهي لا على الجواب ، على أن الروايه المشهوره : يؤذينا بثبوت الياء .

وبالقياس : على جواز النصب بعد الفاء في نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك . قال الصبان (٢) : ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ، ولكن الكوفيين في الحقيقة يقولون بجواز الجزم بعد النفي فرأي الكسائي وجيه وقوي .

(١) دراسات رقم ٩٦
(٢) ٣١١/٣

شرط الجزم بعد غير النهى :

شرط الجزم بعد غير النهى صحت وضع ان تفعل أى إن الشرطية وفعل مضارع قبل الجواب نحو اجتهد تنجح ، أين بيتك أزرك فالتقدير ان تجتهد تنجح ، وتمتنع الجزم فى نحو أحسن إلى لا أحسن إليك ، فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك ، لكونه غير مناسب والكسائى لا يسلم بهذا الشرط فيجوز عنده • أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ، فالمعول عنده على القرينه •

جزم جـــواب الطلب :

لا يشترط لجزم جواب الطلب أن يكون محضا سواء أكان مدلولا عليه بلفظ الفعل كما سبق أو بلفظ الخبر مثل اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه • وقال تعالى : تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُم ••• يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ (١) ، وحسبك الحديث ينم الناس أو باسم الفعل أو بالمصدر نحو مكانك تحمدى أو تستريحى سكوتا تسلم •

وقد مضى أن نصب الجواب المقرون بالفاء بغير الطلب المحض فيه خلاف ــ قال ابن مالك :

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ••• تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

" وذلك لأن النفى والطلب يشبهان الشرط فى عدم ثبوت مدلولهما والجزم أثر الشرط فاكتفى فيه بما يفيد الطلب مطلقا ، ولم يشترط فيه

(١) الصف / ١١ ، ١٢

عراقته ولا صراحته بخلاف النصب، وعلل الرضي ذلك : بأنه لمـــا كان الجزم اعراب الجواب المسبب عن الشرط كانت دلالته على التسبب والجزاء قويه، فاكتفى فيه بأقل دال على الطلب بخلاف النصب، ولذا احتج في دلالته على السببية الى قوة الدال على الطلب وهو المحض"[1]

وقد سمع الجزم بعد الرجاء، وهو القياس عند من يجيز النصب به ـ قال الشـــاعر :

لعل التفاتا منك نحوي ميسر • • يمل بك من بعد القسر عطفيك لليسر[2]

جازم الفعل بعد الطلب :

اختلف العلماء في جازم الفعل بعد الطلب على آراء عدة ذكرها الأشـــموني[3] وهي :

أولا : قيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم والتقدير في قولك : ازرع تحصد ، أزرع إن تزرع تحصد، ويتعين تقدير (إن) لانها أم الباب، ولا يحذف غيرها، وإلى هذا الرأي ذهب ابن خروف واختاره المصنف، ونسبه إلى الخليل وسيبويه.

---

(١) دراسات ١٠١

(٢) الشاهد فيه : يمل مضارع مجزوم بعد لعل .

(٣) جـ ٣ ص ٣٠٩ ، ٣١٠

ثانيا : قيل إن الأمر والنهي وبا فيها ثابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط ، وأثبتت هذه في العمل منا بها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور .

ثالثا : قيل الجزم بشرط مقدر دال عليه الطلب ، واليه ذهب أكثـــر المتأخرين .

رابعا : قيل الجزم بلام مقدره فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا ، وهو ضعيف ، ولا مطرد إلا بتجوز وتكلف نحو : أكرمني اكرمك لأن أمرا لمتكلم نفسه على التجوز بتنزيل نفسه منزله الأجنبي ، ودخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل .

قال أبو الحسن الأشموني : والمختار القول الثالث ، لأن الشـــرط لابد له من فعل ولاجائز أن يكون هذا الطلب بنفسه ، ولا مضمنا لــــه مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفه الأصل ، ولا مقدرا بعده ، لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لايوجد له نظير .

تلخيص للجزم في جواب الطلب

١ ـ إذا لم يقترن المضارع الواقع بعد الطلب بالفاء جزم في جوابه بشرط قصد الجزاء .

٢ ـ يشترط للجزم مع النهي صحة وضع إن لا قبل الفعل ولم يشترط الكسائي ذلك مستدلا على رأيه بالسماع والقياس .

٣ ـ وشرط الجزم بعد غير النهي من باقي أنواع الطلب صحة وضع إن تفعل ... .

٤ ـ إذا لم يقصد الجزاء رفع الفعل على الوصف أو الحال أو الاستئناف .

٥ ـ اختلف في عامل الجزم بعد الطلب على أربعة أقوال ، والمختار أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب ، وقيل العامل لام أمر مقدرة وقيل : العامل الطلب لتضمنه معنى الشرط ، وقيل بل العامل الطلب لنيابته عن أداة الشرط .

٦ ـ يجزم جواب الطلب المدلول عليه بخبر صريح لفظ الفعل اجماعا بخلاف نصب جوابه المقرون بالفاء ففيه خلاف .

٧ ـ لا يجزم جواب النفي عند عدم وجود الفاء ، قياسا للنفي على الإيجاب بجامع التحقق في كل .

أسئلة على نصب المضارع بأن مضمرة ، وجزمه بعد الطلب :

س ١ لم ينصب المضارع بعد أو ؟ ولم وجب اضمار أن بعدها ؟ ثم

تميز أو في معانيها المختلفه ؟ .

ب ـ بين معنى (أو) فيما يأتي :

لأجتهدن أو أنجح ، لأتقين الله أو يغفر لي ، لاتطيب نفسي

أو أحض أمل الأحياء .

جـ ـ يرى البصريون أن (أو) التي ينصب بعدها المضارع عاطفه

بين متعاطفيها مع التعليل والتمثيل .

د ـ بين ناصب المضارع بعد أو وما تختاره مع التوجيه ، وما حكم

المضارع التي لا يصلح في موضعها حتى أو إلا ؟ وضح ذلك

مع التعليل والتمثيل .

هـ ـ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى . فما انقادت الآمال إلا لصابر

ولولا رجال من رزام أعـــــــزة . وآل سبيع أو أسوءك علقما

بين معنى (أو) فيهما ، وناصب المضارع وحكم نصبه مع التمثيل .

س ٢ أ ـ لم نصب المضارع بعد الفاء المجاب بها النفي او الطلب ؟ ولـم

سمي جوابا ؟ .

ب ـ ما المراد بالطلب والنفي المحض ، ووضح حكم المضارع إذا انتقض

النفي بإلا بعد الفعل المقرون بالفاء وقبله مع التمثيل .

تابع أســـــئله

جـ ــ ما تزورنا فنكرمك ؟ وما يليق بالله الظلم فيظلمنا . يجـوز في الفعلين الرفع والنصب ويتعين النصب في (ما يحـكم الله بحكم فيجور . علل ذلك وبين المعاني لكل تركيـــب ومعنى الفاء فيها ، وموقع ما بعدها في كل حاله .

د ــ لا يقضى عليهم فيموتوا . قرئ بحذف النون وإثباتها . بين وجه ذلك وموقع ما بعدها على كلا القراءتين .

هـ ــ بين أنواع الطلب ، وماذا يشترط في الأمر والدعاء ، وكذلك الاستفهام ؟ وما حكم المضارع المقرون بالفاء بعد الاستفهام التقريري ؟

س ٣ أ ــ يرى الجمهور أن الفاء التي ينصب بعدها المضارع عاطفـــة بين معطوفيها ورأى الرضى فيها .

ب ــ بين خلاف النحاة في ناصب المضارع بعد فاء السببيه وما نختاره مع التوجيه ؟

جـ ــ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " قرئ بنصب يكون ورفعها . فكيف توجه القراءتين ؟ .

د ــ سأترك منزلي لبني تميم .:. وألحق بالحجاز فأستريحا

هذا البيت يخالف أصول العربية ، بين وجه المخالفه ، وما قيل في تخريجـــــــه .

تابع الأسـئلة

هـ ــ كأنك وال علينا فتشتمنا ، أنت غير مجد فتنجح . بـم

توجه نصب المضارع فيهـما ؟

س ٤ أ ــ يرى الكوفيون جواز نصب المضارع فى جواب الرجاء فيم استدلوا ؟

وكيف تدفع حجتهم ؟ .

ب ــ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين

بم يخرج النحاه جزم أكن ، وما تختاره مع التوجيه .

جـ ــ من ذا الذى يقرض قرضا حسنا فيضاعفه ــ من يدعونى فأستجيب

له روى بالرفع والنصب فيما تحته خط . بين وجه ذلك .

د ــ لم نصب المضارع بعد واو المعيه ؟ ولم وجب اضمار أن بعدها ؟

هـ ــ الواو تفيد مع المصاحبه العطف بين معطوفيها على رأى الرضى فيها

و ــ لا تكن جاهلا وتبالغ فى إظهار العلم ــ لا تأكل السمك وتشـرب

اللبن يجوز فيما تحته خط الرفع والنصب والجزم وجه ذلك ومـا

يفيده التركيب فى كل حاله .

س ٥ أ ــ لا تهمل واجبك فتندم ، نزال فنحدثك ، حسبك الحديث فينـام

الناس بين حكم المضارع مع الفاء بعدونها ، واذكر الخلاف فى ذلك .

ب ــ فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى ــ

تابع الأسـئلة

خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بين الاوجه الجائزة فيما تحته خط مع التوجه .

د — بين آراء النحاة فى عامل الجزم فى جواب الطلب ، ومختار الأشمونى وما أورده على ابن مالك ؟ وكيف تدفعه ؟

حـ — يستدل الكسائى بالحديث والأثر على مذهبه ؟ وما وجه استدلاله ؟ وكيف رد الجمهور عليه ؟

س ٦ أ — ولا تمنن تستكثر . قرئ بالرفع والجزم وجه القراءتين .
وما المراد بالاسم الخالص ؟ وما حكم المضارع بعد غير الخالص

ب — لولا اجتهادك فينجح — يسرنى الطالب المجتهد فينجح — بين حكم ما تحته خط مع التوجيه .

ج — أفغير الله تأمرونى أعبد . قرئ بالرفع والنصب . وجه ؟ وهل يجر بأن على القياس ؟ ولماذا ؟

د — تقاتلونهم أو يسلمون — أو يرسل — قرئ بإثبات النون وحذفها وبنصب يرسل وبرفعه . وجه ذلك .

هـ — لولا الله وحسن إلينا لهلكنا — لماذا وجب نصب ما تحته خط

س ٧ أ — بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه . قرئ برفع ما تحته خط

تابع الأســــئله

وينصب وجه القراءتين • من القياس والشذوذ •

ب ـ وتهنهت نفسى ماكدت أفعله •

ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا •

فى كل من البيت والآية حذف بين المحذوف وحكم الحذف •

من حيث القياس أو الشذوذ •

عـوامل الجـزم

الجزم : لغة • القطع • وسميت هذه الأدوات جوازم ، لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وأما علة الجزم لما فصله السيرافي : فقال (إن) أصل الجوازم ، وعلة الجزم ، لأنه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم اسقاط ثم حمل عليها "لم" لأن كلا منهما ينقل الفعل من زمن إلى زمن وكذلك باقي الأدوات • (١)

ويجزم المضارع إذا دخل عليه جازم لفظا مثل لينفق أو تقديرا مثل : اجتهد تفز • على القول بأن الجزم في جواب الطلب بأداة الشرط أي بلام أمر مقدره • والجازم نوعان :

أ ـ ما يجزم فعلا واحدا ب ـ وما يجزم فعلين •

أولا : ما يجزم فعلا واحد :

والذي يجزم فعلا واحدا أربعة أحرف ، أشار إليها ابن مالك في قوله :

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا • • فِي الفِعْلِ هَكَذا بِلَمْ ، ولَمَّا

الحرف الأول : " لا " الطلبية ، وتدل على طلب الترك بها هنا نحو : لاتشرك بالله أو دعاء نحو : لاتؤاخذنا أو التماسا : نحو قولك لمساويك من غير استعلاء عليه : لاتفعل يا فلان ، وقد تجررلا ، عن

(١) شرح الأشموني ٤ / ٢ بتصرف •

الطلب الى غيره كالتهديد كقولك لخادمك : لاتطعني ٠

أكثر ما تدخل عليه (لا) :

والاصل في الطالب آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا ،أن يكون غير المطلوب منه ،لذا كان الكثير دخولها على فعل المخاطب والغائب نحو لاتكثر الضحك ونحو : فلا يسرف في القتل ،ونحو : لايتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ٠

وذلك لاختلاف الناهي ،والمنهي فيهما ،ويكثر أيضا دخولها على فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة أو بالنون المبنيين للمجهول نحو : لا أُخرَج ،ولا نُخرَج ،لأن المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم ٠

ويندر جزم (لا) لفعلي المتكلم المبنيين للفاعل ، لأن الحال والشأن ألا ينهى الإنسان نفسه ومن ذلك قول الشاعر :

لا أَعرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامعُها ٠٠ مُردَّفاتٍ على أعقابِ أكوارِ (١)

وقول الشاعر :

إذا ما خرجْنا من دمشقَ فلا نَعُدْ ٠٠ لها أبدًا مادامَ فيها الجُراضِمُ (٢)

(١) البيت للنابغة من بحر البسيط والشاهد فيه : لاأعرفن حيث جزم المضارع المبدوء بهمزة المتكلم وهذا قليل ٠

(٢) البيت من الطويل للوليد بن عقبة والشاهد فيه لانعد حيث جزم الفعل بلا الناهية المضارع المبدوء بالقول والجراضم الأكول الواسع البطن وهذا قليل ٠

الفصل بين لا ومجزومها .

ولا يفصل بين لا ومجزومها إلا فى الضرورة كقول الشاعر :

وقالوا أخانا لاتَخَشَّعْ لظالم .. عزيز ولا ذا حق قومك تظلم (١)

وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو الجار والمجرور قليلا نحو لا اليوم تسافر ولاقى الواجب تقصر ، ولا الساعة تذاكر ، ولاقى المنزل نأكل

حذف مجزومها :

يجوز حذف مجزوم " لا " بدليل يدل عليه نحو : أدب ولدك إن أخطأ وإلا فلا واتق الله ربك وتب ان أذنبت وإلا فلا وهذا هو رأى ابن عصفور والآمدى .

حقيقة " لا " الجازمة :

الصحيح أن " لا " التى يجزم الفعل بعدها للطلب ، والجزم بها ، وليس أصلها لام الامر زيدت عليها ألف فانفتحت . وحدث لها معنى جديد وهو طلب الترك ، وزعم بعضهم : أنها لا النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ .

قال الأشمونى وهما ضعيفان . ويخرج عن الطلبيه النافية والزائدة فلا جزم بهما .

وأجاز الكوفيون الجزم بلا النافيه إذا صلح قبلها كى نحو : جئته

(١) من الطويل للمخبل السعدى والشاهد فيه لا .. تظلم حيث فصل بين لا الناهية والمضارع المجزوم .

لا يكن له حجة . استنادا إلى ما حكاه الفراء عن العرب من قولهم : ربطت الفرس لا ينفلت .[1] برفع " ينفلت وجزمه . ولا وجه له ، لأن الجزم على توهم الشرط قبله أي لأني لمن أربطه لا ينفلت .

الحـــرف الثاني : اللام الطلبيـــه

وهي تجزم فعلا واحدا ، وهي موضوعة أصالة لطلب الفعل ، أمرا نحو : "لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ"[2] أو دعاء نحو : "لِيَقْضِ عَلَيْنَـــا رَبُّكَ"[3] أو التماسا كقولك لنظيرك ومساويك من غير استعلاء ، لتكرم جارك .

وخرج بها : لام التعليل ولام الجحود ، فالفعل بعدهما منصـــوب بأن مضمرة ، وهما جارتان للمصدر المؤول كما تقدم .

ولام الطلب يجزم بها ، وإن خرجت إلى غيره ، كأن يراد بهـــا ومصحوبها الخبر نحو : "فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا"[4] أو التهديد نحـــو : "وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ"[5]

ما يكثر دخول عليه :

الأصل في الطلب أن يكون غير المطلوب منه ، ولذلك كثر دخولها على فعل الغائب نحو : ليذاكر ، وليكرم الضيف ، وعلى فعل المخاطب المبني للمفعول نحو : لتكرم ، وكذا فعلا المتكلم المبنيان للمفعـــول نحو : لأكرم ، ولنكرم ، وذلك الطالب والمطلوب منه .

(١) شرح الأشموني ٤ / ٣ (٢) الطلاق / ٧ (٣) الزخرف / ٧٧
(٤) مريم / ٧٥ (٥) الكهف / ٢٩

ما يقل دخول اللام عليه :

وقل دخولها على فعلى المتكلم المبنين للفاعل نحو : لأجتهد ، لنجتهد ، لقلة أمر المتكلم نفسه ، ومنه حديث (قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ) وقوله تعالى (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)(١) ، وكذلك فعل المخاطب المبني للفاعل نحو ولتجتهد ياعلى وقراءة (فبذلك فلتفرحوا)(٢) بالفاء وقوله صلى الله عليه وسلم (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ) والأكثر الاستغناء بصيغة الأمر عن الإتيان باللام مع المضارع نحو : اجتهد ، افهموا ، كلوا .

حركـــــة اللام :

الأصل في حركة اللام أن تكون ساكنة ، لأن الأصل في كل مبني السكون ، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن ، وحركتها الكسر حملا لها على لام الجر ، لأنها أختها في الاختصاص نوعا وعملا .

فإذا وقعت بعد الواو العاطفة أو الفاء جاز تحريكها ، وتسكينها تخفيفا ورجوعا إلى الأصل في المبني نحو : ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾(٣) ، وبعد (ثم) التحريك ويجوز الإسكان قرئ : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾(٤) بتسكين اللام وكسرها .

حكم الفصل بينها وبين الفعل المجزوم :

يمتنع الفصل بين اللام ومجزومها مطلقا ، لأنها مع المجزوم كالجار والمجرور ، بل هي بالمجزوم أشد اتصالا من الجار والمجرور ، ولذلك

---

(١) العنكبوت/ ١٢ (٢) يونس/ ٥٨ (٣) البقرة/ ١٨٦ (٤) الحج / ٢٩

لا يجوز الفصل فى الضرورة والاختيار بالظرف وغيره.

هل يجوز حذف اللام وابقاء عملها :

اختلف العلماء فى حذف اللام مع بقاء عملها على آراء عدة :

فالمبرد منع حذفها فى الشعر والنثر، وبعضهم أجازه فى الشعر، وذهب الكثير إلى جوازه مفردا مع النثر بعد القول إذا كان أمرا .

قال أبو الحسن الأشمونى (١): تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو"قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ"(٢)، وقليل جائز فى الإختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :

قلتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دارُها ... تِيذَنْ فانِّى حَمْؤُها وجارُها (٣)

أى لتأذن : وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقول الشاعر :

مُحَمَّدُ تفـدِ نفسَـكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِن أمرٍ تَبَالاَ (٤)

أى لتفد . وقوله :

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنى بَقَائِى وَمُدَّتِى ... وَلَكِن يَكُنْ للخيْرِ مِنكَ نَصِيبُ (٥)

(١) شرح الأشمونى ٤/٤ (٢) ابراهيم /٣١

(٣) البيت من الرجز لمنصور بن مرثد الأسدى الشاهد : تيذن حيث حذف لام الأمر فى الشعر ضرورة .

(٤) البيت لأبى طالب وقيل للأعشى والشاهد تفد حيث حذف لام الأمر ضرورة

(٥) البيت من الطويل للنابغة والشاهد فيه : يكن حيث حذف لام الأمر ضرورة .

الثالث : لم :

ولم يجزم بها فعلا واحدا ، وهو حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمنه إلى الماضي نحو : لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ [١] (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) [٢] .

إهمالها حملا على ما :

وقد تهمل ، فلا يجزم بها حملا على ما أولا . وحملها على ما [٣] أحسن ، لأن (ما) تنفي الماضي بخلاف لا ، فإنها لاتدخل على الماضي لفظا وتقديرا إلا إذا تكررت ، وقد أنشد على إهمالها قول الشاعر :

لولا فوارس من ذُهلٍ وأسرتهم ... يومَ الصُّليفاء لم يُوفُون بالجارِ [٤]

قال ابن مالك : [٥] إن الغاءها ورفع المضارع بعدها لغة قوم ، وقال بعضهم إنه ضرورة .

النصب بها :

حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، كما زعم بعضهم أن النصب بلم انه اعتزازا بقراءة بعض السلف (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ) [٦] بفتح الحاء وقول الراجز :

في أيّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ ... أيومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ

(١) الإخلاص/ ٣ (٢) الإنسان / ١
(٣) شرح الأشموني ٤/ ٥
(٤) البيت من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه : لم يوفون بالجار : حيث أهملها ولم يجزم بها المضارع .
(٥) شرح الأشموني ٤ / ٥ (٦)

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفه ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويــــت ، وفى هذا التخريج شذوذ أن : توكيد النفى بلم ، وحذف النون بغير وقف ولا ساكين ، وبعضهم خرجها على أن الفتحه اتباع للفتحه قبلها أو بعدها أو للنقل .

الجـــــزم بلمّـــــا :

الحرف الرابع (لما) النافيه وهى كلم حرف يختص بالمضارع وينفى معناه ويقلبه إلى المضى نحو : "ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (١) — وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم " (٢) .

ما تتفق فيه لم ولما من الأمور :

الحرفان يشتركان فى ستة أمور وهى (٣) : الحرفيه ، والاختصاص بالمضارع ، والنفى ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى ، وفى دخول همزة الاستفهام عليها فيقال ألم ، ألما مع بقاء عملهما ، على أن دخولها على لم أكثـــر قال تعالى : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (٤) — أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا (٥) وقال الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ° وقلتُ ألَمّا أصحُ والشَّيْبُ وازعُ (٦)

(١) آل عمران / ١٤٢ (٢) البقرة / ٢١٤

(٣) شرح الاشمونى حـ ٤ صـ ٥ (٤) الشرح / ١ (٥) الشعراء / ١٨

(٦) البيت من الطويل للنابغة والشاهد فيه : ألما حيث دخلت همزة الاستفهام على لما وقت عملها .

ما تفترقان فيـــــه :

ويفترقان في أمور :

الأول : لم تصاحب الشرط نحو "وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَه"(١) . ولو لم
يخف الله لم يعصه ، بخلاف لما فلا تقترن بأداة الشرط فلا يقال :
إن لما تقم حلا لمنتقى كل علم تثبته موطئ الرضى(٢) : بأن لمّـا
فصل قوة بين حرف الشرط أو شبهه وبين معموله بخلاف لم .

الثاني : جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لمّا فإنه يجـــب
اتصال نفي منفيها بحال النطق نحو : لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورا1 أي ثم
كان واتصاله نحو : "لم يلد ولم يولد" بخلاف لما : فالنفي بـــها
متصل إلى زمن التكلم كقول الشاعر :

فإنْ كُنْتُ مأكُولاً فكُنْ خيرَ آكــــلٍ .. وإلَّا فأدْرِكْني ولما أُمزَّقِ (٣)

ولهذا جاز لم يكن ثم كان ، ولم يسافر أخي ثم سافر ولم يجـــز :
لما يكن ثم كان ، ولما يسافر أخي ثم سافر ، لما في ذلك من التناقض ،
لأنّ لما تفيد استمرار عدم الوجود وانتفاء السفر إلى زمان ، وهـــذا
ينافي قوله : ثم كان في المثال الأول ، وثم سافر في المثال الثاني

(١) المائدة / ٦٧
(٢) دراسات ص ١٢٤
(٣) البيت من الطويل للممزق العبدي : والشاهد فيه : ولما أمزق " حيث
جاء منفي " لما " مستمرا الى الحال .

الثالث : (لم) يجوز الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقول الشاعر :

فَذاكَ ولَمْ إذا نَحْنُ امْتَرَيْنا ** تكُنْ في الناسِ يُدْرِكُكَ المِراءُ (١)

وقول الآخر :

فأضحت مغانيها قِفارا رسُومُها ** كأن لم سِوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤهَلِ (٢)

بخلاف (لما) فلا يجوز الفصل بينها وبين مجزومها .

الرابع : لم قد ورد إهمالها ورفع المضارع بعدها ضرورة أو لغة بخلاف (لما) فلم يرد إهمالها .

الخامس : أن لما يجوز في الاختيار حذف مجزومها اذا دل عليه دليل ، والوقف عليها نحو : قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ، وذلك لأنها نفي (لقد فعل) والفعل قد يحذف بعد قد . وكقول الشاعر :

فجئتُ قُبُورَهم بدْءاً ولمّا ** فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ (٣)

(١) البيت من الوافر ولم يعلم قائله والشاهد فيه الفصل بين لم وتكن بالظرف

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة والشاهد فيه الفصل بين لم وتؤهل بالظرف والجار والمجرور .

(٣) البيت لأعرابي من بني أسد وهو من الوافر والشاهد فيه : حذف مجزوم لما كما في الشرح .

أي ولم أكن بدءاً قبل ذلك أي سيداً، بمعنى سدت بعد موتهم، ولم أكن أهلاً للسيادة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ (وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم)[1]، على قراءة من شدد نون إن، وميم لما أي، وإن كلا لما يهملوا ولم يوفوا أعمالهم .

بخلاف لم فلا يجوز حذف مجزومها في الاختيار، فلا تقول : وصلت إلى البيت ولم . تريد أدخل . وقد جاء حذفه ضرورة كقول الشاعر :

احفَظْ وديعتَك التي استُودِعْتَها ... يومَ الأعازِبِ إن وصلتَ وإن لم[2]

أي وإن تصل .

السادس : المنفي بلما لا يكون إلا قريبا من زمن الحال، بخلاف المنفي بلم فلا يشترط قرب ابتداء نفيه من الحال، بل يجوز أن يكون متقادما، فيقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيما، ولا يجوز لما يكن . وقال ابن مالك[3]: وكون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم فيجوز أن يقال : عصى إبليس ربه ولما يندم، فالنفي باعتبار الابتداء نفي لما يلزم أن يكون ابتداؤه قريبا من زمن المتكلم مع استمراره وابتدائه، فلا يجوز أن يكون متقادما بخلاف لم . لا يجب استمراره .

السابع : المنفي بلما متوقع ومنتظر بخلاف لم ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)[4] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع .

(١) هود/١١١
(٢) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة والشاهد فيه وإن لم حيث حذف مجزوم لم ضرورة .
(٣) شرح الأشموني ٤/ ٧ (٤) ص/ ٨

وقال الزمخشرى فى (وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ)(١) مافى (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء(٢) قد آمنوا فيما بعد ، وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه .

مثل التوقع مالى قمت ولم تقم أو ولما تقم ، ومثال عدم التوقع فى النفى أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم فهما ينفيان الأمر الذى كان متوقعا فى الماضى كقولك لصاحبك الذى تعرف حرصه على حضور الدرس : مالى حضرت ولم تحضر أو ولما تحضر . وتعجبت من عدم حضورك .

ومثال نفيهما غير المتوقع فيما مضى أن تقول ابتداء . لم يحضر على الدرس أو لما يحضر .

والجمهور يرى أن لما مركبة من لم النافيه ، وما الزائده ، وبذلك اختصت بالأمور السابقه التى لم توجد فى لم ، وقيل هى بسيطه .

أوجه استعمال لما :

تستعمل (لما) على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرفا مختصا بالمضارع ينفيه ويجزمه ويقلبه إلى المضى . وقد تقدم الحديث .

الثانى : أن تكون حرف استثناء بمعنى إلا ، وتسمى لما الاستثنائيه أو لما الايجابية . وهذه تختص بأن تدخل على الجمله الإسميه

(١) الحجرات / ١٤

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٧

نحو : ان كل نفسٍ لَمّا عليها حافظ"(١) وقال تعالى : "وان كل لما جميعٌ لدينا محضرون"(٢) ، في قراءة من شدد الميم منهما أي ما كل نفس إلا عليها حافظ وما كل إلا جميع أو على ما من لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما أكرمتني . أي ما أسألك إلا اكرامي أي إلا أن تكرمني . فالماضي بعد الاستثنائيه مستقبل معنى ، ومثله قول الشاعر :

أنشدك الله الذي أنت له .·. لما منحت العفو فضلا والرضا .

الثالث : التي تكون أداة وجود لوجود أي تدل على وجود شيء فيما مضى لوجود غيره ، فهي تقتضي جملتين وجدت الثانية حين توجد الأولى .

قال العلامة الأشموني(٣) : والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظا ومعنى ، نحو "فلما نجاكم إلى البر أعرضتم"(٤)

الخلاف في معنى لما الحينيه الوجودية وقوعها :

هي عند الجمهور حرف وجود لوجود لا محل له من الإعراب بدليل جواز زيادة أن بعدها فلو كانت ظرفا مضافا لزم الفصل بين المتضايفين . وقوله : "فلما قضينا عليه الموت ما دلهم"(٥) ، وقوله : "فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون"(٦) ، لأنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل ولا يجوز أن يكون (قضينا وأحسوا) لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا جملة الجواب

(١) الطارق / ٤ (٢) يس / ٣٢ (٣)
(٤) الإسراء / ٦٧ (٥) سبأ / ١٤ (٦) الأنبياء / ١٢

لان ما بعدما الثانية واذا الفجائيه لايعمل فيما قبلهما .

وذهب الفارسى وجماعة إلى انها ظرف بمعنى حين مضافــه إلى الجمله بعدها ، ورجح الأشمونى أنها ظرف بمعنى إذ ، لاختصاصها بالماضى ، وبالاضافه إلى الجمله .

وأما قول الشــــاعر :

أقولُ لعبد اللّهِ لما سِقَاؤُنا .. ونَحنُ بوادِي عبدِ شَمْسٍ وهاشِمِ

فسقاءُنا فاعل لفعل محذوف تقديره : وهى ، وشم فعل أمر مــن شمت البرق إذا نظرت إليه وهذه الجمله فى محل نصب مقول للقــول ، (لما) حينيه والجمله التاليه لها ماضية ، وجملة الجواب محذوفــة دل عليها جملة : أقول عشم والتقدير : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس قلت له شم ورسمت (وها) بالياء بالألفت .

أســـئلة

س١ أ ـ متى يجزم الفعل ؟ وما الأدوات التى تجزم فعلا واحد مثل لمـــا تذكر .

ب ـ متى تجزم لا ؟ وأى أنواع المضارع يكثر دخولها عليه ؟ وأيها يقل ؟ علل ومثل .

جـ ـ ما الذى تفيده لا الجازمه ؟ ومتى تخرج عن الطلب ؟ مثل ووجه

د ـ هل تجزم لا فعلى المتكلم ؟ بين مع التمثيل والتوجيه .

هـ ـ علام استشهد الأشمونى بهذين البيتين وأعرب ماتحته خط .

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها ... مردفات على أعقاب أكوار

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... لها أبدا مادام فيها الجراضم

س٢ أ ـ ما حكم الفصل بين لا ومجزومها ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

ب ـ وقالوا أخانا لا تخشع لظالم ... عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

فى البيت مخالفه لأصول العربية ؟ فما وجه المخالفه ؟ وكيف تعرب ما تحته خط .

جـ ـ بم ترد على من أدعى أن الجزم بعد لا بلام أمر مقدره أو أن أصلها لام الأمر ؟

د ـ متى تعمل اللام الجزم ؟ وأى الصيغ تجزم كثيرا أو قليلا ؟ مثل ووجـــه .

تابع الأسـئلة

هـ - أى أنواع الطلب تفيده اللام الجازمه ؟ وهل منها فليتمدد •
ومن شاء فليكفر ؟ ولماذا ؟

س٣ أ - متى يستغنى بصيغة الأمر عن اللام ؟ ومتى تتعين اللام مع
المضارع للطلب ؟ مثل ووجه •

ب - المضارع المسند لضمير المتكلم أو المخاطب أيكثر جزمه بلام
أم يقل ؟ وضح وعلل •

جـ - فبذلك فلتفرحوا «قرئ» بالتاء وبالياء • أى القراءتين أرجح
نحويا ؟ ولماذا ؟

و - لم حركت لام الأمر ؟ بم تحرك ؟ وهل تبقى حركتها بعد الواو
أو الفاء • وضح ووجه •

هـ - ثم ليقضوا تفثهم «وليوفوا نذورهم» «قرئ» بكسر اللام من (ليقضوا)
وسكونها أى القراءتين أرجح من حيث الصناعه ؟ علل ما تذكر •

ز - متى تحذف لام الأمر ويبقى عملها ؟ متى يطرد ذلك ؟ ومتى يقل ؟

هـ - (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أذكر ما قيـــل
فى توجيه جزم المضارع فى الآية •

س٤ أ - قلت لبواب لديه دارها •• تيذن فإنى حموها وجارها
بم استشهد الأشمونى بهذا البيت ؟ وكيف يستشهد بالشعر على جوازه

تابع الأسـئلة

في الاختيــــار .

ب ـ وازن بين لا واللام الجازمتين من حيث معناها ومجزومهما والفصل فيهما .

جـ ـ محمد تفد نفسك كل نفس .. إذا ما خفت من أمر تبالا

فلا تستطل مني بقائي ومدتي .. ولكن يكن للخير منك نصيب

يمنع الفراء حذف لام الأمر مع ابقاء عملها في الشعر وفي النثر فكيف تخرج البيتين على رأيه ؟

د ـ ما معنى " لم " وما أثرها في المضارع ؟ مثل لما تذكر .

هـ ـ ألم نشرح لك صدرك) قرئ بفتح الحاء من نشرح ـ بم توجه ذلــك .

و ـ .. لم يوفــون بالجار .. كيف توجه ثبوت النون مع لم فيما سبق

س٥ أ ـ في أي يومي من الموت أفر .. أيوم لم يقدر أم يوم قدر

كيف تخرج البيت حيث فتح (يقدر) وما تختار مع التوجيه .

ب ـ قد تهمل (لم) وقد تنصب المضارع . فبم استدلوا على ذلك؟ وكيف تدفعه .

جـ ـ أي أنواع (لما) يجزم المضارع وما أثرها في المضارع ؟ ولماذا؟ مثل ووجــه .

تابع الأسئله

د ـ بين لم ولما اتفاق وافتراق بين ذلك مع التمثيل ثم وازن بينهما من حيث انقطاع نفى منفيهما عن الحال وقربه منه ، وتوقع ثبوت منفيهما .

هـ ـ لم يكن ثم كان ـ لم يكن فى العام الماضى مقيما ـ لم يَغُضّ مالا يكون . هل يجوز وضع لما موضع لم فيما سبق .

س ٦ أ ـ لم جاز حذف مجزوم لما دون لم فى الاختيار والوقف عليها ، وما رأيك فى هذا البيت :

احفظ وديعتك التى استودعتها .·. يوم الأعازب ان وصلت وان لم

ب ـ ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) يرى الزمخشرى فى الآية معنى فما هذا ؟ وما وجه استدلاله .

جـ ـ أذكر أوجه استعمال لما ومن أى الأنواع لما فى قول الشاعر :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا .·. ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

د ـ بين ما تختص به كل من لما الحينيه ، والاستثنائيه ، وماتفيده كل مع التمثيل .

هـ ـ اختلف فى لما الحينيه نوعا ومعنى . بين هذا الخلاف وما تختاره مع التوجيه .

تابع الأسـئلة

س٧ أ ـ أعرب ما تحته خط ، وبين الشاهد فيما يأتى :

فذاك ولم اذا نحن امترينا ∴ تكن فى الناس يدركك المراء

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ∴ كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل ∴ وإلا فأدركنى ولما أمـزق

على حين عاتبت المشيب على الصبا ∴ وقلت ألما أصح والشيب وازع

فجئت قبورهم بدءا ولمـا ∴ فناديت القبور فلم يجبنـه

ب ـ بين فيما يأتى نوع لما وما تفيده ؟ وأعرب ما تحته خط .

" وان كل لما جميع لدينا محضرون " ـ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم " فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون "

قال الشـاعر :

أنشد بالذى أنت لـه ∴ لما تحته العفو فضلا والرضـا

أعرب ما تحته خط ، وبين ما يفيد ما البعض أمور سماعية صـارت مطردة .

ثانيا : (الأدوات التي تجزم فعلين ٠ أدوات الشرط)

الأدوات التي تجزم فعلين احدى عشر أداة كلها تجزم فعلين وهى : إن ،من ،ما،مهما ،أى ،متى ، أيان ،أين ،إذ ما ،حيثما ،أنى ذكر ابن مالك بقوله :

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ٠٠ أيٍّ مَتَى أيَّانَ أيْنَ إذْ مَا
وَحَيْثُمَا أنَّى وَحرف إذْ مَـا ٠٠ كإِنْ وَباقِي الأدَوَاتِ أسْمَاَ

وسميت أدوات شرط : لإفادتها الشرط أى التعليق ،فإنها تدل على تعليق حصول مضمون جمله على حصول مضمون جمله أخرى فى المستقبل

وهذه الأدوات كلها أسماء إلا إنْ باتفاق ،وإذ ما على رأى سيبويه والجمهور ،فهى عندهم حرف كإن لمجرد التعليق ،ولا دلالة لهما على ذات أو زمان أو مكان فإذا قلت : إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم ،وقد جاء الجزم بها فى قول الشاعر :

وإنَّكَ إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ ٠٠ به تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأمُرُ آتِيَاَ (١)

وقال المبرد وابن السراج والفارسى إنها ظرف زمان وإن المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كان اسما والأصل عدم التغيير ٠ فتكون فى محل نصب ظرف زمان لفعل الشرط كمتى ٠

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : اذ ما تأت حيث جزم بها المضارع كإن ٠

أقســـامها :

هذه الأدوات أربعة أنواع :

١ـ حروف : وهى إن باتفاق ، وهى أم الباب ، وإذما على الأصح .

٢ـ ظروف : وهى ضربان : زمان ، ومكان .

فالزمان : متى ، أيان وهما موضوعان لعموم الزمان ولا يختصان

بزمن مع تضمينهما المعنى الشرط كقول الشاعر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ∴ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ (١)

وقوله : متى ما تَلْقَنِي فردين تَرْجُفْ ∴ روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا (٢)

وقوله : أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تأمَنْ غيرَنا وإذا ∴ لم تُدرِكِ الأمنَ منا لم تزل حذِرًا (٣)

وقوله : إذا النعجة العجفاء بانت بقفرة ∴ فأيَّانَ ما تَعْدِلْ به الريحُ تَنْزِلِ (٤)

والمكان : أين ، أنى ، حيثما فهى موضوع للأمكنة عموما مع تضمنها

معنى الشرط كقوله تعالى : " أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ " (٥)

وكقول الشـــاعر :

أين تصرف بنا الغداة تجدنا ∴ نصرف العيس نحوها للتلاقي (٦)

---

(١) البيت من الطويل للحطية والشاهد فيه متى تأته تعشو حيث جزم بمتى وهى ظرف زمــان .

(٢) البيت الوافر لعلقمة والشاهد فيه متى ما تلقنى حيث جزم بمتى وهى ظرف زمان .

(٣) البيت البسيط ولم يعرف قائله والشاهد : أيان تؤمنك حيث جزم بأيان وهى ظرف زمان .

(٤) البيت من الطويل ولا يعلم قائله والشاهد : فأيان ما تعدل حيث جزم بأيان وهى ظرف زمان (٥) النساء / ٧٨

(٦) البيت من الخفيف لابن همام السلولى والشاهد فيه أين تصرف حيث جزم بأين وهى ظرف مكان .

وقوله :

صَعْدَةٌ نابتةٌ فى حائِـــــرٍ ٠٠ أينما الريحُ تميلْها تَمِـلْ [(١)]

وقــــوله :

خليلَىَّ أنىَّ تأتيانِي تَأتِيا ٠٠ أخًا غيرَ مايُرضِيكما لايُحاوِلُ [(٢)]

وقــــوله :

حيثُمَا تستقمْ يقدِّرْ لكَ اللهُ نجاحًا فى غابرِ الأزْمــانِ [(٣)]

٣- غير ظروف : وهى : من ،ما ،مهما

أما (من) فهى موضوعه لأولى العلم عموما مع تضمنها معنى الشرط نحـــو "فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ" [(٤)]

وأما (ما) فهى موضوعه لما يعم أولى العلم وغيرهم مع تضمنها معنى الشرط نحو .

نحو : "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ" [(٥)] . ويقول الشاعر :

أرى العُمْرَ كَنزًا ناقصا كلَّ ليلةٍ ٠٠ وماتَنْقِصُ الأيامُ والدهرُ يَنفَدِ [(٦)]

---

(١) البيت من الرمل لكعب بن جميل التغلبى وقيل لغيره والشاهد : أينما الريح تميلها حيث جزم تميلها بأيتما وهى ظرف مكان .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : أنى تأتيانى حيث جزم بها بأنى المضارع وهى ظرف مكان .

(٣) من الخفيف ولا يعرف قائله والشاهد فيه حيثما تستقيم حيث جزم المضارع بحيثما وهى ظرف مكان (٤) الزلزله / ٧ (٥) البقرة / ١٩٧

(٦) البيت من الطويل لطرفه والشاهد فيه ماتنقص حيث حزم المضارع بانما

اختلاف النحاة فى (ما) :

قال الجمهور : إن (ما) الشرطيه لاتستعمل ظرفا فهى مثل "من" فى لزوم التجرد عن الظرفيه وهى عندهم لغير أولى العلم أو لما يعمهم وغيرهم غير الزمان فهكذا وضعت .

وذهب ابن مالك وآخرون إلى أنها قد تستعمل ظرفا ، فهى فى محل نصب على الظرفيه وغير العالم عنده يشمل الظرف واحتج بقول الفرزدق :

وما تَحْيَ لا أرهَبْ وإن كنتُ جارمًا .. ولو عدَّ أعدائى علىَّ لهم دَخْلاً(١)

ويقول ابن الزبير :

فما تَحْيَ لاتُسامْ حياةٌ وإنْ تَمُتْ .. فلا خَيْرَ فى الدنيا ولا العَيْشِ أجْمعا(٢)

أى : أى زمن تحى فيه لا أرهب ، وأى زمن تحى فيه لاتسام حيـــاة .

قال ابن المصنف : ولا أرى فى هذه الأبيات حجه ، لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا عامله فعل الشرط أى أى حياة تحياها .

وأما مهما : بمعنى (ما) فهى موضوعه لغير أولى العلم أو لم يعم أولى العلم وغيرهم كقوله تعالى : "وقالوا مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين"(٣)

(١) البيت من الطويل للفرزدق والشاهد فيه ماتحى : حيث زعم ابن مالك ان ما ظرفا .

(٢) البيت من الطويل لابن الزبير والشاهد فيه كسابقه .

(٣) الاعراف / ١٣٢

حقيقتها :

الجمهور : يرى أنها اسم دائما ،فلا تكون حرفا ،ولاتستعمل ظرفا ، ولا تخرج عن الشرطيه ،ولا تجر بحرف ولا باضافة فلا يقال حديث مهما تتحدث أسمع ،ولا على مهما تكن أكن بخلاف من وما فإنهما يخرجان عن الإضافه ويجران بحرف أو باضافه ٠

وزعم السهيلي إلى أن (مهما) تأتي حرفا بمعنى (إن) مستشهدا بقول زهير :

ومهما تَكُنْ عند امْرِئٍ من خَلِيقةٍ ٠٠ وإن خَالَها تَخفَى على الناس تُعلَمِ (١)

كما ادعى المصنف وجماعة إلى أنها قد تخرج عن الشرط إلى الإستفهام مستدلين بقول الشاعر :

مهما لي الليلة مهما ليه ٠٠ أودى بنعلي وسربالية (٢)

وأيضا قد تستعمل عنده ظرفا كما رأى ذلك في ما كقول حاتم

وإنك مَهما تُعطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ ٠٠ وفَرْجَكَ نالا مُنتَهَى الذمِّ أجمَعَا (٣)

وقول الآخر :

نُبِّئتُ أنَّ أبا شُتَيمٍ يَدَّعِي ٠٠ مَهما يَعِشْ يُسْمَعْ بما لمْ يُسمَعِ (٤)

(١) البيت من الطويل لزهير والشاهد فيه : مهما قول على أنها حرف بمعنى أن ٠

(٢) البيت من الرجز لعمرو بن ملقط الطائي : والشاهد فيه : ما ادعاه ابن مالك في أن (ما) خرجت من الشرط إلى الإستفهام

(٣) البيت من الطويل والشاهد فيه مهما تعط فهي عند ابن مالك تستعمل ظرفا ٠

(٤) البيت من الرجز والشاهد فيه مهما يعيش كسابقة ٠

فإنه يرى أن المعنى أي زمن تمط بطنك ، وأي زمن يعيش فيه ولا حجة له في ذلك كما يقول ابنه ، لأنه يصح تقديرها بالمصدر فيكون مفعولا مطلقا أي أي أعطاء ، وأي عيشة يعيش .

مهما بين التركيب والبساطة :

وجمهور البصريين على أن مهما مركبة وأصلها ما ما ، ما الأولى شرطية والثانية زائدة ثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء .

ويذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه ، وقيل إنها بسيطة وألفها اما للتأنيث وقيل للالحاق (١)

والحق أن التركيب فيها ظاهر ، ورأي البصريين قوي .

٤ ـ ما يستعمل ظرفا وغير ظرف :

وأما ما يستعمل ظرفا وغير ظرف فهي (٢) (أيّ) وهي علمة في ذوي العلم وغيرهم ، وهي بحسب ما تضاف ، فإن أضيفت إلى ظرف مكـــان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي اسم زمان .

وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف نحو : أي مكان تسافر معك أسافر ، وأي ساعة تذاكر فيها أذاكر ، وأي طالب يجتهد ينجح ، وأي منهم تفهم تستفد ، قال تعالى : " أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى " (٣)

(١) ، (٢) شرح الأشموني ٤/١٢

(٣) الاسراء / ١١٠

وقال الشاعر :

لما تمكن دنياهم أطاعهم ... في أي نحو يميلوا دينه يمل (١)

أقسام الأدوات في لحاق ما بها :

وهي تنقسم بحسب لحاق (ما) بها وعدم لحاقها على ثلاثة أضرب :-

١ــ ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو "حيث" وإذ ، وأجاز الفراء الجزم بها بدون "ما" .

٢ــ وضرب لا يجوز لحاق "ما" به وهو (من ، ما ، مهما ، أنى" وأجاز الكوفيون إقتران من وأنى بهما .

٣ــ وضرب يجوز فيه الأمران وهو : إن ، أي" ، متى ، أين ، أيان ومنع بعضهم في "أيان" ، والصحيح الجواز بدليل البيت السابق فأيان ماتعدل به الريح تنزل .

هذه الأدوات اتفق العلماء على الجزم بها .

الأدوات التي اختلف في الجزم بها :

وهناك أدوات قد اختلف في الجزم بها وهي : إذا ، وكيف ، ولو

---

(١) البيت من البسيط لابن همام السلولي والشاهد فيه في أي نحو فأي على حسب ما تضاف إليه وهي هنا مضافة إلى مكان (نحو)

أولا : إذا : موضوع للأمر المتعين المقطوع بوجوده فى المستقبل ،
والمعروف أن أدوات الشرط موضوعة للربط بين أمرين غير حاصلين ولا
مقطوع بحصولهما فلا تدخل إلا على أمر مفروض الحصول فى المستقبل
مع عدم قطع المتكلم بوجوده أو غيره ، فلما خالفت إذا أدوات الشرط
لم يجزم إلا فى الشعر ، من ذلك ما أنشده سيبويه .

تَرَفَّعَ لِى خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِى ... نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدُ (١)

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على متى .

وكانشاد الفراء .

اسْتَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى ... وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فتحمَّلِ (٢)

وقال ابن مالك : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير ، وجعل
منه قول عليه الصلاة لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : إذا أخذتما
مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين .. الحديث .

واشترط بعضهم للجزم بها اتصالها بما .

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق والشاهد فيه إذا خمدت حيث جزم
بإذا فى الشعر .

(٢) البيت من الكامل لعبد القيس الراجى ، وقد جزم بإذا فى الشعر .

ثانيا : كيف ٠

وأما كيف فذهب البصريون إلى أنها كما تكون أداة استفهام تكون أداة شرط تدل على الحال مع تضمنها معنى الشرط ، ولكنها لاتجـزم ، وذلك لمخالفتها أدوات الشرط فى وجـوب(١) موافقة جوابها لشرطها نحو : كيف تذهب أذهب ، فلا يجوز كيف تسافر أجلس ٠

وذهب الكوفيون إلى الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطـرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ٠

ثالثا : (لـو)

وأما "لو" فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها قد يجزم بـها فى الشعر مستدلين بقول الشاعر :

لَوْيَشَأْ طارَبِه ذو مَيْعَةٍ ٠٠ لاحق ألا طال نهد ذو خصل (٢)

وقول الآخـر :

تَامَتْ فُؤادَك لو يُحْزِنْكَ ما صَنَعَتْ ٠٠ إحْدى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ ابن شَيْبانا (٣)

وقد اضطرب رأى ابن مالك حيث جوز ذلك فى التوضيح وفى التسهيل له كلامان : بالمنع وبالجواز ٠

---

(١) دراسات ١٤٧ ٠

(٢) البيت لامرأة من بنى الحرث بن كعب والشاهد فيه لويشأ حيث جزم المضارع بلو ضرورة ٠

(٣) البيت من البسيط للقيط بن زرارة والشاهد فيه لو يحزنك حيث جزم المضارع بلو ضرورة ٠

ومنع الجمهور الجزم بها ، وذلك لغلبه دخولها على الماضى ، ولأن شرطها فى الغالب مقطوع بعدمه وعدم جزائه ، والشرط ، فما يحتمل الوقوع وعدمه فى المستقبل

إهمـــال إن ومتى :

وقد تهمل "إن" حملا على (لو) كقراءة صالحه (فإما تَرَين مِنَ البَشَرِ أَحَدًا) (١) بياء المخاطبة الساكنة ، ونون الرفع المفتوحة ، فالفعل مرفوع بثبوت النون وقد أهملت ان الشرطيه المدغمة فى ما) الزائـده ـ أما على قراءة (تَرَيِنَّ) فالفعل مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون ، والنون الموجودة نون التوكيد .

كما تهمل (متى) حملا على إذا مثل الحديث الشريف (ان أبا بكر رجل أسين وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس) فأهمـــل " متى" والفعل بعدها مرفوع

نصوص ظاهرها يدل على أن حصولها مقطوع مخالفة معنى الشرط :

إن هناك نصوصا يدل ظاهرها على القطع ، والشرط موضوع للربط بين شيئين غير حاصلين ولا مقطوع بحصولهما مثل : . اتقوا الله إن كنتم مؤمنين (٢) ـ وقوله تعالى "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ، " (٣) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : وإنا إن شاء بكم لاحقون " بقـــول

---

(١) مريم / ٢٦ (٢) المائدة / ١١٢ (٣) الفتح / ٢٧

الكوفيون فى أمثال ذلك : إنها تعليليه لا شرطيه لأن الفعل بعدها محقق الوقوع ، والبصريون أن الشرط باق ، ويكفى فيه أن يكون شأنـــه ذلك ، فما شأنه أن يكون مترددا ومشكوكا فيه من الناس يحسن تعليقه بان من الله ومن الناس مطلقا ، أو يقال : إن الإيمان محقق وأظـــهر فى صورة المشكوك فيه للتهيج والالهاب للمسارعه إلى الامتثال ، والآيه الثانيه ظهرت فى صورة المحتمل لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، وعن الحديث بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك .

لـــزوم أدوات الشرط الصدارة :

وتلزم أدوات الشرط صدر الكلام فلا تتقدم عليها عاملها ، وإلا تغير معنى الكلام الذى يجيء بعدها : والتبس الأمر ، وتشوش السامـع وأما قول الشاعر :

إن من يدخل الكنيسة يومـا ... يلق فيها جاذرا وظباء

وقوله : ان من يسأل سوى الرحمن يكن حارمه (١) .

فاسم ان ضمير الشأن محذوفا ومن مبتدأ والجمله الشرطيه خبر

وأسماء الشرط كلها مبنية ، لأنها تشبه الحرف فى المعنى ، فهـــى متضمنه معنى إن الشرطية إلا (أيا) فإنها معربه لملازمتها الاضافه ، فعارضه شبة الحرف .

(١) دراسات ص ١٤٥

إعراب أسماء الشـــرط :

١ ـ إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف فهي في محل جـر نحو : عما تسأل أسأل بمن تثق أثق ، غلام من تكرم أكرم ـ وإن لم يدخل جار ولا مضاف .

٢ ـ فإن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفيه لفعل الشرط ان كان تاما ولخبره إن كان ناقصا نحو : مـتى تسافر أسافر . أينما تكونوا يدركم الموت .

٣ ـ وأن دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقا نحو : أي نفع تنفع محمد عليه ، ما تجلس أجلس مهما تجتهد ينفعك اجتهادك . والأدوات التي تدل على الحدث هي : أيّ ، ما ، مهما .

٤ ـ وإن دلت على الحال أعربت حالا لفعل الشرط إن كان تامـا وخبرا له إن كان ناقصا نحو : كيفما تجلس أجلس ، والأداة الدالة على الحال هي : كيف .

٥ ـ وإن لم تدل على ظرف ولا حدث ولا حال ، بأن كانت الأداة من ، أو ما ، أو مهما غير مراد بها الظرف أو الحدث أو كانـت الأداة أيا مضافه إلى غير مصدر وظرف . فحكمهما ما يلى :

أ ـ أعربت مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعد واقع على أجنبي أو قبل فعل ناقص استوفى معموليه نحو :

من يجتهد ينجح ، من يزرك فأكرمه ، من يعمل سوءا يجز به ،
ما يرض ربك فافعله ، ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا "
أي رجل يزرك فأكرمه . فأداة الشرط فيما سبق مبتدأ وهي
مبنية إلا أيا فهي معربه والخبر جمله الشرط أو جملة الجواب
أو مجموعهما .

ب ـ وأعربت مفعولا به . ان وقعت قبل فعل متعد واقع عليها
نحو : من يهد الله فهو المهتد " وما تفعلوا من خير يعلمه
الله ـ مهما تخف يظهر في وجهك . فكل من (ما ، من ،
مهما) في محل نصب مفعولا به لفعل الشرط بعدها .

جـ ـ وتعرب خبرا قبل فعل ناقص لم يستوف معموليه نحو : أي رجل
تكن ينفعك علمك .

د ـ ويجوز اعرابها مبتدأ ، ومفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل
المذكور ، اذا وقعت قبل فعل مسلط على ضميرها أو ملابسه ،
وتكون المسأله من باب الاشتغال نحو : من تكرمه أكرمه ،
أي كتاب تقرأ تستفد ، مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما
نحن لك بمؤمنين ويقدر الفعل المحذوف بعد الأداة لاقبلها
، لأن أدوات الشرط لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم .

هـ ـ مالا يقع مبتدأ من أدوات الشرط هو : كيف ، كيفما لأنهما لا تخرجان عن الحاليه والخبرية ، وكذلك ما دل على ظرف أو حال وكذلك كيف الاستفهامية لا تخرج عن الحاليه والخبرية فى الأصل أو فى الحال ، فتعرب خبرا فى نحو كيف محمد ؟ وكيف كـــان محمد ، ومفعولا ثانيا نحو كيف ظننت محمدا

وتعرب حالا مثل كيف جئت ؟ وكيف كان على سفرك ؟

د ـ والذى يقع مبتدأ ومفعولا به من أدوات الشرط هو (من وما ، ومهما) إذا لم يرد فيها الحدث أو الظرف وأى مضافه لغيرها ، والذى يقع مفعولا مطلقا منها هو أى) إذا أضيفت إلى مصدر وما مهما إذا أريد بها الحدث .(1)

<u>عامل النصب فى أدوات الشرط .</u>

عامل النصب فى أدوات الشرط هو فعل الشرط لا الجواب ، لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير . عن الشرط ؛ لأنه ترتب عليه فلا يعمل فى متقدم عليه ، وهو أداة الشرط ، ولا خلاف فى ذلـــك إلا فى إذا فالمشهور أن العامل فيها هو الجواب ، والمحققون يرون أنها كغيرها العامل فيها هو الشرط .

---

(1) دراسات صـ ١٥٢

خبر الشـــرط :

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ قيل إن الخبر هو جواب الشرط ،
لان الفائدة لاتتم الا به وقيل الخبرهو مجموع الشرطوالجواب لان الكلام لايتم الابهما ،
والذى رجحه ابن هشام وغيره أن الجواب هو جملة الشـــرط :
لأن اسم الشرط اسم تام ، وجملة الشرط مشتمله على ضميره دائما ،
وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبريـــة
فقولك : من يقم لو خلا من التعليق لكان بمنزله : كل من الناس
يقوم ، ويؤيد ذلك : التزامهم عود ضمير من جملة الشرط على اســم
الشرط بخلاف جملة الجواب ، فلا تتوقف صحة الكلام على عود ضمير
منها إلى اسم الشرط ، قال يس على الفاكهى (١) : وشهد لما ذكر
الحديث (من مالك ذا رحم محرم فهو حر فإن ضمير هو يعود إلـى
المملوك لا الى (من) الواقعة على المالك .

الشـــرط والجواب والجزاء :

الأدوات التى تجزم فعلين تفيد الشرط أى التعليق ، ولـــذا
يقتضى كل منهما تعليق يسمى الأول شرطا : لتعليق الحكم عليه ،
وهو علامة على وجود الثانى والعلامة تسمى شرطا قال تعالى : فقد
جاء أشراطها ويسمى الثانى جوابا وجزاء .

(١) دراسات ص ١٥٣

لأنه مرتب على الأول ترتب الجواب على السؤال ، ومضمونه جزاء لمضمون الشرط واقع بعده ، كما يقع جزاء الفعل بعد الفعل .

ما يجب في الشـرط :

ويشترط في الشرط أن يكون فعلا غير ماض المعنى أي غير حاصل مضمونه فيما مضى ، لأن حصوله ينافي التعليق كما يشترط فيه أن يكون غير طلب ولا جامد ، ولا مفصول من الأداة بحرف غير لا ، ولم مع المضارع ، بأن يكون فعلا مضارعا متصرفا مجردا مثبتا أو منفيا بلا أو لم أو يكون فعلا ماضيا متصرفا ليس طلبا مجردا من قد وغيرها .

محـله :

إن كان فعل الشرط مضارعا ظهر أثر الأداة في لفظ الفعل ، وإن كان ماضيا كان تأثير الأداة في محله ، ولا محل لجملة الشرط ، لأن الشرط لابد أن يكون فعلا من حيث تأثير الأداة فيه لا في الجملة .

الجـواب :

الجواب يكون فعلا وجمله ـ فالفعل لابد أن يكون صالحا للشرط ، وقد يكون غير ذلك بأن كان جمله اسمية أو طلبيه أو فعليه مصدرة بحرف غير لا ، ولم . فإن كان فعلا صالحا للشرط أثرت أداة الجزم في لفظه أو في محله ، وإذا كان غير ذلك كان تأثيرها في محل الجملة ، وتحتاج إلى رابط .

ويشــترط فى الجواب شرطان :

الأول : تأخره عن الشرط ،فلا يجوز تقدمه لا على الفعل ولا على الأداة ،
وما يتقدم هو دليل الجواب والجواب محذوف،هذا مذهب جمهور
البصريين أما الكوفيون والمبرد وأبو زيد فيرون أن المتقدم هـــو
الجواب ،وكما لا يتقدم الجواب لا يتقدم معموله •

الثانى : الإفادة : أى تحصل بتعليقه على الشرط فائده ،فــــان
اتحد الجواب مع الشرط •

مثل : إن يسافر محمد يسافر لا يصح لعدم الفائدة ،فإن اشتمـل
على وصف يخرجه إلى الفائدة جاز نحو الحديث الشريف (فمن
كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله •

جازم الجـــواب :

يرى المحققون من البصريين أن كلا من الشرط والجزام مجزوم بالأداة ،
ونسبه السيرافى إلى سيبويه وذهب الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بالأداة
والجواب مجزوم بفعل الشرط لاستلزامه إياه •

كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ،واختار ذلك
ابن مالك •

ضعف : بأنه لم يعهد عمل الفعل الجزم •

وقيل : إن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معا ،لارتباطهما مع

ضعف حرف الشرط فلا يقوى على العمل فى شيئين .

وقيل أيضا : إن الجواب مجزوم بمجاورته لفعل الشرط قياسا(١) للجزم والجر . وهذا أيضا .

ضعيف : لأن الجر بالمجاورة خاص بالضرورة . وقد يفصل بين الشرط والجواب فلا تجاور .

وقيل : إن الشرط والجواب تجازما كما قيل فى المبتدأ والخبر إنهما تراقعا .

والصحيح هو مذهب جمهور البصريين لما سبق . وفيما سبق يقول ابن مالك :

فعلين يقتضين شرط قدما .. يتلو الجزاء وجوابا وسما .

أضرب الشرط والجواب :

وإذا كان الشرط والجواب فعلين فإنهما يأتيان على أربعة أضرب

الأول : أن يكونا مضارعين نحو : " وإن تعودوا نعد "(٢)

الثاني : أن يكونا ماضيين نحو : " إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم "(٣)

الثالث : أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو : " من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه "(٤)

الرابع : أن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا نحو : إن تسافر فزت

(١) دراسات ص ١٥٧
(٢) الأنفال / ١٩
(٣) الاسراء / ٧
(٤) الشورى / ٢٠

قال الشـــاعر :

من يكدني بسيء كنت منه ∴ كالشجا بين حلقه والوريد (١)

وقـــوله :

إنْ تَصْرِمونا وصلناكم وإن تَصِلوا ∴ ملأتم أنفس الأعداء إرهابا (٢)

وقـــوله :

إن يَسْمَعوا سُبَّةً طاروا بها فَرَحاً ∴ مني وما يسمعوا من صالح دفنوا (٣)

وأكثر هذه الأضرب الأول ، لظهور أثر الأداة في كل من الشرط والجواب .

ثم الثاني للمشاركة بين الشرط والجواب في عدم التأثر في اللفظ .

ثم الثالث : لأن فيه انتقالا من الأضعف (عدم التأثر) إلى الأقوى (التأثر) .

وأما الرابع : فقليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، لأن تهيئة للعامل ثم قطعه وذهب الفراء وابن مالك ، إلى جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح بدليل السماع الوارد في ذلك منه قول النبي صلى الله عليه وسلم : من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا

عز له) وقول عائشه : ان أبا بكر رجل أسيف متى تقم مقامك رق)

ومنه قول الله تعالى (وإنْ نشأْ ننزِّلْ عليهم من السماءِ آيةً فظلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين) لأنَّ (ظلت) فعل ماض وهو معطوف على الجواب ننزلْ فيكون جوابا لأنَّ تابع الجواب جواب

متى يرفع الجزاء :

إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز رفع الجزاء وجزمه وكلاهما حسن والجزم أحسن نحو : إن ذاكرت تنجح وكقول الشاعر :

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسغبةٍ ∴ يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ (١)

وقوله :

ولا بالذي إنْ بانَ عنهُ حبيبُهُ ∴ يقولُ ويخفي الصبرَ إني لجازعُ (٢)

واختلف العلماء في تخريج رفع الجزاء على أقوال :

أولا : سيبويه يرى أن المرفوع على نية التقديم على الأداة فهو دليل الجواب ، والجواب محذوف .

---

(١)

(٢) الشعراء / ٤

ثانيا : ذهب المبرد والكوفيون أن الرفع على تقدير الفاء ، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف والجملة هى الجواب ، فالجواب جملة اسمية .

ثالثا : ذهب قوم آخرون إلى أن المرفوع نفسه هو الجواب من غير تقدير الفاء ، ورفع لأن أثر الأداة لم يظهر فى فعل الشرط لكونه ماضيا مع قربه ، ولذلك ضعفت العمل فى الجواب ، فلم تعمل فيه لا لفظا ولا محلا فتحصد فى قولك : إن زرعت تحصد هو الجواب على الرأى الثالث .

وعلى رأى الكوفيين والمبرد خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة هى الجواب والتقدير : فأنت تنجح .

وعلى رأى سيبويه الجواب محذوف والتقدير تحصد إن زرعت تحصد ، وأرجح الآراء هو الثالث ، لأن القول بالتقديم والتأخير يحتاج إلى تقدير ، ودعوى الحذف خلاف الأصل ، واضمار الفاء من غير القول مختص بالضرورة .

ولا فرق فى جواز رفع المضارع المسبوق بالشرط الماضى لفظا ومعنى أو معنى لا غير بأن كان مضارعا منفيا بلم نحو : ان لم تقم أقم ، وان لم تهمل تنجح ، فهو كالماضى لفظا ومعنى .

رفع المضارع إذا كان الشرط مضارعا :

فإن كان الشرط مضارعا غير منفى بلم ، والجزاء مضارعا ضعف رفع الجزاء ، لأن أثر الأداة فى فعل الشرط ظاهر وعدم إعمالها تهيئة للعامل ثم قطعه عنه فلذلك كان ضعيفا كقول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع .. إنك إن يصرع أخوك تصرع (١)

وحمل بعضهم ذلك خاصا بالضرورة والظاهر جوازه بدليل قراءة طلحة (أينما تكونوا يدرككم الموت (٢)) برفع يدركم ، ولكنه ضعيف كما صرح بذلك ابن مالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن .. ورفعه بعد مضارع وهن

وهذا اذا لم تكن الاداة ان ، وتقدم عليها ما يطلبه الجزاء ، وإلا كان الرفع حسنا نحو : للصديقين تحضر الدرس فهم عطفا ان تزورنا تأكل والتقدير : التحضر فهم إن تحضر الدرس عطفا تأكل ان تزورنا

وقد اختلف العلماء فى تخريج الجزاء بعد المضارع على آراء :

فالمبرد يرى أنه كالواقع بعد الماضى على تقدير الفاء مطلقا ، فالمضارع خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط .

وسيبويه : يرى أنه يجوز على تقدير الفاء وأن يكون على التقديم والتأخير فيكون المذكور دليل الجواب . والجواب محذوف إلا اذا تقدم

(١)
(٢) النساء / ٧٨

على الأداة ما يطلبه كمبتدأ ، وناسخ مثلا فالأولى أن يكون على التقديم خبرا عنه ، والجواب محذوف نحو : على إن يحضر الدرس يفهم وإن لم يتقدم على الأداة ذلك كان الأولى على تقدير الفاء ، ويقول بعضهم . إن كانت الأداة اسم شرط فعلى تقدير الفاء نحو : من يجتهد يفز ونحو قول الشاعر :

فقلتُ تحمَّلْ فوقَ طوقِكَ إنها .. مُطبعةٌ مَنْ يأتها لا يضيرُها (1)

وإن كانت الأداة حرفا فعلى التقديم والتأخر نحو : ان تجتهد تنجح

---

(1)

أسـئلة

س ١ أ ـ أوضح الأدوات التى تجزم فعلين ، وما تفيده كل مع التمثيل ؟
ولم سميت أدوات شرط ؟ .

ب ـ بين تفصيلا أدوات الشرط المتفق عليها أنها حرف ، وأنها
اسم ، والمختلف منه .

جـ ـ بم استدل من قال إن إذما اسم ، وما معناها أو ما يصلح
للظرف وغيره من أسماء الشرط ؟

د ـ ايت بشواهد لكل من أدوات الشرط الزمانية والمكانية .

هـ ـ يرى ابن مالك أن ما الشرطية قد تستعمل ظرفا ، فبم استدل ؟
وكيف تدفع دليله ؟

س ٢ أ ـ صعدة نابتة فى حائر .·. أينما الريح تميلها تمل
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره .·. تجد خير نار عندها خير موقد
خليلى أنى تأتيانى تأتيا .·. أخا غيرما يرضيكما لا يحاول
أعرب ما تحته خط ، وبين علام استشهد النحاة بكل بيت ؟

ب ـ فما تحى لا تسأم حياة وان تمت .·. فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمع
فما تحى لا أرهب وان كنت جارما .·. ولو عد أعدائى على لهم دخلا
لابن مالك فى تخريج ما تحته خط فى البيتين رأى يخالف رأى الجمهور .

تابع الأسئلة

بينه وكيف تخرجه على رأى الجمهور ؟

جـ ــ وازن بين "ما" و"مهما" من حيث معناهما ونوعهما ، ودخول الجار عليهما وخروجهما إلى الاستفهام .

د ــ يرى بعضهم أن "مهما" تأتى حرفا وآخرون يرون أنها تخرج عن الشرط إلى الاستفهام فبم استدل كل ؟ وكيف تدفع حجته ، وما دليل الجمهور على اسمية مهما .

هـ ــ وإنك مهما تعط بطنك سؤله .. وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

نبئت أن أبا شتيم يدعى .. مهما يعش يسمع بما لم يسمع

استدل ابن مالك بهذين البيتين على رأيه فى مهما . فما هو؟ وماوجه استدلاله ؟ وكيف تدفعه ؟ .

س٣ أ ــ

ب ــ تختلف أدوات الشرط من حيث اتصالها بما ــ بين ذلك مع التمثيل والتعليل .

جـ ــ لم وجبت زيادة "ما" فى "حيثما" و"إذ ما" الشرطتين ؟ اذكر آراء النحاة فى الجزم بـ إذا وكيف مع التمثيل .

تابع الأسئلة

د — ترفع لها خندف والله يرفع لى ∴ نارا إذ خمدت نيرانهم تقد

أعرب ما تحته خط ، وبين الشاهد فى البيت .

هـ — لو يشأ طار به ذو ميعة ∴ لاحق الآطال نهد ذو خصل

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت ∴ إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

يمنع جمهور النحاة الجزم بـ "لو" فى الشعر دون النثر فكيف يخرجون البيتين

س ٤ أ — قال تعالى : فإما ترين من البشر أحدا «ترين» بسكون مع فتح النون وبكسرها مع تشديد النون . فكيف توجه القراءتين ؟ وأى الأحرف الجازمة يجوز إهماله وعدم عمله ؟ وأيها قيل بجواز عمله غير الجزم ؟ ولماذا بنيت أسماء عدا أى ؟

ب — يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : لعلى وفاطمة إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا ثلاثا وثلاثين وتقول عائشة : " ان أبا بكر رجل أسيف ، وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس " كيف توجه حذف النون فى الحديث الأول ورفع المضارع فى الحديث الثانى ؟

جـ — من أدوات الشرط ما لا يقع مبتدأ ولا مفعولا ، ومنها ما قد يقع مبتدأ ومفعولا ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

د — متى يتعين إعراب الشرط مبتدأ ؟ ومتى يتعين إعرابها مفعولا ؟

تابع الأسئلة

ومتى يحتمل الأمرين ؟

هـ ـ من أدوات الشرط مالا يخرج عن إعرابه حالا أو خبرا . وضح ذلك مع التمثيل . وما يقع مفعولا مطلقا ؟ مثل

س ٥ أ ـ اذكر إعراب "أي" مع التوجه والتمثيل ؟ وما العامل في أداة الشرط إذا كانت ظرفا أو مفعولا ؟

ب ـ ما العامل في "إذا" الشرطيه . أوضح الخلاف ورجح ما تختار ؟

جـ ـ اذا وقعت أداة الشرط مبتدأ فما خبره ؟ وضح الخلاف فى ذلك . ورجح ما تختار .

د ـ فذكر إن نفعت الذكرى، واتقوا الله إن كنتم مؤمنين . أوضح آراء البصريين والكوفيين في "إن" وما تختار مع التوجيه .

هـ ـ لماذا احتاجت أدوات الشرط إلى فعلين ؟ وما ؟ السر فى تسمية الأول شرطا والثانى جوابا ؟

س ٦ أ ـ ما يجب في الشرط ؟ ووازن بينه وبين الجواب من حيث وقوع كل منهما فعلا وجمله اسميه أو طلبية مع التعليل .

ب ـ هل يتقدم الجواب على الشرط ؟ بين الخلاف فى ذلك ؟ وما تختار مع التوجيه .

جـ ـ اختلف فى عامل الجزم في جواب الشرط أوضح الخلاف، وما تختار

د ـ بين الخلاف في وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وما تختار مع التوجيه .

تابع الأسئلة

هـ ـ يأتي الشرط والجواب على صور مختلفة قوة وضعفا وجوازا واستاعا . بين ذلك مع التمثيل والتوجيه .

و ـ كيف جاز وقوع الشرط والجواب ماضيين ؟ مع أن المجازاة فى المستقبل .

س ٧ أ ـ ان نشأ نزل عليهم من السماء آيه فظلت أعناقهم لها خاضعين) بم استدل بها الأشموني ؟ وضح ذلك وعلام استشهد بالبيتين الآتين؛

من يكدنى بسوء كنت منه ∴ كالشجا بين حلقه والوريد

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ∴ منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

ب ـ ما الأوجه الجائزة فى جواب الشرط إذا كان مضارعا والشرط ماضيا أو مضارعا ؟

جـ ـ أوضح رأى المبرد وسيبويه فى رفع الجزاء بعد فعل الشرط المضارع أو الماضى ، وما وجه المخالفة بينهما ؟

د ـ (أينما تكونوا يدرككم الموت) قرئ برفع " يدرككم " كيف توجه قراءة الرفع فى الآية ، وفى البيت ؟

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ∴ يقول لا غائب مالى ولا حرم .

س ٨ أ ـ إن لم تجتهد تندم ، ان تذاكر تنجح ، التفسير ان تحضر درسه تفهم . اذكر الأوجه الجائزة فيما تحته خط ، والراجح

تابع الأســـئلة

مع التعليل

ب ــ ثقلت تحمل فوق طوقك إنها ∴ مطبعه من يأتها لايضيرها

ولا بالذى إن بان عنه حبيبــه ∴ يقول ويخفى الصبرإنى لجازع

علام استشهد النحاه بهذين البيتين ·

جـ ــ الطالب ان أدى واجبه يفز ويســـعد

بين أوجه الإعراب الجائزة فى المعطوف ، وفى الاسم السابق على الأداة ·

د ــ قال ابن مـــالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ∴ ورفعه بعد مضارع وهــن

اشرح البيت وبين آراء النحاة فى تخريج رفع الجزاء إذا كـــان الشرط ماضيا أو مضارعا ·

اقتران جـــواب الشــــرط بالفـاء

علمت مما ذكرناه سابقا أن الشرط يجب أن يكون فعلا غير ماضى المعنى ، متصرفا غير طلبى ولا مقرون بحرف غير لا ، ولم مع المضـــارع ، والأصل فى الجواب أن يكون صالحا لوقوعه شرطا وقد يكون غــــير صالح ، فإن كان صالحا لوقوعه شرطا لم يحتج إلى رابط بما قبلـــه من الشرط والاداة ، لتأثير الأداة فى معناه وفى لفظه أو محله .

فإن لم يكن صالحا لوقوعه شرطا احتاج إلى رابط بما قبله ، وهذا الرابط هو الفاء فى الأصل ليعلم ارتباطه بما قبله معلقا حصوله على حصول الشرط ، وبدونها لايعلم ارتباطه ، لعدم تأثير الأداء فيـــه

خصــــوصية الفاء هنــــا :

وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببيه والتعقيب المناسب للجزاء ، المسبب عن الشرط ، والذى يحصل عقب حصوله ، وكانـــت فى الأصل للسبب ، وتعينت هنا للربط ، وليست بعاطفه وإلا لجـــزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ، ولا تقلب الجواب شرطا .

الجمله متى لاتصلح أن تكون شرطا :

حصرها الأشمونى تبعا للنحاة فى سبع جمل :

١ ــ الجملة الإسمية نحو : وإنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ على كل شَيْءٍ قَدِيرٌ "(١)

(١) الانعام / ١٧

٢ــ الجمله الطلبية نحو : "قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ "(١) وقراءة ابن كثير : "وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفْ "(٢) بالجزم ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : "وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ "(٣)

٣ــ الجمله الفعلية التى فعلها جان مثل : "إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ "(٤)

٤ــ الجمله المقرونه بقد نحو : "إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ "(٥)

٥ــ الجملة المقرونه بالسين نحو : "وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ "(٦) أو بسوف نحو : "وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ "(٧)

٦ــ الجمله المقرونه بلن نحو : "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ "(٨)

٧ــ الجمله المقرونه بما نحو : "فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ "(٩)

وقد زاد على بعض النحاه مثل ما قرن بإن النافيه ، ماضيا ومضارعا ، والماضى المنفى بلا .

وما صدر برب ، أو بقسم أو بأداة شرط نحو : "وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ "(١٠)

ومنها : الجمله المصدرة بماض متصرف مجرد إذا كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : "إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ، وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ

(١) آل عمران / ٣١ (٢) طه / ١١٢ (٣) آل عمران / ١٦٠ (٤) الكهف / ٣٩
(٥) يوسف / ٧٧ (٦) الطلاق / ٦ (٧) التوبة / ٢٨ (٨) آل عمران / ١١٥
(٩) يونس / ٧٢ (١٠) الانعام / ٣٥

قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ "(١) ووجب قرنها بالفاء ، لأنها غير صالحة لوقوعها شرطا لمضى معناها ، ولا قترانها بقد تقديرا ، والأشمونى : اعتبر هذه الجمله مما يصح أن تكون شرطا ، لتجردها من قد لفظا وأوجب قرنها بالفاء قال ابن مالك :

واقْرُنْ بِفَاحَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلْ ... شَرْطًا لِإِنْ أَوْغَيرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

حـــــذف الفاء :

وقد تحذف الفاء للضرورة كقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ (٢)

وقول الآخـــر :

وَمَنْ لا يَزَلْ ينقادُ للغَيِّ والصِّبا ... سُيلْفَى على طولِ السلامةِ نادِما (٣)

أو تحذف للندور مثل ما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليـــه وسلم لأبى بن كعب : فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها "وجـــواب الشرط محذوف للعلم به أى فأدها إليه .

---

(١) يوسف / ٢٦ ، ٢٧

(٢) البيت من البسيط لعبد الله بن حسان وقيل لكعب بن مالك والشاهد فيه : حذف الفاء فى الجواب للضرورة أى فالله يشكرها .

(٣) من الطويل لم يعلم قائله والشاهد فيه : سيلفى حيث حذفت الفاء ضرورة .

ويرى المبرد جواز حذفها فى الاختيار ،كما جاء حذفها وحذف المبتدأ فى قول الشاعر :

بَنِي ثُعَلٍ لاتَنْكِعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا ٠٠ بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ (١)

والأصل فى الحديث : فإن جاء صاحبها فأدها إليه وإلا يجيء فاستمتع بها (٢)

الجـــواب الصالح للشرط مع الفاء :

وهو الماضى المتصرف المجرد من قد وغيرها من الحروف لفظا وتقديرا ، والمضارع المثبت والمنفى بلا أو لم وهذا الجواب على نوعين :

١ ـ نوع يمتنع اقترانه بالفاء : وهو الماضى المتصرف المجرد إذا كـان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو إن ذاكر أحمد ذاكـر يوسف ،لأنه استغنى عن الرابط بتأثير أداة الشرط التى قلبـت معناه الماضى إلى الاستقبال ٠

٢ ـ ونوع يجب اقترانه بها : وهو الماضى المتصرف المجرد إذا كـان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو : "وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ" (٣)

والمضارع المثبت والمنفى بلا نحو "وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ" (٤) و "فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا" (٥) ،وكذلك المنفى بلم على ما ذكره

(١) البيت من الطويل لرجل من أسد والشاهد فيه : حذف الفاء مـع المبتدأ أى فهو ظالم ٠

(٢) شـــرح الأشمونى ٤ / ٢١ (٣) النمل / ٩٠

(٤) المائدة / ٩٥ (٥) الجـــن / ١٣

الأشموني (١) ، ولكنه لم يسمع " وهذا على ما جرى عليه غير الأشموني .

وجوب رفع المضارع المثبت أو المنفي بلا عند اقترانه بالفاء :

وهذا المضارع يجب رفعه على أنه هو وفاعله خبر لمبتدأ محذوف و التقدير في قوله تعالى : "ومن عاد فينتقم الله منه) أي فهو ينتقم منه وقوله : "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا) فهو هو لا يخاف بخسا فالجواب جمله اسمية لا الفعل ، ولو كان الفعل هو الجواب لجزم ، وحكم بزيادة الفاء ، ولم يرد عن العرب مجزوما ، فدل على أن الفاء غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر .

رأى الأشموني في الماضي المتصرف المجرد :

جعل الأشموني الماضي المتصرف المجرد من حيث اقترانه بالفاء على ثلاثة أضرب :

١ ـ ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء : وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد ووعيد .

٢ ـ ضرب يجب اقترانه بالفاء . وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى .

٣ ـ وضرب يجوز اقترانه بها ، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد .

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢١

نيابة إذا الفجائية عن الفاء :

قال الأشموني :

إن الفاء هي فاء السبب الكائنه في نحو يقوم زيد فيعفو عمرو .
وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفه جمله على جمله فلم تخرج عن العطف وهو بعيد .

وتختلف الفاء إذا المفاجاة في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية ، ولم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن نحو قوله تعالى : "وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ"(١) ، لأنها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها(٢) يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، وذلك إذا كانت الأداة إن أو إذا .

فإذا كانت الأداة غير إن أو اذا تعينت الفاء للربط ، كما تتعين للربط إذا كانت الأداة إن أو اذا وكان الجواب جمله فعلية أو اسمية طلبية أو منفية أو مقترنه بناسخ نحو ان عصى الإنسان ربه فويل له .
إن نصرت فيّ فما أنا بمقصر فيك ، إن تجتهد فإنك ناجح .

قال العلامة الأشموني(٣) : الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه مع أنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء .

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٢٣
(٢) دراسات ص ١٨٢
(١) الروم / ٣٦

وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب .

قـــال أبو حيان : وورد السماع ان ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو : فإذا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١)

وفى نيابه إذا الفجائيه عن الفاء يقول ابن مالك :

وَتَخْلُفُ الفاءَ إِذَا المُفَاجَأَة ... كَإِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مُكَافَأَة

محل جملة الجواب بعد هما :

إذا لم يقترن الجواب بالفاء أو بإذا فلا محل لجملة كجملة الشرط ، لأن الجازم قد عمل فى لفظ الفعل فيها

نحو : إن تذاكر تنجح أو فى محلهما نحو : ان ذاكرت نجحت فالمحل للفعل لا للجمله .

وان اقترن بالفاء أو بإذا فالجمله فى محل جزم ، لأنها لوقع موقعهـا فعل لجزم والمحل لمجموع الجملة مع الفاء وإذا .(٢)

حكم الفعل المعطوف على الجزاء بالفاء أو الواو :

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مقرون بالواو أو بالفاء نحو : ان تذاكر تنجح وتسعد جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب

(١) الروم / ٤٨

(٢) دراسات ص ١٨٢

فالجزم : بالعطف على الجواب ، لأنه مجزوم لفظا أو محلا .

والرفع : على الاستئناف .

والنصب : بأن مضمرة وجوبا كما ينصب الفعل بعد الاستفهام ،

لأن الجزاء يشبه الاستفهام فى عدم تحقق وقوع مضمونه وقرئ قوله تعالى :

وإن تُبْدُوا مَافِى أنفُسِكم أوْ تُخْفُوه يُحَاسِبْكم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ "(١)

برفع يغفر ونصبه وجزمه كما قرئ بهن يكفر من قوله تعالى :"وإن تُخْفُوهَا وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ويُكَفِّرُ"(٢).

وكذلك (ويذرهم) من قوله تعالى :"مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ ويَذَرُهُم فِى طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ"(٣) كما روى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

فإن يهلكْ أبو قابوس يهلكْ ∴ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعدَه بذنابِ عيشٍ ∴ أجبِّ الظهرِ ليس له سَنامُ (٤)

العطف بثم على الجواب :

وإذا عطف المضارع على الجزاء بثم جاز فيه الجزم والرفع وامتنع النصب قال تعالى : وإن يُقَاتِلُوكم يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ(٥).

ونحو :"وإن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم".(٦)

---

(٤) البيت من الوافر للنابغة الذبيانى والشاهد فيه : ونأخذ حيث روىت بالأوجه الثلاثة كما فى الشرح .

(١) البقرة / ٢٨٤ (٢) البقرة / ٢٧١ (٣) الاعراف / ١٨٦

(٥) آل عمران / ١١١ (٦) محمد / ٣٨

الفعل المتوسط بين الشرط والجواب والمقترن بالفاء أو الواو :

إذا توسط المضارع المقرون بالواو أو الفاء بين جملتي الشرط والجواب ، فإنه يجوز فيه الجزم بالعطف على فعل الشرط ، والنصب بإضمار إن لشابهه الشرط الاستفهام في عدم التحقق ، ويمتنع الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء فالجزم نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (١) والنصب كقول الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... فَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا (٢)

الفعل المقترن بثم بين الشرط والجواب :

فإن الفعل السابق مقترنا بثم وجب الجزم وامتنع النصب ، وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾ (٣) بنصب يدركه وهي قراءة نادرة والجزم قراءة السبعة وهي التي عول عليها البصريون . وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ اِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

(١) يوسف / ٩٠

(٢) البيت من الطويل ولا يعلم قائله والشاهد فيه ويخضع حيث عطف على الشرط بالواو ويجوز فيه الجزم والنصب ويمتنع الرفع .

(٣) النساء / ١٠٠

حذف الشـــرط :

قد يحذف الشرط استغناءً عنه بالجواب وشرط حذفه أن يكون معلوما بأن يدل عليه دليل وحذفه على أنواع . كثير مطرد ، وواجب ، وقليل :

أولا : الكثـــير :

ويكثر حذف الشرط إذا كانت الأداة إن مقرونه بلا النافيه نحـو : أخلص عملك وإلا حرمت ثوابه أي وإلا تخلص حرمـــت قال الشاعر :

فطلّقْها فلسْتَ لها بكُفْءٍ . . وإلاّ يعلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ (١)

أو بقى معموله تاليا للاداة من غير تفسير نحو أن خيرا فخـــيره وان شرا فشر .

ثانيا : الواجـــب :

ويجب إذا بقى معمول الفعل تاليا الأداة مع التفسير ، ويشترط للحذف مع التفسير أن تكون الأداة إن ، وأن يكون الفعل المفسر ماضيا لفظا ومعنى أو معنى لا غير .

نحو : "وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" (٢) إن الله راقبته نجحت فـى علمـــك .

قال الشـــاعر :

(١) البيت من الوافر للأحوص والشاهد فيه : وإلا يعل حيث حذف فعل الشرط والتقدير وإلا تطلقها .

(٢) التوبة / ٦

وان هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل (١)

فان كانت الأداة غير ان) امتنع الحذف مع التفسير الا فى الضرورة نحو

صعدة نابتة فى حائـــر ... أينما الريح تميلها تمـل .

وقد حذف فعل الشرط بعد الأداة أينما .

ونحو قول الشـــاعر :

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمـن ... ومن لانجره يمس منا مفزعـا (٢)

وكذلك إذا كان المفسر مضارعا نحو قوله :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائـه ... ولديك ان هو يستزدك مزيد (٣)

ثالثا : القليل :

ويقل حذف الشرط فى غير ما تقدم بأن لم يكن الفعل منفيا بلا تاليه إن ولم يبق معموله أى حذفت جملة الشرط كلها نحو قول الشاعر :

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرا بِظِنَّةِ عَامِرٍ ... ولا يَنْجُ إلا فى الصِّفَادِ يَزِيدُ (٤)

(١) البيت من الطويل للسموءل والشاهد فيه : وان هو حيث حذف فعل الشرط بعد ان .

(٢) البيت لهشام المرى وقيل لمرة بن كعب والشاهد فيه فمن نحن نؤمنه حيث حذف فعل الشرط بعد من للضرورة .

(٣) البيت من الكامل لعبد الله الضبى والشاهد فيه : ان هو يستزدك حيث حذف الشرط وقد فسره المضارع .

(٤) البيت من الطويل ولم يعلم قائله موضع الاستشهاد : متى تؤخذوا حيث حذفت جملة الشرط كلها .

حذف الشرط مع الأداة :

وكما يكثر حذف الشرط المنفي بلا بعد (ان) يكثر حذفه مع الاداة نحو (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)[1] التقدير : ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ونحو قوله تعالى : " أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ...."[2] أى أن أرادوا وليا فالله هو الولى لا ولى سواه ، ونحو : "يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ"[3] أصله : فان لم يتأت أن تخلصوا فى العبادة لى فى أرض فأياى فى غيرها فاعبدون .

ومن حذفه مع الأداة نحو : ازرع تحصد من كل ما جزم فيه المضارع بعد الطلب على رأى الجمهور ، فعامله أداة شرط مقدرة حذفت هى وفعل الشرط على رأيهم والتقدير : أن ان تزرع تحصد .

حذف جواب الشرط :

يحذف جواب الشرط وجوبا وجوازا . وشرط الحذف مطلقا أى سواء أكان جائزا أم واجبا أمران :

الأول : أن يدل عليه دليل كاشعار الشرط به فى قوله تعالى ": فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ "[4] أى فافعل إن استطعت ، فان الاستطاعة تشعر بالفعل ، وكوقوعه جوابا لسؤال نحو قولك: إن أجتهدت فى دراستى أتكافئنى ؟

---

(١) الانفال / ١٧
(٢) الشورى / ٩
(٣) العنكبوت / ٥٦
(٤) الانعام / ٣٥

الثاني : أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما تقدم أو معنى بأن كان مضارعا منفيا بلم .

نحو : ان لم تهمل في أكرام أكافئني ونحو (لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ)(١)

فجملة (لأرجمنك) جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لمضي شرطه ووجود دليله والتقدير : ان لم تنته أرجمك .

شـــــروط وجوب حذف الجواب :

ويشترط مع ما تقدم لوجوب حذفه أن يكون الدال عليه ما تقـدم على الشرط أو اكتنفه مما هو جواب في المعنى نحو : أنت ناجح ان اجتهدت (وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)(٢)

أنت ان اجتهدت ناجح . " وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ)(٣) .

أو ما تأخر عنه : من جواب قسم سابق لم يتقدم عليه ذو خبر نحو : " وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)(٤) حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه (ليقولن) والتقدير : إن سألتهم يقولوا ونحو (لئن لم تنته لأرجمنك).

وقولهم : على بخيل وإن كثر ماله ، على وإن كثر ماله بخيل ، فالجواب محذوف وجوبا والواو اعتراضية ، وقيل عاطفة على محذوف هو خبر الشرط المذكور مع أداة شرط أخرى والتقدير : على إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله بخيل . وقيل الواو للحال ، وإن زائدة .

---

(١) مريم / ٤٦
(٢) آل عمران / ١٣٩
(٣) البقرة / ٧٠
(٤) لقمان / ٢٥

امتناع حذف الجـــواب :

فان لم يدل على الجواب دليل امتنع حذفه ، أو كان فعل الشرط ماضـــيا(١) لفظا ولا معنى بأن كان مضارعا غير منفى بلم فلا يجـــوز أن يقال فى جواب أتكرمنى ؟ ان تجتهد بحذف الجواب ولا أنـــت ناجح ان تجتهد ، ولا والله ان تقم لأقومن ، لعدم مضى فعل الشرط

وأما قـــوله :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ٠٠ ولَدَيْكَ إنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ ،

فقد حذف فى البيت جواب الشرط ، كما حذف معه فعل الشـــرط مع عدم مضى فعل الشرط ٠

وقـــوله :

لَئِنْ تَكُ قد ضَاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ ٠٠ لَيَعْلَمُ ربى أنَّ بيتِي واسع(٢)

فان الحذف فيهما للضرورة ٠

رأى الكوفيين فى حذف الجواب :

ولم يشترط الكوفيون مضى فعل الشرط فأجازوا حذف الجواب وإن كان فعل الشرط مضارعا غير منفى بلم ، ومن ذلك قولك : أكرم من يكرم

(١) دراسات ١٨٧

(٢) البيت من الطويل للكميت والشاهد فيه حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه مع عدم مضى الشرط للضرورة ٠

الفقير ـ فمن موصوله على رأى البصريين ولا يصح غيرهم أن تكون شرطيه حذف جوابها ، لأن المضارع غير منفى بلم ، وقولك كافى ، من أكرم العلماء يجوز أن تكون موصوله أو شرطيه حذف جوابها لدلالة كافى ، مع مضى الشرط ، وتعرب مبتدأ ، لأن أدوات الشرط لها الصدارة أما الموصوله فتعرب مفعولا .

حذف الشـــرط والجواب :

قد تحذف الشرط والجواب مع (ان) للضرورة كقول الشاعر :

قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ ∴ كان فقيرًا مُعدِمًا قالَت وإنْ (١)

التقدير ، وان كان فقيرا معدما رضيته ، ويرى ابن جواز قليلا فـــى الاختيار وقد جاء حذفها مع غير (أن) للضرورة فى قول الشاعر :

فَإنَّ المَنيَّةَ مَنْ يَخْشَــهَا ∴ فَسوفَ تُصادِفُهُ أيْنَمَا

والتقدير : اينما تذهب تصادفه ، كما جاء حذفهما فى النثر منفيين بلا بعد غير ان كما فى حديث أبى داود ((متى فعل فقد أحســن ومن لا فلا)) .

---

(١) البيت من الرجز لرؤبه ، الشـــاهد فيه : حـــذف جواب الشرط والقســـم .

اجتماع الشـــرط والقسم :

إذا اجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم فالجواب لمن تقدم فـــان تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم ويجب حذفه ، وإن تقدم القسم وجب حذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب القسم عند الجمهور فـــا أن تتقدم عليهما ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ أولا .

فان لم يتقدم عليهما ما يطلب خبرا وجب جعل الجواب للمتقدم منهما ، وحذف جواب المتأخر ، لقوة المتقدم لتصدره قال ابن مالك :

واحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ .·. جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

فان تقدم الشرط كان الجواب له ، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه نحو : ان تجتهد والله تفز .

وان تقدم القسم على الشرط جعل الجواب للقسم ، وحذف جواب الشرط نحو : وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ))[1] فجملة ((ليقولن)) جواب القسم لسبقه على الشرط .

رأى الفراء وابن مالك :

وأجاز الفراء أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ، وعدم تقدم ذى خبر مستدلا بقول الشاعر :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعْرَكَـــةٍ .·. لاتُلْفِنَا عن دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[2]

(٢) البيت من البسيط للأعشى والشاهد فيه : اجتماع الشرط والقسم وتقدم القسم وجعل الجواب للشرط على رأى الفراء .

(١) لقمان / ٢٥

وقـــوله :

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتُهُ اليـومَ صادِقًا ∴ أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا (١)

والجمهور يقولون : إن اللام زائدة ، وليست للقسم أو أن ذلك ضرورة .
وابن مالك يوافق الفراء قال :

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَـــمِ ∴ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

فان تقدم عليهما ما يطلب خبرا ، جعل الجواب للشرط مطلقا .
وحذف جواب القسم نحو أنت والله ان اجتهدت تنجح ، أنتم ان تذاكروا والله تنجحوا ، ويجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم نحو : أنـــت والله إن اجتهدت تنجح ، والأرجح مراعاة الشرط ، لأن حذف جوابـــه في هذه الحالة يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا بخلاف القسم ، فإنـــه مسوق للتأكيد ، وهذا ما يدل عليه قول ابن مالك

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَــبَرْ ∴ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

وهو ما اختاره ابن عصفور ، وهذا إذا الشرط المجتمع مع القســــم غير امتناعي سواء أكان جازما أم غير جازم .

---

(١) البيت من الطويل والشـــاهد فيه : كما سبق في البيت قبله .

اجتماع الشرط الامتناعي مع القسم :

فإن كان الشرط امتناعيا كلو ولولا وجب جعل الجواب له مطلقا تقدم أو تأخر ، لأنه يفيد في التركيب أمرا زائدا على التعليق ، وهو الامتناع بخلاف الشرط غير الامتناعي كقوله :

واللهِ لولا اللهُ ما اهتدَيْنا ... ولا تصدَّقنا ولا صلينا (١)

وقوله :

فأقسمُ لو أَبْدى النَّدِيُّ سَوادَهُ ... لما مَسَحَتْ تلكَ المَسَالاتِ عامرُ (٢)

ويرى ابن عصفور أن الشرط الامتناعي كغيره إن تأخر عن القسم جعل الجواب للقسم .

وذهب ابن مالك إلى أن الجواب يمكن للشرط ، والشرط وجوابه جواب القسم ، فلم يغن شيء عن شيء .

القسم المقترن بالفاء بعد الشرط :

قال العلامة الأشموني (٣) : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب نحو : ان زارني فو الله لاكرمنه ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم

(١) البيت من الرجز لعامر بن الأكوع والشاهد فيه جعل الجواب للشرط الامتناعي مع تقدم القسم .

(٢) من الطويل لم يعلم قائله الشاهد فيه : كما في البيت السابق .

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٣٠

المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز ان تقم يعلم الله لا زورنك . على تقدير . فيعلم الله ، ولم يذكر شاهدا ، وينبغى ألا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة .

ما دل على جواب الشـــرط :

ويعرف جواب الشرط من جواب القسم بما يلى :

جواب الشرط غير الامتناعى يكون مجزوما أو مقرونا بالفاء ، والشرط الامتناعى يكون جوابه جمله فعلية مصدره بماض أو بمضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتا كان اقترانه باللام أكثر نحو "لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا "(١) (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا "(٢) ، وان كان منفيا فالأمر بالعكس نحو : "وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ "(٣) ، والمضارع المجزوم يجب تجرده من اللام نحو : " لو لم يخف الله لم يعصيه " .

ما يعرف : جواب القسم .

١ـ جواب القسم ان كان مثبتا وكان جمله اسميه أكد باللام أو بان أو بهما نحو "يسٓ . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ "(٤) ، وأن كان جمله فعليه ، فان صدرت بمضارع أكد باللام والنون ان كان مستقبلا ولم تفصل اللام من الفعل نحو والله لأذاكرن ، فإن كان حالا اكتفى باللام ، وامتنع توكيده بالنون ، وكذلك إذا فصلت اللام من الفعل نحو (وَلَسَوْفَ

(١) الواقعة / ٦٥ (٢) الواقعة / ٧٠
(٣) الانعام / ١٣٧ (٤) يس / ١ ، ٣

يعطيك ربك فترضى (١) "ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون" (٢) وان صدرت بما هو متصرف قرن باللام أو قد أوبهما والأمر الغالب نحو : والله لقد ذهب الحياء ، وقد يقدر ان نحو "قتل أصحاب الأخدود" (٣) فإنه جواب للقسم أول السورة وان كان ماضيا جامدا اقترن باللام نحو : والله لعسى أن يرجع الفاسد عن رأيه ويعرف الطريق المستقيم .

وان كان الجواب منفيا وجب أن يكون النفي بما أو لا او إن كما يجب تجريده من اللام سواء أكان جملة اسمية أم فعلية . هذا في غير القسم الاستعطافي ، أما الاستعطافي فجوابه لا يكون الا جملة انشائيه نحو :

بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة .. أبى غير ما يرضيك في السر والجهر

الشرطان المتواليان :

اذا توالى شرطان بعدهما جواب ، فإن اقترن الشرط الثاني بالفاء كان المذكور جواب الثاني ، والشرط الثاني وجوابه جواب الأول نحو : إن زرتني فان تأدبت اكرمتك ، ان ذاكرت فان نجحت فلله علي أن أنشيء مسجدا ، وإن لم يقترن الشرط الثاني بالفاء فإما أن يتواليا بغير عطف أو بعطف . فان كان بغير عطف فالجواب للأول ، والثاني معتد له كتقييده بحال واقعة موقعه نحو : من أجابني ان دعوته أحسنت اليه .

(١) الضحى / ٥ (٢) آل عمران / ١٥٨ (٣) البروج / ٤

وقـــــول الشاعر :

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذعَروا تَجِدوا ٠٠ مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّزانَها كَرَمُ

وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا مثل قوله تعالى « وإن تُؤمِنُوا وتتقوا يُؤتِكُم أجُورَكُم »(١) الآية ٠

هذا قول ابن مالك ، وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطـــف بالواو فالجواب لهما ، نحو : ان تأتنى وإن تحسن إلى أحســـن إليك " أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : ان جاء زيد او ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب الثانى والثانى وجوابه جواب الأول ٠

---

(١) محمد / ٣٦

أسـئلة

س ١ أ ـ بين الجمل التى تصلح أن تكون جوابا ؟ وما الواجب حينئذ ؟

ب ـ لم وجب قرن الجواب بالفاء ؟ ولم اختصت الفاء بذلك ؟ وهل هى عاطفه ؟ مثل لذلك .

جـ ـ بم توجه عدم الفاء فى قوله تعالى : وان أطعتموهم إنكم لمشركون " والحديث (فان جاء صاحبها والا استمتع بها " والبيت :

من يفعل الحسنات الله يشكرها .·. والشر بالشر عند الله مثلان

د ـ ما حكم اقتران الجواب الصالح لأنْ يكون شرطا بالفاء ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

هـ ـ علام استشهد النحاة بقول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا .·. سيلفى على طول السلامة نادما

بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها .·. بنى ثعل من ينكع العنز ظالم

س ٢ أ ـ ماحكم اقتران الفاء إذا كانت جملة الجواب مصدرة بمضارع مثبت أو منفى ؟ وهل يجزم أم يرفع ؟ وأين الجواب ؟ مثل

ب ـ بين حكم الماضى المتصرف المجرد إذا وقع جوابا للشرط من حيث اقترانه بالفاء وأحواله مع التعليل والتمثيل .

جـ ـ تخلف الفاء إذا الفجاءة فى الربط . فمتى تخلفها ، ومتى يمتنع الربط بإذا ؟ بين ومثل .

تابع الأسئلة

د ـ هل الربط بإذا نفسها ، وهل يجوز الجمع بينها وبين الفاء؟ ولم خلفت إذا الفاء ؟ وهل الربط بها فى جميع الأدوات ؟ مثل

هـ ـ أوضح محل جملة الجواب ؟ وهل المقترنة كغيرها فى الحكم ؟ فصل القول مع التعليل والتمثيل .

و ـ بين الأوجه الجائزة فى المضارع بعد جواب الشرط والمتوسط بين الشرط والجواب مقترنا بالواو وبالفاء أو ثم .

س ٣ أ ـ قال تعالى : فلا يخاف ظلما ولا هضما) قرى برفع يخاف وجزمه . وجه القراءتين ، وبين موضع الجمله وحكم اقترانها بالفاء .

ب ـ قال تعالى (.. فيغفر لمن يشاء) قرىء برفع يغفر ونصبه وجزمه . فكيف توجه ذلك ؟

جـ ـ كيف توجه القراءة بالجزم (من يضلل الله فلاهادى له ويذرهم) على أن جملة الجواب لا محل لها .

د ـ وضح رأى الكوفيين فى الفعل الواقع بين الشرط والجواب المقترن بثم ، بينه واذكر دليلهم .

هـ ـ ومن يقترب منا ويخضع نؤوه .. فلا يخشى ظلما ما أقام ولا هضما

علام استشهد الأشمونى بهذا البيت ، وأعرب ما تحته خط .

تابع الأسئلة

و ـ كيف توجه قراءة نصب (يدركه) ورفعها فى قوله تعالى (ثم يدركه الموت) ؟

س٤ أ ـ متى يحذف جواب الشرط جوازا ، ومتى يحذف وجوبا ؟ مثل لما تذكر .

ب ـ لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ⁂ ليعلم ربى أن بيتى واسع

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ⁂ ولديك إن هو يستزدك مزيد

فى كل من البيتين مخالفه لأصول العربية . فما وجه المخالفة ؟ وما الذى سوغها ؟ وما رأى الكوفيين منها ؟

جـ ـ أكرم من يحترم العلم ، وكافئ من اكرم الفقير (من) فى المثال الأول موصوله ، ومن فى المثال الثانى يحتمل أن تكون موصوله وشرطيه ؟ فلماذا ؟

د ـ قد يحذف الشرط استغناء عنه بالجواب . فمتى يكثر حذفه ؟ ومتى يقل ؟ ومتى يجب ؟ .

هـ ـ متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ⁂ ولا ينجُ إلا فى الصِّفادِ يزيدُ .

بين الشاهد فى البيت .

س٥ أ ـ محمد وإن قل ماله كريم : للنحاة آراء فى تخريج ما تحته خط بينها ؟ وما المراد بإن ؟

تابع الأسئلة

ب ــ ما حكم حذف أداة الشرط والجواب معا ؟ وضح ذلك مع التمثيل •

جـ ــ هل يجوز حذف أداة الشرط وحدها أو مع الشرط ؟ وضح ومثل •

د ــ وان هو لم يحمل على النفس ضيمها •• فليس إلى حسن الثناء سبيل •

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن •• ومن لا نجره يمس منا مفزعا

صعدة نابتة فى حائر •• أينما الريح تميلها تمــــل

بين الشاهد فى كل بيت مما سبق •

هـ ــ بين المحذوف ونوعه ، وحكم الحذف مع التوجيه فيما يلى :

(إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون ــ فإن جاء صاحبها والا استمتع بها ؟

قالت بنات العم ياسلمى وان •• كان فقيرا معدما قالت وان

س٦ أ ــ اذا اجتمع شرط وقسم • فأيهما يستغنى بجوابه ؟ وبم يعرف

جواب الشرط من جواب القسم •

ب ــ وان تواليا وقبل ذو خبر •• فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

بين من البيت المراد بذى الخبر ؟ ولم كان تقدمه مرجحا للشرط على

القسم ؟ وهل الاستغناء فى هذه الحالة واجب ؟

جـ ــ فى أى صور اجتماع الشرط والقسم يكون الجواب للشرط ؟ وفى

أيهما يكون الجواب للقسم ؟

د ــ لئن منيت بنا عن غب معركة •• لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل

فى ظاهر البيت مخالفة لما عليه جمهور النحويين بين وجه المخالفه •

اذا كان لديك سبيل لتخريجه على القواعد •

تابع الأسئلة

هـ ـ لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ٠٠ أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

للفراء فى هذا البيت رأى يخالف رأى الجمهور ، بينه ، ثم

خرجه على رأى الجمهور .

س ٧ أ ـ هل الشرط الامتناعى عند اجتماعه بالقسم كالغير الامتناعى فى

الحكم ؟ وضح ذلك مبينا آراء النحاة .

ب ـ والله لولا الله ما اهتدينا ٠٠ ولا تصدقنا ولا صلينا

فأقسم لو أبدى الندى سواده ٠٠ لما مسحت تلك المسالات عامر

علام استشهد الأشمونى بهذين البيتين .

جـ ـ قد يقترن القسم بعد الشرط بالفاء ، فلأيهما يكون الجواب

بين ذلك مع التمثيل .

د ـ اذكر رأى الجمهور فى القسم الواقع بعد الشرط غير المقترن

بالفاء ، ورأى ابن السراج وما تختار مع التوجيه .

و ـ إذا توالى شرطان بعطف أو بغيره فلأيهما يكون الجواب

بين تفصيلا والخلاف فيه .

س ٨ أ ـ ((فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى

السماء فتأتيهم بآية))

((وإنا إن شاء الله لمهتدون)) " وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين "

تابع الأسئلة

فالله هو الولى وهو يحى الموتى)) قل لئن اجتمعت الأنس والجن

على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله)) وقال الشاعر :

فان المنية من يخشـــــها ٠٠ فسوف تصادفه أينما

فى كل ما تقدم حذف ، قدر المحذوف ، وبين نوعه وحكم الحذف ٠

ب ـ ان نجحت ان وفقنى الله فى ذلك فلله على أن أجعل على لله ـ

ان وفقت وان فزن فى تجارتى فلله على أن أتبرع للخير ، ان تكرمنى

فان تصدق أجزل خيرا جزيلا ٠

بين جواب كل شرط مع التوجيـــــه ٠

جـ ـ علام استشهد الأشمونى بهذا البيت وأعرب ما تحته خط به

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا ٠٠ منا معاقل عززانها كرم

د ـ ما الذى يشترط فى جواب القسم الاستعطافى ؟ ولماذا ؟

جـ ـ بين موقع هذه الجمله (قتل أصحاب الأخدود) ولماذا ؟

أدوات الشرط غير الجازمــــه

وهى : لو ،أمَّا ،كلما ،لولا ،لوما ،إذا

وهذه الأدوات تفيد التعليق فتحتاج إلى شرط وجواب بحيث يترتب على حضور مضمون الشرط ،وقوع الجواب ،ولكنها لاتجز مهما لا لفظ ولا محـــــلا .

أولا : لــــو

إذا أمعنا النظر فى الأساليب التى تستعمل فيها "لو" نجـــد أنها تأتى على خمسة أقســـــام :

الأول : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكـــرة فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق ،ذكــره ابن هشام اللخمى وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى نحو : لو تأتينا فتحدثنا وقيل منه (فَلَوْ أنّ لنا كَرَّةً)(١) وفيها خلاف .

الرابع : أن تكون شرطية تفيد تعليق الجواب على الشرط ،وهذه نوعـــان .

أ ـ للتعليق فى الماضى مثل : لو جئتنى أكرمتك .

ب ـ للتعليق فى المستقبل مثل : اتقوا النار ولو بشق تمره .

(١) الشعراء/١٠٢

الخامس : أن تكون مصدرية نحو : "وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ"(١) وزاد الصبان عليها

سادسا : وهو التخصيص نحو : لو تأمر فتطاع .

ودونك الحديث عن كل قسم بالتفصيل .

أولا : " لو " التى للعرض

وهو الطلب برفق ، وهى بمنزلة ألا وتختص بالدخول على الجمل الفعلية لأنها مضمونها حادثة متجددة والاسمية تدل على الثبوت والدوام ، وينصب المضارع بعد فاء السببية جوابا لها نحو لو تزورنا فنكرمك .

ثانيا : لو المصدرية

فترادف (أن) المصدرية فى المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب المضارع ، وتؤول مع ما بعدها بمصدر ، وأكثر وقوعها بعد ودَّ أو يود وهو عاملها نحو : "وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ"(٢) ، "يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ"(٣) .

والتقدير : ودوا الإدهان ، ويود التعمير فلو وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول للفعل قبلها ـ وعاملها لا تتقدم عليه فلا يبتدأ بها كلام .

وقد تستعمل بعد غير مفهم التمنى قليلا . من ذلك قول قتيلة .

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا .. مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقول الأعشى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ .. مِنَ التَّأَنِّى وَكَانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا .

(١) القلم / ٩

(٢) القلم / ٩

(٣) البقرة / ٩٦

وقول امرئ القيس :

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا ∴ علىَّ حِراصا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

والتقدير : ما كان ضرك المن فالمصدر السنبك فاعل ضر ، وكان الجزم عجلهم فالمصدر المؤول اسم كان مؤخرا ، والمصدر المنسبك من " لو " وما بعدها يدل اشتمال من الضمير في " علىَّ "

والتقدير : حراصا على إسرار مقتلي ، ولا جواب لها .

الخـــلاف في استعمال " لو " مصدريه

استعمال " لو " مصدريه هو رأى بعض النحاة منهم الفراء والفارسي والعكبرى والتبريزى وابن مالك واستدلوا على ذلك بصحة حلول " أن " محلها ، وبقراءة بعضهم (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)(١) بحذف النون فعطف يدهنوا على تدهن لما كان معناه أن تدهن ، فهو من العطف على المعنى .

قال العلامة الأشمونى (٢) : وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية بدليل دخولها على " أن " في نحو " وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا "(٣) وأولوا ما ورد من ذلك بجعل لو شرطيه حذف جوابها ، وكذا مفعول يود ورد قبلها ، وخرجوا قراءة النصب في (فيدهنوا) بجعل النصب بأن مضمرة وجوبا في جواب " ود " لتضمنه " ليت " .

(١) القلم / ٩٠

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٣٥

(٣) آل عمران / ٣٠

وقالوا : لو كانت لو مصدريه ماجاز دخولها على حرف مصدرى (أن) إذ الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

وأجاب من أثبتها بأن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره : تود لو ثبت أن بينها وبينه ، ومثل ذلك فى (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً)[1] ولظهور تأويلها بالمصدر وخلول أن محلها[2] ولما فى تخريج المنكرين لشواهدها من التكلف فضلا عن أن الأسلوب يستدعى ذلك اتساعا لأنواعه ، وفرصـــة للأداء التعبيرى

حذف الفعل قبـــل لو المصدرية :

يرى ابن مالك أن فعل التمنى قد يحذف قبل "لو" المصدرية ، فتغنى عنه ، فإن صرح قبلها بفعل التمنى كانت مصدرية فقــط ، وإن لم يذكر قبلها كانت مصدرية مفيدة للتمنى ، ومشعرة به ، لكثرة مصاحبتها لفعل التمنى ، وصارت كالعوض عنه ، ويؤتى بعدهـــا بجواب منصوب كما فى قول الشـــاعر .

سَرَيْنَا إليهم فى جُموعٍ كأنَّها ... جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهَدَا[3]

---

(١) الشعراء ٢٦ / ١٠٢

(٢) وقالوا : ان هذا من باب التوكيد بالمرادف على حد فجاجا سبلا وهذا فيه نظر : لان توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ .

(٣) البيت من الطويل ولا يعلم قائله وشرورى جبل لبنى سليم ، فتنهدا : فتنهض والشاهد : فتنهدا حيث نصب بأن مضمرة فى جواب التمنى

وجعل منه قول الله تعالى : " فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين " (١)
حيث حذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت ، ونصب (فنكون)
جوابا لها . وذكر ابن مالك أنها إن دخلت على إن مثل الآية السابقة
فهى داخلة على فعل محذوف أو أن ذلك من باب التوكيد اللفظى
بالمرادف لأن إن مرادفة للو .
ويضعف كلامه أمور : أن الموصول الحرفى لا يؤكد قبل مجيء صلته ،
والموصول الحرفى لابد له من صلة تذكر بعده لفظا ، وعلى جعل
أن مؤكدة للو لا يكون للصلة ، وأيضا المعهود اعطاء المؤكد ما يطلبه
دون المؤكد ومقتضى ما ذكر يكون الأمر بالعكس ، فقد ذكرت صلة
أن دون لو ، وفيه تكلف حذف فعل التمنى بدون دليل ولا ضرورة ،
وتقدير محذوف آخر فيكثر الحذف أو أنه من التوكيد بالمرادف ففى
كلامه مخالفات :
والأولى أن تكون لو شرطية فى الآية ، والنصب بأن مضمرة جوازا بعد
الفاء المسبوقة باسم خالص من التأويل ، ولو للتمنى المحض

---

(١) الشعراء / ١٠٢

ثالثا : "لو" التى للتمنى :

من أوجه استعمال لو ، أن تكون مفيدة للتمنى مثل "ليت" ، فتنصب المضارع فى جوابها وذلك إذا كان مدخولها فيه يأس أو عسر مثل : لو أرجع شابا فأتدارك ما أخطأت فيه ، لو عندى مال فأحج منه فالمضارع فيهما منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية .

خلاف العلماء فيها :

أختلف فى لو المفيدة للتمنى فقال بعضهم : هى قسم برأسه ونوع مستقل وضع للتمنى مغاير للو المصدرية ، فلا تؤول مع ما بعدها بمصدر ، ومغاير للو الشرطيه فلا تحتاج إلى جواب واستدلوا على ذلك بنصب المضارع فى جوابها كما مثلنا ويقول الله تعالى : " فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ من المؤمنينَ "(١) وليست للعرض فى الأمثلة ؛ لان مدخولها ميئوس أو متعسر ، والتى للعرض يجب أن يكون ما بعدها ممكنا ميسورا (٢)

وذهب بعضهم إلى أنها ليست قسما مستقلا وإنما هى "لو" الشرطية أشربت معنى التمنى واستدلوا على ذلك بجمعهم لها بين جوابين : جواب مقرون باللام وآخر منصوب بعد فاء السببيه وذلك مثل قول المهلهل بن ربيعة .

---

(١) الشعراء ١٠٢/٢٦

(٢) بحث لو أوجه استعمالها ص ٧ ، ٨

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ .:. فيُخْبِرَ بالذنائبِ أيُّ زِيرِ (١)

بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عيناً .:. وكيفَ لِقَاءُ مَنْ تحتَ القبورِ

فقوله : فيخبر جواب "لو" من حيث إشرابها معنى التمنى .

وقوله : "لقر" جواب لها من حيث كونها شرطيه ولا مانع أن تكون متمحضة للشرطية والنصب بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالشرط الشبيه بالاستفهام فى عدم التحقق .

وذهب ابن مالك إلى أن "لو" المفيدة للتمنى هى "لو" المصدرية أغنت عن فعل التمنى وأفادت فائدته بعد حذفه ، وتؤول بمصدر ، ويؤتى لها بجواب منصوب بعد الفاء .

وعلل رأيه فى ذلك : بأنها تجامع فعل التمنى فى قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (٢) فلو كانت موضوعة للتمنى كليت امتنع الجمع بينهما وبين فعل التمنى كما يمتنع الجمع بينه وبين ليت فالمصدرية عنده على نوعين : خالصة للمصدريه وهى التى ذكر قبلها عاملها ، فعل التمنى أو غيره ، ومصدريه مشعرة بالتمنى وهى التى حذف فعل التمنى قبلها

(١) من الوافر والزير : كثير الزيارة للنساء والذنائب : مكان والشعثمان يوم حرب من أيام العرب والشاهد فيه : ما ذكرنا فى الشرح .

(٢) البقرة / ٩٦

فهو يرى أنه لاتوجد لو متمحضة للتمنى موضوعة له ، فكل تركيب أفادت فيه (لو) معنى التمنى تكون لو مصدرية معمولة هى وما بعدها لفعل التمنى المحذوف وأظهر هذه الآراء هو الرأى الأول الذى يقول بأنها قسم مستقل لما فى غيره من دعوى الحذف أو التجوز بإشراب اللفظ معنى لفظ آخر وحيث أمكن الحقيقة لاداعى للعدول عنها ، واتساع الأنواع فيه فسحة للأسلوب ، وتمكن للتعبير .

رابعا : لو الشـــرطية

الرابع من أوجه استعمال لو أن تكون شرطية تفيد الشرط والتعليق أى ربط الجواب بالشرط . وهى المرادة بهذا الفصل ، وتكون على نوعين :

١ ــ امتناعية : وهى للتعليق فى الماضى .

٢ ــ بمعنى (ان) الشرطية وهى للتعليق فى المستقبل .

وإليك الحديث عن كل نوع :

أولا " لو " الامتناعيــــة

تدل " لو " الامتناعية على أنها حرف يدل على تعليق فعـــــل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلــــك ، ولم تكن للتعليق فى المعنى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأمـــــا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقديم لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم ، الأكثر كونه ممتنعا فهى تدل بذلك على ثلاثة أمور :

الاول : الشرطية : أن ربط الجزاء بالشرط ولو ظاهرا .

الثانى : أن هذا الربط والتعليق فى الماضى ولا يليها إلا الماضى لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو " لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ " (١)

---

(١) الحجرات / ٧

الثالث : امتناع شرطها دائما ، وهى تدل على ذلك بالالتزام والسالفتان بالمطابقة وتفيد أيضا أن شرطها لم يوجد ، حتى يكون للتعليق عليه فائدة ، لأن الثابت الحاصل لا يعلق .

قال العلامة الأشمونى : وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما " فإفادتها امتناع الشرط كالبديهى ، لأنه مقتضى التعلق ، ولم ينازع فى ذلك إلا الشلوبين وابن هشام الخضراوى .

فقد زعما أنها لا تدل على امتناع أصلا وإنما هى لمجرد ربط الجواب بالشرط فى الماضى من غير دلالة على امتناع ولا ثبوت كما أن " إن " لمجرد الربط فى المستقبل .

ورد عليهما ابن هشام بقوله : إن انكاره كإنكار الضروريات ، فإن فهم الامتناع منها كالبديهى لأن كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ويدل على ذلك صحة استدراكه ، وهذا الاستدراك كالتصريح فيما فهم من معنى لو تأكيدا .

ومن ذلك قول الشاعر : وهو امرؤ القيس :

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ∴ كفانى ولم أطلب قليلٌ من المالِ (١)

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ ∴ وقد يدرك المجدَ المؤثلَ أمثالى

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه ولكنما أسعى حيث دخل حرف الاستدراك على فعل فى معنى الشرط المنفى .

ويقـــول زهـــير :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ... ولكن حمد الناس ليس بمخلد (١)

معنى " لو " الامتناعيـــة :

اختلف العلماء فى كيفية إفادتها الامتناع مع ان جمهور النحاة يرون أن " لو " كـما تدل على امتناع الشرط تدل على امتناع الجواب على أقوال :

أول : رأى الجمهور : أنها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو الرأى المشهور على ألسنة البصريين حيث يقولون : لو حرف امتناع لامتناع .

ضعف هذا الرأى :

وضعف هذا الرأى بعدم اضطراره ، لأنه لا يلزم من امتناع الشـــرط امتناع الجواب مطلقا ، لأن الشرط سبب والجواب مسبب ، ولا يلزم مـــن امتناع السبب امتناع المسبب لجواز أن يكون للمسبب سبب آخر مثل لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا ، لجواز أن يكون الضوء من غيره كالمصباح والكهرباء وقد يقصد تحقيق الجواب واستمراره أبدا ، وجد الشرط أو انتفى نحو قول عمر رضى الله عنه (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) فعدم المعصية محقق ومستمر سواء وجد الشرط أو انتفى ، لذلك ضعف قولهم .

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه ولكن حمد الناس حيث دخل حـرف الاستدراك على تفسل فى معنى الشرط المنفى .

ثانيا : رأى ابن الحاجب والرضى :

يرى ابن الحاجب وتبعه الرضى إلى أنها تدل على امتناع الشرط لامتناع الجواب على العكس من رأى الجمهور ، لأن ذلك هو المطرد ، إذ يلزم من انتفاء المسبب انتفاء السبب دون العكس ، ولأن "لو" موضوعة ليكون جزاؤها مقدرا لوجود ، والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه ، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم ، لامتناع لازمه الذى هو الجزاء إذ الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه .(١)

وأيد رأيه بالآية الكريمة : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٢) فان الآية مسوقة للدلالة على امتناع التعدد بامتناع الفساد لا للدلالة على امتناع الفساد بامتناع التعدد .

ضعف رأيهما :

إن ما ذهب اليه ابن الحاجب اصطلاح منطقى ، وليس استعمالا لغويا ، وقد رد عليه العلامة السعد بأن للو استعمالين :

الأول : أن تكون للترتيب الخارجى ، أى للدلالة على أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج هو انتفاء الشرط فيهما معلوم ، والمجهول هو علة انتفاء الجزاء مقرون بلو للدلالة على أن العلة فى انتفائه

(١) انظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٠ وبحث لو ص ١٣
(٢) الأنبياء / ٢٢

هى انتفاء الشرط ،لأن سببه المنفرد ،والمسبب لا يوجد بدون سبب ،كما أن المقيد لا يوجد بدون قيده .

الثانى : أن تكون للاستدلال العقلى : وذلك إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم ،فيؤتى بلو للاستدلال بالمعلوم على المجهول ،وهذا هو استعمال المناطقة ،وعلى قاعدتهم جاء قول الله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" (١) فالآية مسوق للاستدلال على انتفاء تعدد الآلهة بامتناع الفساد ،اذ نفى الفساد معلوم بالمشاهدة ونفى التعدد مجهول ،والقاعدة عندهم أنه يتوصل بالمعلوم الى معرفة المجهول .

والراجح مذهب الجمهور ،لأنه الذى يتبادر إلى الذهن من كثير من الأمثلة خلاف ما قاله ابن الحاجب انظر إلى قول الله تعالى : "وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ" (٢) وقول القائل لو ذاكر الطالب لنجح .

وقول الشاعر :

ولو طار ذو حافر قبلها .·. لطارت ولكنها لم يطر

فنفى اسماعهم لعدم الخير فيهم ،وعدم نجاح الطالب لعدم مذاكرته ، ونفى طيرانها لعدم طيران ذى حافر قبلها وإذا تصفحنا أساليب القرآن الكريم والحديث وأشعار العرب نجد أن استعمالها على قاعدة أهل العربية أكثر ،واستعمالها منطقيا عربى فصيح لكن قليل ،فالعرب

(١) الانبياء/ ٢٢ (٢) الانفال/ ٢٣

تقصد الاستدلال العقلى ، والترتيب الخارجى ، والأول قليل بالنسبة إلى الثانى وان كان عربيا فصيحا .

وجز القول بأن لو الامتناعية تستعمل على ثلا أوجه :

الأولى : أن تكون للترتيب الخارجى ، فتدل على امتناع الثانى لامتناع الأول نحو : "ولو شاء الله لهداكم أجمعين " وهو الأصل والغالب فى اصطلاح اللغويين .

الثانى : أن تكون للاستدلال العقلى أى للدلالة على امتناع الأول ، لامتناع الثانى نحو : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا "(١)

والشرط والجواب فيهما ممتنع وهو اصطلاح المناطقة وهو لغوى عربى .

الثالث : أن تكون للاستمرار أى للدلالة على استمرار الجواب وتحققه بربطه بأبعد النقيضين . نحو : لو لم يخف الله لم يعصه " وهنا الجواب ثابت والشرط ممتنع ، وامتناعه غير منظور إليه ، فهو حاصل غير مقصود ، وهذا الاستعمال قليل على خلاف الأصل فى استعمالهم .

رأى المحققين :

يرى المحققون كابن هشام (٢) وغيره أن جواب (لو) من حيث الامتناع وعدمه على ثلاثة أحوال :

(١) الانبياء / ٢٢

(٢) انظر المغنى جـ ٢ صـ ٩٠ ، ١٩١

الحالة الأولى : أن يلزم امتناعه مطلقا لامتناع الشرط ، وذلك بأن أوجب العقل أو الشرع انحصار مسببه الجزاء في الشرط فقط ، وليس لجوابه مسبب غير هذا الشرط لملازمة له شرعا أو عقلا أو عادة .

نحو : ولو شئنا لرفعناه بها ، ونحو : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ونحو : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . فلا مسبب للرفع إلا مشيئة الله وقد انتفت فيكون منفيا ويلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ومن ثبوته بثبوت المسبب لما بينهما من التلازم الشرعي .

والمثال الثاني : طلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فيلزم انتفاء وجود النهار ، لما بينهما من التلازم العقلي والثالث ينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا إلى الأصل فيها والمقصود في الآية العكس أي انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي .

الحالة الثانية : ألا يلزم من امتناع الشرط امتناع الجزاء مطلقا بل يمتنع منه القدر المساوي للشرط .

نحو : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا ، لو نام لانتقض وضوءه . فلا يلزم من عدم طلوع الشمس انتفاء الضوء بل قد يأتي من غير الشمس كالمصباح ونحو ، ولا يلزم من انتفاء النوم انتفاء نقض الوضوء

مطلقا ، ولا مانع من نفيه بشيء آخر ومثله قول النبي صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة أخي ـ من الرضاعة " رواه الشيخان "

الحالة الثالثة : أن يلزم تقريره واستمرارة مطلقا ، وجد الشرط أو انتفى ، لعدم وجود مناسبة بين الشرط والجواب تقتضي ربط الثاني بالأول ، سواء أكان تحقيقه مع نقد الشرط أولى بأن علق حصوله بأبعد النقيضين مناسبة له ، أم عدم النظر إلى أولويته مثال الأول قول عمر " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، قال الشيخ خالد في التصريح :(١)

" فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى ، لأن انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواص والمراد أن صهيبا من قسم الخواص رضي الله عنه ، وأنه قدر خلوة من الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، اذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة " .

ومثله قول النبي صلى الله عليه وسلم مولى أبي حذيفة : إنه شديد الحب لله تعالى ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه .

(١) جـ ٢ ص ٢٥٧

ومن ذلك قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ " (١) فعدم نفاد كلمات الله محقق سواء وجد الشرط أم بل عدم النفاد مع فقده أولى .

وقوله تعالى : " وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ " (٢) فعدم الاستجابة عند عدم السماع أولى .

وقوله تعالى : قُلْ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ . (٣)

وقولك : لو أسأت إلى لأحسنت إليك : لأنه إذا (قدم) الإحسان مع الإساءة فعلى عدم الإساءة أولى .

والثانى تقريره على حال مثل قوله تعالى : وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ) (٤) فالكفار معاندون مستمرون على الكفر دائما ، فتقرير الجواب واستمراره على ماهو عليه مثبتا أو منفيا من غير نظر إلى امتناع الشرط هو المقصود .

ويتضح لك أن (لو) لاتدل على امتناع الجواب مطلقا لامتناع الشـــرط .

لذا خطأ كثير من النحويين العبارة المشهورة (لو حرف امتناع لامتناع) أى امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وقالوا : عبارة سيبويـــه (حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) سيقع (الجواب ، لوقوع غيره (الشرط)

(١) لقمان / ٢٧ (٢) فاطر / ١٤ (٣) الاسراء / ١٠٠ (٤) الانعام / ٢٨

أى حرف وضع لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره ، لكنه لم يقع لعدم وقوع غيره ، فعبارته تدل مطابقة على أن الثانى كان يحصل فى الماضى عند حصول الأول ، وتدل التزاما على امتناع حصول الثانى من حيث ربطه بالأول الممتنع بمقتضى التعليق بلو .

وخير منها عبارة ابن مالك (حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

وقال ابن هشام [1] : ان أجود العبارات أن يقال : حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه " .

ويمكن تصويب عبارة الجمهور بأن المراد منها أن لو تدل على امتناع الجواب الناشئ عن فقد الشرط ، لا على الامتناع مطلقا أى أن جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه .

والمعلوم فى أصل استعمالها أنها لاتستعمل إلا فيما انحصرت فيه مسببية الجزاء فى الشرط وكان انتفاؤها معلوما من الخارج ، ولكن المجهول هو العلة فى انتفاء الجزاء فى الخارج ، فيؤتى بلو للدلالة على أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج هى انتفاء الشرط وما جاء على غير ذلك فهو خلاف الأصل .

---

(١) المغنى جـ ٢ ص ١٩١

فقول المعربين : حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط منظور فيه إلى الأصل والغالب فيها ٠

لو توجب المنفى وتنفى الموجب :

بمعنى إن ما بعد "لو" الامتناعية إذا كان موجبا يصير منفيا وإذا كان منفيا يصير موجبا ٠

فقول القائل : لو ذاكرت نجحت ،ولو لم تذاكر لم تنجح ،لو استقام الانسان ما أصابه البلاء ،ففي المثال الأول دلت على امتناع النجاح (نفيه) لامتناع المذاكرة وفي الثاني تدل على عدم النجاح (ثبوت النجاح) لامتناع عدم المذاكرة (ثبوتها)

وفي الثالث تدل على امتناع عدم الاصابه بالبلاء (ثبوت الإصابه) امتناع الاستقامة نفيها ٢ ٠

أســـــئلة

س ١ أ ــ " لو " لها أوجه فى الاستعمال العربى • وضح ذلك بالأمثلة •

ب ــ يرى ابن مالك أن " لو " لاتكون مقيده للتمنى • فمنا دليلة؟ وفى أى ألاقسام أدخلها •

ج ــ يرى الجمهور ــ أن لو لاتكون مصدرية وبعضهم يرى ذلـــك أوضح الخلاف مع دليل كل فريق مع التمثيل •

د ــ وما الذى تدل عليه " لو " الامتناعية ؟ وكيف تدل على امتناع الشرط ؟ وما رأى ابن الحاجب ؟

س ٢ أ ــ " لو " حرف امتناع لامتناع " عبارة جرت على ألسنة المعربين بين مدى صحة هذه العبارة وآراء النحاة فيها •

ب ــ أوضح بالأمثله رأى المحققين فيها ، وما تختاره مع التوجيه

ج ــ يلزم من لو تقرير الجواب وتحقيقه مع فقد الشرط أولى ، أو على كل حال من غير نظر إلى أولويه • أشرح ذلك بالشواهد والأمثلة •

د ــ كيف ترد رأى ابن الحاجب والرضى ؟ وما أوجه استعمالات لو الامتناعية ؟ وضح ومثل •

هـ ــ لو توجب النفى ، وتنفى الوجب " اشرح بالأمثله وبين المراد بقول عمر (لو لم يخف الله لم يعصه) •

ثانيا : " لو " التى للتعليق فى المستقبل

وهذا هو الوجه الثانى من استعمال (لو) الشرطيه ،أن تكون للتعليق فى المستقبل بمعنى أنها تدل على تعليق حصول الجواب على حصول الشرط فى المستقبل ،فتكون مثل :

(إن) لمجرد ربط الجواب بالشرط من غير دلالة على امتناع أو ثبوت ،وتخالف "إن " فى أنها لا تجزم ٠

ماتدخل عليه :

وتختص (لو) صفه بالدخول على المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ،فإذا وليها مضارع خلصته إلى الاستقبال ،وإن وليها ماض جعلته مستقبلا ٠

مثال دخولها على المستقبل لفظا ومعنى قول الشاعر :

وَلَوْ تَلْتَقِى أصداؤنا بعد موتنا ٠٠ ومن دُونِ رَمْسَيْنَا من الأرض سَبْسَبُ (١)
لظلَّ صدى صوتى وإنْ كُنْتُ رِمَّةً ٠٠ لصوتِ صدى لَيْلَى يَهِشُّ ويَطْرَبُ ،

---

(١) البيتان من الطويل لأبى صخر الهذلى وقيل لقيس بن الملوح ودخلت لو على مستقبل لفظا ومعنى فهى بمعنى إن

وقول الآخر :

لَا يُلْفِكَ الراجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا ∴ خُلُقَ الكِرامِ ولَوْ تكُونُ عَدِيمَا (١)

ومثال مدخولها مستقبلا بمعنى ، وهو ماضٍ في اللفظ قول الله تعالى :

" وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ " (٢)

(فتركوا) تدل على المستقبل ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ∴ عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ (٣)

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا ∴ إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

<u>شـــــروط مجيئها للتعليق في المستقبل :</u>

ولها شروط ثلاثة لتحقيق ذلك :

<u>الأول</u> : أن يكون معنى الفعل بعد مستقبلا حقيقة .

<u>الثاني</u> : أن يكون محتملا للوقوع

<u>الثالث</u> : ألا ينزل منزلة الماضي .

فإن وجدت هذه الشروط كانت بمعنى إن لمجرد الربط ، لا تدل

---

(١) البيت من الكامل ولا يعلم قائله والشاهد فيه كسابقة .

(٢) النســـاء ٩/

(٣) البيتان من الطويل للحيير مجنون بني عامر والشاهد كسابقه

على امتناع ولا ثبوت وإن اختل شرط من ذلك بأن كان ماضيا حقيقة أو كان حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه واقعا فيما مضى فهى الامتناعيه ، ولذا دلت على امتناع شرطها مثل :

تصد قــــوا ولو بظلف محرق • اتقوا النار ولو بشق تمرة •

فلو فى الأثرين شرطيه للتعليق فى المستقبل ، لأنّ الجواب المعلق عليه مستقبل ، لاستقبال دليله ، وهو تصدقوا ، واتقوا • وبعضهم : جعل " لو " للتقليل ، والواو قبل " لو " عاطفه على محذوف (فعل الشرط مع الأداة ، ويقصد بالتعليق هنا العموم ، ويجوز أن تكون لو هنا زائدة ، والواو للحــــال ،•

وعلى ذلك تأتى لو الشرطية على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تفيد التعليق فى الماضى وهى الامتناعيه •

الثانى : أن تفيد التعليق فى المستقبل بدون دلاله على امتناع أو ثبوت كان الشرطيه •

ثالثا : الا تفيد امتناعا ولا تعليقا ، بل تكون لمجرد الوصل وهــــى الزائده مثل محمد بخيل ولو كثر مالـــه •

إنكار بعض العلماء للشرطيه :

وأنكر ابن الحاج مجىء " لو " للتعليق فى المستقبل كإن محتجا بعدم صحة اقتران جوابها بالفاء كإن كما منع ذلك ابن الناظم معللا

رأيه بأن ما ورد يمكن حمله على المضى وتكون "لو" فيه حرف امتناع لامتناع.

والجمهور ذهب إلى مجيئها شرطيه للمستقبل غير أنه قليل ، والكثير أن تكون للتعليق فى الماضى ، لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل لا يمكن فيها كلها إلا بتكلف من ذلك قول الله تعالى : وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ".(١)

لاستحالة أن يكون المراد ، ولو كنا صادقين فيما مضى فما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق .

وكذلك قوله تعالى : "وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ"(٢) ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : أعطوا السائل ولو جاء على فرس :

وقول الشاعر :

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرَهم .. دونَ النساء ولو باتَتْ بأطهارِ

(فلو) فى كل الامثلة للتعليق فى المستقبل ، ولا يمكن حمل الشرط على الماضى ، لأن الجواب المعلق عليه مستقبل بدليل تقدم النهى فى الآية ، والأمر فى الحديث .

(١) يوسف / ١٧

(٢) البقرة / ٢٢١

اختصاص لو الشرطيه بالفعل :

تختص لو الشرطيه بالدخول على الفعل لفظا أو تقديرا ،بأن يقع بعدها معمول لفعل مضمر محذوف وذلك المعمول إما مرفوعا أو منصوبا بفعل محذوف أو خبرا لكان المحذوفه .

فالأول نحو : " لو ذات سوار لطمتنى ،وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيده .

وقول جرير :

لو غيركم الزبير بحبله .·. أدى الجوار الى بنى العوام (١)

وقول الآخر :

أخِلاَّىَ لوْ غيرُ الحِمامِ أصابكُمْ .·. عَتِبت ولكِن ما عَلى الدّهْرِ معتب (٢)

فكل ما سبق مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

والثانى : مثل : لو الله راقبته نجحت ،لو الفقه فهمته سعدت .

أى راقبت الله ،وفهمت الفقه ،فكل منهما مفعول ،لفعل محذوف

والثالث : نحو : التمس ولو خاتما من حديد . فخاتما خبر لكان المحذوفه .

---

(١) البيت من الكامل لجرير والشاهد منه : دخول "لو" على محذوف والتقدير لو علق غيرهم .

(٢) البيت من الطويل [illegible] الضبى والشاهد كسابقة .

وقـــول الشاعر :

لا يَأْمَنَ الدَّهرَ ذو بغي ولو ملكا ∴ جنوده ضاق عنها السهل والجبل (١)

وإيلاء " لو " الاسم المعمول لمضمر يقع فى فصيح الكلام كما فى قوله تعالى " قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ " (٢)

أى لو تملكون يملكون .

وقـــول المتنبي :

ولو قلم ألقيت فى شق رأســه ∴ من السقم ما غيرت من خط كاتب (٣)

وتليها الجملة الاسمية مثل قول الشاعر :

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلقِي شَـــرِقٌ ∴ كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعْتِصارِي (٤)

وقد اختلف فى تخريج هذا :

فذهب الكوفيون إلى أن لو دخلت على جملة اسمية شذوذا .

وذهب الفارسى : إلى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره الفعـــل المذكور أى لو شـرق حلقى هو شرق ، وقال ابن خروف على إضمار كــان الشانيه واسمها ، والجملة الاسمية خبر كان المحذوفة :

---

(١) من البسيط لا يعلم قائله وقد وليها اسم منصوب بكان المحذوفة مع اسمها وجواب الشرط محذوف .(٢) الاسراء / ١٠٠

(٣) البيت للمتنبى يستأنس ، ولا يستشهد ، والشاهد كسابقه وهو مــن الطويل .

(٤) البيت من الرمـل لعدى بن زيد والشاهد فيه كما فى الشـــرح .

وقول الشـــاعر :

لسوفى طهيّه أحلام لنا عرضوا ∴ دون الذى أنا أرميه ويرمينى (١)

فان الظاهر أن أحلام مبتدأ ، والجار والمجرور قبله خبر .

((إيلاء ها أن المشددة معمولها))

تقع بعد " لو " أن المشددة كثيرا نحو : وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَـوا (٢) ـ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا (٣) ـ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيهِم (٤) ـ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ (٥) .

وقد اتفق النحاة على أن وصلها مؤوله بمصدر مرفوع ، ولكنهم اختلفوا فى توجيه ذلك . فجمهور البصرين على أنها مبتدأ لابد له لاشتمال صلة أن على المسند والمسند إليه فأغنت عن الخبر والإفادة حاصلة من الجواب على رأى سيبويه ، وقيل الخبر محذوف ويقدر مقدما مثـل وآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الفُلْكِ المَشْحُونِ (٦)) لئلا تلتبس أن المؤكده بالتى هى بمعنى لعل .

وقال ابن عصفور : الخبر محذوف ويقدر مؤخرا على الأصل ، فقـد جاء المبتدأ الذى هو أن وصلتها مؤخرا بعد أما فى قول الشاعر :

عندى اصطبارٌ وأمَّا أننى جَزِعٌ ∴ يومَ النَّوى فلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينى (٧)

لعدم القياس أن المؤكدة بالتى بمعنى لعل ، إذ لاتقع بعد أمَّا .

---

(١) البيت من البسيط لجرير والشاهد : لوفى طهيه أحلام كما فى الشرح
(٢) البقرة / ١٠٣ (٣) الحجرات / ٥ (٤) النساء / ٦٦ (٥) النساء / ٦٦ (٦) يس / ٤١
(٧) البيت من البسيط لا يعلم قائله والشاهد وأما أننى جزع حيث تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول على الخبر لوقوعه بعد أما .

ويرى الكوفيون والمبرد والزجاج أن أن وصلتها فاعل لفعل محذوف مقدر بعد لو أى لو ثبت وتبقى "لو" على اختصاصها بالفعل

خبر أن بعد لو :

يرى الزمخشرى أن خبر أن بعد لو يجب أن يكون فعلا ليكون كالعوض من الفعل الذى تطلب تلو لها ..

وذهب ابن الحاجب إلى أنه إنما يجب ذلك إذا كان الخبر مشتقا ، فلا يكون الخبر على هذا القول اسما مشتقا ، وإنما يكون فعلا أو اسما جامدا .

والجمهور يرى أنه لا يجب أن يكون فعلا بل يكثر فقط ، ولا يمتنع أن يكون اسما مشتقا لأنه جاء كثيرا فى الأساليب اسما مشتقا ، واسما جامدا وظرفا لغوا .

فالاول كقول الشاعر " وهو الاسم المشتق " .

لَوْ أنَّ حَيًا مُدْرِكَ الفَــلَاحِ .. أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ (١)

وقــــوله :

ولو أنَّ ما أبقيْتِ مِنِّى مُعلَّقٌ .. بِعودِ ثُمامٍ ماتأوَّدَ عودُهـــا (٢)

وقولــــه :

ولو أنَّ حَيًا فائِتُ الموتِ فاتَهُ .. أخُو الحربِ فوقَ القَارحِ العَدَوانِ (٣)

(١) البيت من الرجز للبيد والشـاهد مجىء الخبر مشتقا .

(٢) من الطويل لكعب بن زهير وقيل :لغيرة والشاهد فيه مجىء بعد لوا مشتقا .

(٣) من الطويل لصخر بن عمرو والشاهد فيه كسابقه .

وقـــوله :

أكرم بها خلة لو أنها صدقت .·. موعودها أولو أن النصح مقبول (١)

والثاني :

وهو وقوعه اسما جامدا نحو قوله تعالى : "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ" (٢) .

وقول الشـــاعر :

ما أطيبَ العيشَ لوْ أنَّ الفتى حجرٌ .·. تنبُو الحوادثُ عنه وهْوَ ملمومُ (٣) .

وقـــوله :

ولو أنهَا عُصفورةٌ لحسِبْتهَا .·. مُسوّمةً تدعُو عُبيدًا وأزْنمَا (٤)

والثالث :

وهو وروده ظرفا لغوا نحو قوله تعالى : "لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الأَوَّلِينَ" (٥) . وإذا كان الخبر فعلا فالأكثر أن يكون ماضيا ، لأنه كالعوض من شرط لو وأصله الماضي .

وقد جاء مضارعا كما في قول الشـــاعر :

تمد بالأعناق أو تلويها .·. وتشتكي لو أننا نُشكيها (٦)

(١) البيت من البسيط لكعب بن زهير والشاهد فيه كسابقه (٢) لقمان / ٢٧

(٣) البيت من البسيط والشاهد فيه مجيء خبر أنه بعد لوْ اسما جامدا

(٤) البيت من الطويل للعوام بن شوذب والشاهد فيه كسابقه (٥) الصافات / ٨

(٦) رجز أورده أبو زيد في نوادره والشاهد فيه مجيء خبر أن بعد لو فعلا مضارعا .

(الفرق بين " لو " الامتناعية ، والتي للتعليق في المستقبل "

كل منهما يفيد ربط الجواب بالشرط ، ولا يجزمان الفعل على الصحيح ويفترقان في أمور :

١ ـ لو الامتناعية للتعليق في الماضي ، وشرطها غير واقع ، وتختص بالدخول على الماضي لفظا ومعنى فقط ، فإن وليها مستقبل أول بالماضي .

٢ ـ وأما " لو " التي للتعليق في المستقبل فهي لمجرد تعليق أمر بأمر في المستقبل كإن الشرطيه كذلك .

ب ـ ولا يدل على امتناع شرطها أو وقوعه .

جـ ـ تختص بالدخول على المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، فإذا وليها ماض أُول بالمستقبل واستعمالها على هذا الوجه قليل حتى منعه بعضهم .

عمـــل لو الشـــرطيه

يرى الجمهور أن لو الشرطيه لاتجزم في النثر ولا في الشعـــر ، لمخالفتها أدوات الجزم التي تدل على احتمال وقوع ما بعدها ، أما لو فهي تدل على عدم وقوع شرطها ، وزعم قوم أن الجزم بها مطـــرد في بعض اللغات ، وأجازه ابن الشجرى وجماعه في الشعر مستشهدين بقول الشـــاعر :

وَلَوْ يَشَاُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ .·. لاحق الآطال نهد ذو خصل (١)

وقـــوله : بني ذهل بن شيبان

ثامت فُؤادَكَ لَوْ يحزنك ما صَنَعَتْ .·. إحدى نساء بني ذهل بنَ شيبانا (٢)

وخرج الجمهور البيت الأول على لغة من يحذف لام الكلمة مـــن الأجوف المهموز ، والفعل يحزنك مرفوع وحذفت الضمة وسكنت النـــون تحقيقا كقراءة أبي (وما يشعركم ، وينصركم ، ويأمركم بسكون الراء للتخفيف في الجميع .

جـــواب " لو " وحكم اقترانه باللام

جواب " لو " لا يكون إلا ماضيا لفظ ومعنى أو معنى فقـــط وهو المنفي بلم ، والماضي لفظا ومعنى إما مثبت أو منفي بما ولا يكون جوابها مستقبلا لفظا ومعنى فجوابها ثلاثة أنواع :

مضارع منفي بلم ، ماض مثبت ، ماض منفي بما .

١ ــ فإن كان مضارعا منفيا بلم ، وجب تجريده من اللام فرارا من ثقل توالي اللامين نحو :

لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِـــهِ .

---

(١) البيت لامرأة من بني الحارث وقيل لعلقمه والشاهد جزم المضارع بعد لو على رأى ابن الشجرى ومن أيده .

(٢) البيت من البسيط للقيط بن زرارة والشاهد يحزنك حيث جزم المضارع بـــلو .

٢ـ وان كان ماضيا مثبتا . فالغالب والكثير اقترانه باللام نحو : "لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا"[1]، ومن غير الغالب قوله تعالى : "لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا"[2].

٣ـ وان كان ماضيا منفيا بما فالكثير تجرده نحو : "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ"[3]، ويقل اقترانه بها نحو قول الشاعر :

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا .. وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[4]

وقد ورد جواب لو الماضي المثبت مقرونا بقد شذوذا كما فـي قـول الشـاعر :

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة .. تدع الصوادى لايجدن غليلا[5]

ولايكون جوابها جملة اسمية ، لأنها صريحة في اثبات مضمونها واستقراره ، وجواب لو منتف ممتنع .

وذهب بعضهم إلى جواز أن يجاب بها جملة اسمية مقرونـة باللام أو الفاء بدليل قوله تعالى : "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ"[6]. فاقتران الجواب باللام والفاء كقول الشـاعر :

---

(١) الواقعة / ٦٥ (٢) الواقعة / ٧٠ (٣) الانعام / ١١٢

(٤) البيت من الوافر لا يعلم قائله واقترن جواب لو باللام وهـو مثبت .

(٥) البيت من الكامل لجرير وقد وقع جواب لو ماضيا مثبتا مقرونـا بقـد .

(٦) البقرة / ١٠٣

لو كان قتل يا سلام فراحة ٠٠ لكن فررت مخافة أن أوسرا (١)

فراحة عنده خبر لمبتدأ محذوف واقترن الجواب بالفاء ويرى الجمهور خلاف ذلك فإن لو للتمني في الآية وجملة لشربه جواب لقسم مقدر أو مستأنفه أو لو شرطية حذف جواب وراحة في البيت معطوف على قتل وجواب لو محذوف ٠ وقد يجيء لو فعل تعجب مقرون باللام كقول الشاعر :

فلو مت في يوم ولم آت عجزه ٠٠ بضتعفي منها امرؤ غير عاقل
لأكرم بها من ميتة ان لقيتها ٠٠ أطاعن فيها كل خرق منازل (٢)

حذف جواب لو :

يجوز حذف جواب لو إذا دل عليه دليل وقد جاء حذفه كثيرا في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى " (٣) أي لما آمنوا أو لكان هذا القرآن ـ وقوله تعالى : " لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ " (٤) ٠

أي ما ألهاكم التكاثر " وقوله تعالى : " وَلَوِ افْتَدَى بِهِ " (٥) ـ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ " (٦) ـ وقول حاتم : لو ذات سوار لطمتني ٠

---

(١) البيت يستشهد على أن جواب لو جمله اسمية على تقدير فهو راحه

(٢) البيت من الطويل لعبد الله بن الجد والشاهد لأكرم حيث وقع جواب لو فعل تعجب مقرون للام ٠

(٣) الرعد / ٣١ (٤) التكاثر / ٥٠٦ (٥) آل عمران / ٩١

(٦) النساء / ٧٨

حذف شرط لو

ورد في الأساليب العربية حذف فعل الشرط وبقاء معموله بعد لو كثيرا كما في قوله تعالى :

"قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ" (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم (التمس ولو خاتما من حديد) وقوله تعالى :

"وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ" (٢) على رأى من يجعل المصدر المؤول فاعلا لفعل محذوف .

وعلى ذلك فيجوز حذف فعل الشرط بعد لو إذا دل عليه دليل ، ويكون واجبا إذا حذف فعل الشرط وحده ووجد مفسره بعد معموله ، وقد يحذف بلا مفسر ، وذلك إذا كان فعل الشرط كان أو يكون فهو مطرد معها كثير ، ويرى الكوفيون جواز حذفه بدون مفسر مثل ولو أنهم صبروا . أي ثبت صبرهم .

حذف الشرط والجواب :

قد اجتمع في بعض الأساليب العربية حذف جملة الجواب والشرط وحده بدون مرفوعه ووجد في بعضها حذف الجملتين معا كما في قوله صلى الله عليه وسلم : التمس ولو خاتما من حديد : فإن التقدير : ولو يكون الملتمس خاتما من حديد فالتمسه وقول الشاعر :

إن يكن طبك الدلال فلو . . في سالف الدهر والسنين الخوالي

---

(١) الاسراء / ١٠٠ (٢) النساء / ٦٦

اذ التقدير :

فلد كان الدلال فى سالف الدهر والسنين الخوالى لاحتملناه ٠

موازنــــة بين لو وان الشــــرطيتين

١ـ لـو تفيد التعليق فى الماضى ،وتدل امتناع شرطها وجوابها

ب ـ وهى موضوعه لشرط محتمل فى الماضى مع القطع بصدقه وعدم الجزاء ،

وتستعمل للمستقبل قليلا وقد تفيد استمرار الجوا ب وتحققه ٠

جـ ـ لاتجزم ولو كان التعليق فى المستقبل ،وجوابها لا يكون إلا لفظا

ومعنى أو معنى فقط ٠

د ـ يليها إن المشددة ومعمولاها ٠

أمــا إن فتفيد التعليق فى المستقبل بدون دلاله على امتنـــاع

ولا ثبــــوت ٠

ب ـ وهى موضوع لشرط محتمل الوقوع فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه

فيه او عدم الوقوع ٠

جـ ـ قد تستعمل للتعليق فى الماضى ، والغالب حينئذ ان يـــكون

شرطها لفظ كان ان كان قميصه وقد تأتى خلاف ذلك ٠

د ـ قد تستعمل إن مع تحقق وقوع الجواب كما أن لو كذلك ،والمقصد من

ذلك التعميم ٠

ص ـ ان تعمل الجزم فى الشرط والجواب ،وجوابها مجزوم لفظا أو محلا

أو مقترنا بالفاء ولا يليها أن المشددة ومعمولاها بخـــلاف لـــو .

أســـئلة

س ١ أ ـ ما معنى أو التى للتعليق فى المستقبل ؟ وما الذى يشبهها إذا ؟ مثـــل .

ب ـ ما مدخولها ؟ وما رأى ابن الحاج وابن الناظم ؟ وما دليلهما ؟ وبم رد الجمهور عليهما ؟

جـ ـ ما شروط مجيئها للتعليق فى المستقبل ؟ وما القصد مــن هذا التعليق .

د ـ محمد ولو كثر ماله بخيل " أعرب هذا المثال مبينا آراء العلماء فيه .

هـ ـ اذكر أوجه " لو " الشرطيه مع التمثيل والتوجيـه .

س ٢ أ ـ هو وض خطوط رئيسية الفرق بين لو الامتناعيه والتى للتعليق فى المستقبل .

ب ـ بين مايلى لو الشرطيه مع ذكر الشواهد والأمثلة مع التوجيه

جـ ـ اختلف العلماء فى تخريج الجمله الاسمية إذا وليت لو ، وضح ذلك ورجح ما تختار .

د ـ بين موضع أن وصلتها بعد لو ، واذكر آراء النحاه فى ذلك

تابع الأســـــئلة

هـ — أوضح رأى الكوفيين ، وهل توافق عليه ؟ ولماذا ؟

س٣ أ — ما الواجب فى خبر أن بعد لو ؟ وما رأى ابن الحاجب ذلك؟ وضح ومثل .

ب — بين ما يراه الجمهور فى القضيه السابقه ، وما استدلوا ؟

جـ — هل تجزم لو الشرطيه ؟ ولماذا ؟ ومارأى الجمهور وغيره فى ذلك ؟ .

د — بين حكم اقتران جواب لو باللام مع الاستشهاد والتمثيل .

هـ — هل يكون جوابها جمله اسمية . اعرض الآراء فى ذلك ومـــا تختاره مع التوجه .

س٤ أ — اذكر ما يفيد جواب جواب لو ، وحذف شرطها مع التمثيل .

ب — مثل لحذف الشرط والجواب ، واذكر التقدير فى كل ما تأتى به .

جـ — بين فى ايجاز بين لو وان الشرطيتين مع التوجيه والتمثيل .

د — علام استشهد النحاه بهذه الابيات :

لو كان قتل ياسلام فراحـــه .:. لكن فررت مخافه أن أوسرا

تعد بالأعناق أو تلويـــــها .:. وتشتكى لو أننا نشكيهـــا

لو أن حيا مدرك الفـــلاح .:. ادركه ملاعب الرمـــاح

أمَّــــــا

أمـا : فى الأساليب العربية نجد أنها تفيد أن ما بعدهـــا محقق الحصول ، وأنه واقع لا محالة والفاء تفارقها ، ولا تذكر إلا مردوفة بأخرى مثلها ، معطوفة عليها . لذا قال العلامة الأشمونى (١) : أما حرف بسيط فيه معنى الشرط ، والتفصيل والتوكيـــد .

أما الشرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها ، ولا تصلح أن تكون للعطف ، لوقوعها بين المبتدأ والخبر فى قوله تعالى : "فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" (٢) ولا أن تكون زائدة ، لأنه لا يصح الاستغناء عنها فى السعة استقلالا ، فلما لم تصلح للعطف ولا للزيادة تعين أن تكون فاء الجزاء وأما للشرط وفى ذلك يقول ابن مالك :

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِن شَىْءٍ وَفَـا .. لِتِلْوِتِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَـا

وأما : تفيد الشرط بطريق النيابة عن أداة الشرط لا بطريق الوضع ، لأن فعل الشرط لا يباشرها ، وهى ملازمة للفاء قال الجمهور : إنها مفيدة للشرط بطريق النيابه عن أداة شرط وفعل شرط يقدر من مادة الكون العام ، وهى نائبه عن : مهما يكن من شىء

(١) انظر شرح الاشمونى ٤/ ٤٤ والتصريح ٢/ ٢٦٠

(٢) البقرة / ٢٦

ويكن تامه ، وفاعلها خبر يرجع على مهما أو ناقصه اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لمهما .

والجواب بعدها محقق الوقوع مثل أما العلم فنافع وأما الجهل فضار وتلزم الفاء إلا لقول قد طرح استغناء عنه بالقول فيجب حذفها معه نحو قوله تعالى : "فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ"(١) أي فيقال لهم أكفرتم ، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ .. ولكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ(٢)

أو مذور نحو ما خرّج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم : أما بَعْدَ ما بَالُ رِجَالٍ وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحق والعمرة طافوا طوافا واحدا .

رأي الرضي :

يرى الرضي وجماعة من النحويين أن إفادتها الشرط بطريق الوضع لا عن طريق النيابة ، فهي عنده موضوعه لشيئين : لتفصيل مجمل ، واستلزام شيء لشيء وما بعدها يلزمه حكم من الأحكام ففي قوله تعالى : "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ"(٣) اليتيم ملزوم ، وعدم القهر لازم ، أي ينبغي أن

(١) آل عمران / ١٠٦

(٢) البيت من الطويل للحارث بن خالد بن العاص والشاهد فيه حذف الفاء في جواب أما للضرورة .

(٣) الضحى / ٩

يكون عدم القهر لازما لليتيم ، ففيها معنى الشرط لهذا الاستلزام ، وهى بمعنى أن وحذف شرطها للاختصار والتخفيف ، وأيضا ليقوم الملزوم حقيقة مقام الملزوم فى الكلام ، وهو الشرط فأصل أما محمد فقائم أما يكن من شئ محمد قائم أى أن يكن يقع شئ فى الدنيا يقع قيام محمد . فحذفوا الشرط يكن من شئ ، وأقيم مقامه الملزوم (محمد) والفاء بين المبتدأ والخبر كما كانت بين الشرط والجواب ، فحذف الشرط تخفيفا ولقيام الملزوم مكانه ورأى العلامة الرضى بهذا التصوير جيد ، وقوى وإليه يميل المحققون .

والشرط فى أمّا ليس على الأصل فى الشرط من وقوع الجزاء فى حالة دون أخرى ، وإنما يقصد به أن الجزاء واقع لا محالة ، ولكن لوحظ هذا المقدر فأخذ صورة الشرط والجزاء إيفاء بحق القواعد ، وطردا لأسلوب الشرط على وتيرة واحدة .

ولا تجزم كان : فهى مع افادتها الشرط لا تعمل الجزم وجملة الجواب لا محل لها ، وذلك لضعف شرطيتها لأنها بطريق النيابه ولم تعمل الجزم فى الجواب ، لأنها لم تعمل فى الشرط بسبب حذفه فضعفت عن العمل فى الجواب .

الخلاصة أن (أمّا) تفيد الشرط بطريق النيابة أو الوضع وهذا أحد معانيها الثلاثة .

المعنى الثاني : افادتها التوكيد .

والمراد بذلك تحقيق وقوع الجواب ، وافادة أنه حاصل وواقع لا محاله وقد ذكره[1] الزمخشري فقال : أما حرف يعطي الكلام فضل أ،زيادة توكيد . تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب .

وزعم أن التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر (أما) بمهما يكن من شيء ، وهذا التفسير مفيد فائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط ، والمعنى : مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيد من الذهاب ، فانه بصدد الذهاب لا محاله ، وهذا تفسير الطيبي .[2]

المعنى الثالث : التفصيل

والمراد ، تفصيل أمر مجمل بأشياء متعدد ، وهذا من استقراء مواضعها حيث عطف مثلها عليها نحو : فأَمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ ، وأما السَّائِلَ فلا تَنْهَرْ[3] وقوله تعالى : فأمَّا مَنْ أعطَى واتَّقَى وصَدَّقَ بالحُسنَى[4] الآيات الثلاث . وقوله تعالى : أما السَّفِينَةُ فكانَتْ لِمَسَاكِين - وأما الغُلَامُ ، وأما الجِدارُ[5]) الآيات . وقوله تعالى : هُوَ الَّذِي أنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ[6] الآيه وقسيمين في المعنى قوله تعالى : والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ الخ الآية .

(١) ، (٢) شرح التصريح ٢ ص ٢/٢٦١
(٣) الضحى / ٩ ، ١٠ (٤) الليل / ٥ (٥) الكهف / ٧٩ ، ...
(٦) آل عمران / ٧

وهذا المعنى أي التفصيل غالب فيها لا لازم ، فقد يفارقها وتستعمل مجردة منه ، مثل : أما زيد فمنطلق ، وقول الخطيب أو المؤلف : أما بعد . فإنه لا معنى للتفصيل فيهما هذا مذهب الجمهور ، وبعضهم يقول : إنها للتفصيل دائما ، وهذا لا يحدث إلا بتكلف وتعسف في التقدير بأن يقال : إن قسيم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وهذا كلام يتكلم به إذا حصل تردد وجدال بين شخص آخر ، ونقل عن الزمخشري أنه يرى التفصيل إما لمجمل سابق أو لمتعدد في الذهن يختار منه المتكلم ما يهمه ويترك ما عداه ومنه قوله : أما بعد ، فعلى رأيه ، هي دائما للتفصيل ، ولا تحتاج إلى تقدير مجمل ، ولا تقابل والأولى مذهب الجمهور لسلامته من التكلف .

لزوم الفاء بعد أمّا :

(أما) تفيد معنى الشرط إما بطريق النيابة عن مهما وفعل الشرط كما يقول الجمهور أو بطريق الوضع كما يقول الرضي وجماعة ، واستدلوا على إفادتها معنى الشرط بلزوم الفاء بعدها .

والسر في لزوم الفاء أن شرطيتها ضعيفة ، لكونها بطريق النيابة ، فجعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها ، أو أنها كما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، فيجب أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد من الشرط ، ولما لم تعمل الجزم في الجواب وجب الإتيان بالفاء ، ليقوم مقام الجزم في الربط .

معـــنى أمّـــا :

ليس معنى (أما) كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل والمراد أن موضعها صالح لهمـا ، وهى قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط .

موضـــــع الفاء :

حقها أن تكون فى صدر الجواب ، الا أنه لما حذفت أداة الشرط وفعله وأقيمت أمّا مقامها اتصلت الفاء بأداة الشرط ، وهذا أمـــــر مستقبح ، لأن فاء الجواب لا تلى الأداة مباشرة ، ولأنه يصير التركيـب مشتملا على صورة عاطف بدون معطوف عليه فرارا من هذا القبح . وإصلاحا للفظ أخـــرت الفاء عن مكانها ، ليحصل الفصل بجزء مما بعد الفاء ، ولذا جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وتسمى الفـــــاء المزحلقه ، ولما كان القبح يزول بوجود اسم واحد بينهما معفـــوا التفصل بأكثر من اسم واحد أو ما هو بمنزلته لجملة الشرط والجار والمجرور تقديرا للضرورة بعدها ، فلا يقال : أما محمد الدرس فلا يحضـــر . ولا يقع الفصل بجملة تامة إلا اذا كانت دعائيه بشرط أن يتقدمـــها فاصل غيرها (نحو : أما محمد صلى الله عليه وسلم فخاتم الأنبياء . قال تعالى : ﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾(1) ، وأما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك .

---

(1) الفجر / ١٥

الأمور التي يفصل بها بين أما والفاء :

١ـ أحدها المبتدأ كالآية السابقة .

ثانيها : الخبر نحو أما في المسجد فرجال خشع لله .

ثالثها : جملة الشرط نحو "فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ"(١) الواقعة /٨٨، ٨٩

رابعها : اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو : فأما اليتيم فلا تقهر الآيات .

خامسها : اسم منصوب لفظا أو محلا بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه . وقراءة : "وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ" بنصب ثمود على الاشتغال ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء مباشرة ، وقبل ما دخلت عليه .

سادسها : ظرف معمول لأما ، لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المحذوف نحو : أما اليوم فاني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيدا جالس ، وذلك إذا وجد مانع يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها كان أو ما أو كان العامل بعد الفاء صلة أو صفة ومعمولها قبل الموصوف ، وهذا رأى سيبويه والمازني والجمهور ، وخالفهم المبرد والفراء وابن درستويه وأبن مالك .

---

(١) الواقعة / ٨٨، ٨٩ (٢) فصلت / ١٧

أما بعد فأقول - أما بعد فأوصيكم ، أما بعد فاني أقـــول

الأرجح أن تكون بعد متعلقه بالجزاء ، والعامل فيها ما بعد الفاء ، ليبقى الشرط مطلقا ، والتقدير : مهما يكن من شيء فأقــول بعد البسمله والحمد له أو فأوصيكم - هذا إذا لم يكن هناك مانـــع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، فإن وجود المانع ، فالعامـــــل هو أما أو الفعل المحذوف (يكن من شيء) والتقدير : مهما يكن من شيء بعد البسملةوالحمد له فإني أقول ، هذا رأى الجمهور ، والفراء والمبرد والرضى يجعلون العامل هو ما بعد الفاء ، ولاغيره عندهم بالمانع في باب أما " وبعد " مبنية على الضم لتضمينه معنى المضاف إليه ، وهي ظرف زمان باعتبار التلفظ ، وظرف مكان باعتبـار الكتابه والرقم .

الغرض من أما بعد :

هو الانتقال من غرض إلى غرض ، وتقع بين كلا بين متغايريــــن بينهما مناسبه ، وأما : للتوكيد ، ولتفصيل مجمل منها الذهن أو مقابل لاحق . وبعضهم ينصب إلى بعد لفظا مثل : أما بعــد حمد الله ويحتمل أن يكون انشاءا أو اخبارا بسبق حمـــــده ، والمحمود أهل لأنْ يحمد ، فالحمد يحصل بهذه العبارة ضمنـا وقد يقال وبعد وخرجه كثير من النحاة على أن الأصل أما بعد ،

هذا لم يكن هناك مانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها كان ونحوها والا كان العامل هو فعل الشرط المحذوف اذ ما بعده . (١)

سمع : أما العبيد فذو عبيد ، وأما قريشا فأنا أفضلها . النصب فيهما وقد اختلف العلماء فى تخريج النصب فيهما :

أولا : قال بعضهم سمع فيها النصب ، وليس بعد الفاء ما يصلح للعمل ويناسب المحل وليس من مادة الكون العام فيقدر هنا فعل متعد لنصب المفعول به ، والتقدير : مهما ذكرت العبيد فالمذكـــور ذو عبيد ، ومهما ذكرت قريشا فأنا أفضلها ـ وهذا ما اختـــاره ابن هشام فى المغنى . (٢)

ثانيا : يرى بعضهم أنه لابد من تقدير فعل الشرط من مادة الكون العام ويجعل العامل ما بعد الفاء بتأويله بما يصلح للعمـــــل والتقدير أما العبيد فهو يملك ، ومن أفعل التفصيل يقدر عاملا بمعناه أيضا : أما قريشا : وأنا أفوقها أو أزيد عليها فى الفضل .

وعلى الرأى الأول يخرج مثل أما العلم فعالم ، وأما علما فعالـــم أى مهما ذكرت العلم أو علما فالمذكور عالم ، وقيل يجوز أن يـــكون مفعولا مطلقا معمولا لما بعد الفاء أو مفعولا لأجله إن كان معرفـــة وحالا ان كان منكرا ، ورجح ابن هشام الرأى الأول كما رجحه ابن مالك لأنه مطرد فى كل التراكيب دون باقى الأقوال ، إذ لايتأتى فى نحو:

(١) شرح الاشمونى حـ ٤ صـ ٤٩ (٢) المغنى حـ صـــ

أما علما فذو علم ، ولا في نحو : أما العلم فانه عالم .

أما المالُ فذو مـال - وأما الدار فلا دار لك

هنا يتعين رفع الاسم الواقع بعد أمّا ، لأنه لايوجد بعد الفاء ما يصلح للعمل ، وما قبلها لايصلح لعمل النصب ، ورفعه على أنه مبتدأ ، وذو مال خبر لمبتدأ محذوف أي فهو ذو مال نحو الجملة خبر المبتدأ ، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه في المثال الأول والرابط في المثال الثاني العموم ، لأن (لا) لاستغراق الجنس .

وهكذا ما أشبه هذين المثالين من كل تركيب كرر فيه الاسم الواقع بعد أمّا بأن أعيد ذكره بعد الفاء ، فيجب رفعه إذا لم يكن مصدرًا ولا وصفا منكرا .

حـذف أمّـا

يطرد حذف أمّا إذا كان ما بعد الفاء أمـرًا[1] أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسره نحو : "وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ"[2] - "فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا"[3] "هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ"[4] فالمنصوب مفعول به لمحذوف يفسره ما بعد الفاء .

فأن لم يكن ما بعد الفاء أمرا أو نهيا امتنع حذفها قياسا لا يقال محمدا فأكرمت على تقدير : أما وأما قولهم : " وقائله خولان فانكح فتاتهم ، وزيد فوجد فالفاء فيهما زائدة على رأى

(١) شرح الاشموني وتحقيق الصبان جـ ٤ ص ٤٩

(٢) المدثر / ٣ ، ٤ ، ٥ (٣) س/ ٥٨ (٤) ص/ ٥٧

الأخفش والفراء .

إبدال ميم أمّا الأولى يـــاء :

قد تبدل ميم أمّا الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقول الشاعر :

رأت رجلاً أيمَا إذا الشّمسُ عارضَتْ .٠. فيَضْحى وأيمَا بالعشيّ فيخصر(١)

فقد أبدل الميم ياء .

قال العلامة الاشمونى(٢) ليس من أقسام أمّا التى فى قوله تعالى :

أمّاذَا كنتُم تَعمَلُون(٣) ولا التى فى قول الشاعر :

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ .٠. فإن قومى لم تأكلهم الضبع(٤)

بل هى فيهما كلمتان : فى الآية : أم المنقطعه التى للاضراب

على رأى الكوفين والبصريون لايسمون التى للاضراب لا متصله ولا

منقطعه ،وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم ،وفى البيـــت

هى المصدرية ،وما الزائـــدة .

---

(١) البيت من الطويل لعمر بن ربيعه والشاهد فيه كما فى الشرح

(٢) شرح الاشمونى وتحقيق الصبان حـ ٤ صـ ٤٩

(٣) النمـــــــل / ٨٤

(٤)

أسـئلة

س١ أ ـ بين معنى أمّا فى الأسلوب ، والواجب بعدها من أحكام مع التمثيل .

ب ـ ما دليل إفادتها الشرط ؟ وما رأى الرضى فى ذلك ؟ وما تختاره مع التوضيح .

جـ ـ لماذا خالف الشرط فى أمّا عن غيره ؟ وما أثر هذه المخالفة ؟

د ـ لماذا لم تعمل أمّا الجزم مع إفادتها الشرط ؟ وضح ووجه .

هـ ـ بين آراء العلماء فى إفادة "أما " التفصيل ؟ وأيهما تختار مع التوجيه .

س٢ أ ـ تفيد أما التوكيد . اشرح ذلك ومثل له .

ب ـ لم لزمت الفاء بعد أما ؟ ومتى تترك ؟ مثل ووجه .

جـ ـ بين المواضع مع التمثيل والشواهد التى تحذف فيها الفاء .

د ـ أين توضع الفاء فى الكلام مع أمّا ؟ ولماذا ؟ مثل ووجه .

هـ ـ أذكر مثلا الأمور التى يفصل بها بين أمّا والفاء .

س٣ أ ـ بين رأى سيبويه والمبرد فى الفصل بالظرف المعمول لأمّا مع التمثيل .

ب ـ أما بعد فأقول . أعرب هذا المثال تفصيلا .

جـ ـ ما الغرض من قولهم أما بعد ؟ وما الحكم فيما لو أضفنا

تابع الأسئلة

بعد إلى الحمد ؟ .

د - أما المالُ فذو مال . أعرب المثال على رواية الرفع .

هـ - أما العبيد فذو عبيد بم توجه النصب في هذا المثال ؟

و - أما عالما فعالم ، وأما علما فعالم . أعرب هذين المثالين

مع التوجيه

س٤ أ - متى تحذف أما ؟ ولماذا ؟ مثل لما تذكر

ب - وبعد فأقول ؟ وجه هذا المثال وكيف تعربه .

جـ - بين الشاهد فيما يلي وأعرب ما تحته خط .

أما القتال لا قتال لديكم ∴ ولكن سيرا في عراض المواكب

رأيت رجلا أيما أن الشمس عارضت ∴ فيضحى وأيما بالعشي فيحضر

و - اذكر موقع جمله الشرط والجواب مع أما ؟ مع التوجيه والتمثيل .

لولا ولوما : أوجه استعمالها

تستعمل "لولا" في الأساليب العربية على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرف امتناع لوجود .

الثاني : أن تكون للتحضيض والعرض .

الثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم .

أولا : لولا ولوما : الامتناعية

وهي تدل على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراده ابن مالك بقوله :

لَوْلَا ولَوْمَا يَلزَمانِ الابتدا ... إذا امتناعًا بوُجُودٍ عَقَدَا

بمعنى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ، ولا زما بينهما ،

وهذه تقتضي جملتين تدخل عليها لربط امتناع مضمون الثانية بوجود مضمون الأولى ، وتسمى الجملة الأولى شرطا والثانية جوابها

نحو : لولا محمد لأكرمتك أي لولا محمد موجود لأكرمتك .

أي امتنع اكرامك لوجود محمد ، ونحو قوله تعالى : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ(١) ، امتنع الهم بالضلال لوجود فضل الله تعالى .

---

(١) النساء / ١١٣

ما تدخـــل عليه :

لا يلى لولا ولوما الامتناعية إلا اسم صريح أو مؤول من أن ومعموليها أو أن والفعل والاسم الظاهر إما صريح أو ضمير رفع متصل نحـــــو " لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ "(١) .

وسمع قليلا اتصالها بضمير جر نحو : لولاى ، لولاك ، لولاه .

والاسم المرفوع الواقع بعدها يعرب مبتدأ حذف خبره غالبا ، وقيل واجب الحذف مطلقا وذهب كثير من النحويين إلى وجوب حذف الخبر إذا كان كونا عاما ، فإن كان كونا خاصا فيجب ذكره ان لم يدل عليه دليل ، فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه .

مثال الأول لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبه على قواعد ابراهيم ، ومثال الثانى : لولا أنصار محمد لهلك و هذا رأى جيد لكثرة الشواهد عليه مثل :

لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ معتذرا ∴ ولم أكن جانى للسلم ان جنحوا (٢)

وقـــــوله :

لولا أبوك ولـــولا قبله عمـــــر ∴ ألقت إليك معدبا بالمقاليد (٣)

(١) سبأ / ٣١

(٢) البيت من البسيط والشاهد فيه انه صرح بالخبر بعد لولا ، لأنه كون خاص .

(٣) البيت لأبى عطاء السندى وهو من بحر البسيط والشاهد فيه ذكر المبتدأ بعد لولا ، لأنه كون خاص .

وقـــــوله :

فوالله لولا الله تخش عواقبـــه ٠٠ لزلزل من هذا السرير جوانبه (١)

وقولــــه تعالى : "ولَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ" (٢) بناء على أن الجـــار والمجرور فى محل رفع خـــــبر .

ويرى الكسائى : أن الاسم المرفوع بعد لولا " فاعل لفعل محذوف .

جـــــواب لولا :

ولولا ، الامتناعية لها جواب كجواب " لو " مصدرا بماض ، أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو : "لَوْلاَ أَنـــتُمْ لكُـــنَّا مُؤْمـــنِين" (٣) وقول الشاعر :

لَوْلا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لكَانَ لِــى ٠٠ مِن بَعدِ سُخطِكَ فى الرِّضَاءِ رَجَاءُ (٤)

وان كان منفيا تجرد منها غالبا نحو : "ولَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا" (٥) وقوله :

والله لولا الله ما أهتدينا ٠٠ ولا تصدقنا ولا صلينا (٦)

وقد يقترن بها المنفى كقولـــــه :

لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعنِين لَمَا ٠٠ أبقتْ نَوَاهُم لَنَا رُوحاً ولاجَسَدا (٧)

---

(١) البيت لأمرأة قالته فى أيام عمر رضى الله عنه والشاهد فيه لولا الله تخش حيث صرح بخبر المبتدأ بعد لولا ، لأنه كون خاص (٢) النساء / ٧٣

(٣) سبأ /

(٤) البيت من بحر الكامل والشاهد فيه إقتران جواب لولا باللام وهو مثبت

(٥) النور /

(٦) هذا الرجز سبق الحديث عنه والشاهد فيه مجىء جواب لولا منفيا وتجرد من اللام .

(٧) البيت من البسيط والشاهد : اقتران جواب لولا المنفى باللام .

وقد يخلو منها المثبت كقـــوله :

لولا زهير جفاني كنت معتذرا ... ولم أكن جانحا للسلم ان جنحوا (١)

وقـــوله :

وكم موطنٍ لولاىَ طِحت كما هَوَى ... بأجرامه من قنة النيق منهوى (٢)

حـــذف جواب لولا :

واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه كما فى قوله تعالى: "ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم" (٣) أى لعاجلكم بالعقوبة . وقـــوله تعالى : "ولولا رجال مؤمنون" (٤) أى لأذن لكم فى دخول مكة مقاتلين .

ثانيا : لولا ولوما : التحضيضية

الاستعمال والوجه الثانى من أوجه استعمال لولا أن تكون للتحضيض أو العرض .

والتحضيض : الطلب بازعاج وشدة والعرض : الطلب بلين ورفق وتأدب فتختص بالدخول على الجمل الفعليه أو ما فى تأويله وهو الماضى لفظـــا المستقبل . معنى نحو "لولا أنزل علينا الملائكة" (٥) ويشارك لولا ولومـــا هلّا وألا المؤازره لها ، وألا بالتخفيف ونحو "لوما تأتينا بالملائكة" (٦)

(١) ســـبق الحديث عنه .
(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه مجىء جواب لولا مجردا من اللام وهو مثبت .
(٣) النور / ١٠ (٤) الفتح / ٢٥ (٥) الفرقان / ٢١ (٦) الحجر / ٧

ونحو : "أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ"(١) وينصب المضارع المقرون بفاء السببيه جوابا لها كما فى قوله تعالى : "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ"(٢) أى لولا اخرتنى ، فالماضى مستقبل معنى ولولا هنا للعرض . وفى لولا ولاما الامتناعيه يقول ابن مالك :

وَبِهِما التَّحْضِيضَ مِزْ وهَلَّا ٠٠ أَلَّا أَلَا وأَوْلِيَنْهَا الفِعْلَا .

أن أولينهما المضارع نحو : لولا تستغفرون الله .

وقد يلى هذه الأدوات اسم بفعل مضمر علق أو بظاهر مؤخر نحو : هلا تجارة تحصلها أى تحصل تجارة تحصلها ، فتجارة علق بفعل مضمره على أنها مفعول له ، ونحو : هلا زيدا تضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده ، لانه مفرغ له .

ثالثا : لولا ولوما تفيدان التوبيخ والتنديم

الاستعمال والوجه الثالث من أوجه استعمالهما أن تفيدا التوبيخ والتنديم .

والتوبيخ : هو اللوم على ترك الفعل فيما مضى .

والتنديم : هو الايقاع فى الندم وهما متلازمان لاينفصلان .

ويختصان بالماضى أو ما فى تأويله ظاهرا أو مضمرا نحو : "لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ"(٣) ونحو "فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً"(٤).

(١) التوبة / ١٣ (٢) المنافقون / ١٠ (٣) النور / ١٣ (٤) الاحقاف / ٢٨

ونحو قـــوله :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ... بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا (١)

أى لو لا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وتعدون على حكاية الحال ونحو قول الاخـر :

أتيت بعبد الله فى القد موثقا ... فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر (٢)

أى : فهلا أسرت سعيدا .

والثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبره ، فيقدر المضـــمر كان الشاهد فيه كقوله : ..

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... إلى فهلا نفس ليلى شفيعها (٣)

أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها (٤) ، فحذف الفعل بعد لولا ووليت المعمول بفعل محذوف يفسر بما بعده أو غير مفسر كما سبق .

---

(١) البيت من الطويل لجرير والشاهد لولا الكمى حيث نصب بالفعل المقدر بعد لولا أى لولا يعدون الكمى .

(٢) البيت من الطويل والشاهد منه فهلا سعيدا حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل .

(٣) الشاهد فيه : هلا نفس ليلى حيث حذف الفعل بعد هـــــلا التى للتحضيض .

(٤) شرح الاشمونى حـ ٤ ص ٥٠ ، ٥١

الفصل بين لولا والفعل :

الاصل أن يلى لولا الفعل المحضض عليه ، أو الموبخ على تركه ، وقد تفصل من الفعل باسم معمول للفعل المذكور وذلك إذا كان ظرفا نحو لولا يوم الثلاثاء تذاكر أو ذاكرت ، وجاء غير ظرفى على رأى الكوفيين نحو : لولا الله ترقب أو راقبت وقد جاء فى القرآن الكريم فصلها بإذ وبإذا ، وبالجملة الشرطية نحو : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾(١) ـ ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا﴾(٢) ـ والفصل بإذا وبالجملة الشرطية ففى قوله تعالى :

﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ ، فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أى فلولا ترجعون الروح .

حقيقة لولا :

اتفق النحاة على أن لولا كلمة واحدة لا كلمتان ، وهى عند البصريين حرف بسيط موضوع من أول الأمر للدلالة على الامتناع أو التحضيض ، وذهب الكسائى إلا أنها حرف مركب من "لو" مع "لا" و"ما" ، فلو شرطية وما نافية وعنده الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية فاعل لفعل محذوف كما أن هلَّا مركبة من "هل" و"لا" ، وألَّا يجوز أن تكون هلَّا فأبدل من الهاء همزة ، وقد تأتى لولا غير مفهمة التحضيض كقول الشاعر :

أَنتَ المباركُ والميمونُ سيرتُه ... لَوْلَا تقوِّمُ دَرْءَ القومِ لاختلفوا

---

(١) النور / ١٦ (٢) الانعام / ٤٣ (٣) الواقعة / ٨٣ ، ٨٧

قال العلامة الأشموني (١) نحو "لولم" أي "لولم تقم" ويجوز أن تجعل فيه لولا الامتناعية ، والفعل صله لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدي .

ومثل البيت السابق قول الجموح .

لا در درك إني قد رميتهم ... لولا صددت ولا عذرى لمحدود

فلولا هنا غير تحضيضه أو امتناعيه مع تقدير أن قبل الفعل ، وجوابها محذوف أي لقتلتهم واعلم أن المشهور من أدوات (٢) التحضيض أربعة هي : لولا ، لوما ، هلّا ، ألّا ، وألا بالتخفيف للعرض ، وقد تأتي للتحضيض أيضا وهي تشارك لولا ولوما في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معنا هنّ .

---

(١) ، (٢) شرح الأشموني ٥٢/٤

أسـئلة

س١ أ- ما أوجه استعمال لولا ولوما في الكلام ؟ مثل لما تقول .

ب- ما معنى لو الامتناعية ؟ وماذا تقتضيه ؟ مثل واستشهد .

جـ- بين اختصاصها ؟ وما حكم الاسم الواقع بعدها ؟ مع الاستشهاد .

د- أوضح أنواع جواب لولا مع التمثيل .

س٢ أ- متى يجوز حذف جواب لولا ؟ مثل لما ذكرت .

ب- لولا : تكون للتحضيض أو العرض : بين بالمثال معنى ذلك .

جـ- كيف تفيد لولا التوبيخ والتنديم ؟ اذكر الشواهد المؤيدة لذلك .

د- هل يجوز الفصل بين لولا والفعل ؟ بين آراء العلماء في ذلك .

هـ- متى يحذف الفعل بعد لولا ؟ وضح ذلك ومثل لما تقول .

و- بين حقيقة " لولا " وما تختار مع التوجيه .

ز- بين الشاهد في هذا البيت .

أنت المبارك والميمون مسيرته ٠٠ لولا تقوم درء القوم لاختلفوا

باب العـــدد

العدد : بوزن سبب وطلل بفك الادغام فى اللغة : اسم للمعدود ومنه قوله تعالى : "فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا" (١) وأما العد بالتشديد فهو مصدر عده يعده مثل شده يشده وقال تعالى : "لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا" (٢)

وأما العدد فى اصطلاح النحاة : فهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى أى الصغرى : واحد . والعليا أى الكبرى ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان هو المطلوب . ومن ثم قيل : الواحد ليس بعدد ، لأنه لاحاشية له سفلى حتى تضم مع العليا ، ولكن المراد من العدد هنا : الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (٣)

وللعدد مباحث : من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث التمييز ، ومن حيث صياغة اسم فاعل منه ، ومن حيث استعماله فى الأسلوب . وإليك الحديث عن كل حالة على حده

(١) الكهف / ١١

(٢) مريم / ٩٤

(٣) شرح الاشمونى ٤ / ٦٦

أولا : من حيث التذكير والتأنيث

الاول : العدد : الواحد والاثنان : وهما يخالفان الثلاثة والعشرة في حكمين :

أحدهما : أنهما مذكران مع المذكر نحو واحد ، اثنان ويؤنثان مع المؤنث نحو واحدة واثنتان . مفردان كما سبق أو مركبان كأحد عشر واثنا عشر أو معطوف عليهما نحو واحد وعشرون واثنان وعشرون واثنتان وعشرون .

والثاني : أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود ، لا على طريق الاضافه بأن يقال : واحد رجل واثنا رجلين ، ولا على طريق الوصف بأن نقول : رجل واحد ، رجلان اثنان لأن قولك (رجل) يفيد الجنسية والوجوة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، إلا إذا أريد باسم الجنس المعدود لا الجنسية ، فان أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفا باسم العدد ومنه قوله تعالى : "وَقَالَ اللَّهُ : لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ"[1] ، فالآية مسوقه لإثبات الوحدانية [2] ونفى التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم [3] الكلام أن المراد اثبات الألهية

(١) النحل / ١٥

(٢) شرح التصريح ١ ص ٢٦٩ وأوضح المسالك ٤ / ٢٤٣

(٣) ويشترك معهما في ذلك : ما وازن فاعلا مطلقا ، والعشرة إذا ركبت ، واثنتان لغة الحجازيين وثنتان لغة بنى تميم .

وأما ماعدا الواحد والاثنين من الأعداد فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا ، وذلك لأن قولك (ثلاثة) يفيد العدة دون الجنس ، وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة ، فان قصد الافادتين جمعت بين الكلمتين .

الثاني : (العدد من ثلاثة الى عشـــرة المفردة)

اعلم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما له ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن يقصد بها العدد المطلق : وجب في هـذه الحالة أن تأتي باللفظ مقرونا بالتاء ، لأنها على هذا وضعت ، وتمتنع من الصرف ، للعلمية والتأنيث فيقول : ثلاثة نصف ستة ، وتقول : ستة ضعف ثلاثة ، ونقول : تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة) .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منهما المعدود ، ولكنك لا تذكـــر المعدود ، وله في هذه الحالة وجهان :

الاولى : أن تأتي بها كما ذكرت المعدود ، فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر نقول : (صمت)خمسه ، وأنت تريد أياما وتقول ذاكرات أربعا وأنت تقصد ليالي وهو الأفصح .

الثاني : أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث فتقول (صمت خمساً) وتريد الأيام ، وتقول : سهرت أربعة ، وتريد الليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف .

"من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال ".

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود مع العدد له صورتان :

الأولى : أن تذكر العدد و تضيفه إلى المعدود وهنا يجب مخالفة العدد للمعدود تذكيرا تأنيثا فتقول ثلاثة رجال ، وخمس نساء قال تعالى : "سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا"(1)

الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد نحو رجال خمس ، وليال عشر . وهذه الصورة يجوز أن تطبق فيها قاعدتين الأولى : قاعدة العدد مع المعدود وهي مخالفة العدد للمعدود تذكيرا وتأنيثا فتقول عندي رجال ثلاثة ، وعندي فتيان ثلاث . بالمخالفة بالتاء مع المذكر وعدمها مع المؤنث .

والثانية : أن تطبق قاعدة الصفة مع الموصوف ، وهي تقتضي(2) المطابقة مع المذكر ومع المؤنث .

فتقول : عندي طلاب ثلاث ، وعندي فتيان ثلاثة)

(1) الحاقة /٧

(2) عدة السالك جـ ٤ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

لماذا لزمت التاء مع المذكر وتركها مع المؤنث :

ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى الثلاثة والعشرة وما بينهما فى المذكرين : وهو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقه وزمرة ، أمة فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا فى الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا :

ثلاثة رجال ، فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بدلا من حذف التاء منها فقالوا ثلاث اماء ، وثلاث جوار . وهكذا . (١)

ألفاظ العدد وأضربها فى الاستعمال :

أعلم أن أى ألفاظ العدد بالنظر الى الاستعمال على أربعة أضرب:

الضرب الأول : العدد المفرد وهو عشرة ألفاظ . واحد ، اثنان ، عشرون ثلاثون ، أربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، تسعون .

الضرب الثانى : العدد المركب وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر ، أثنا عشر ، ثلاثة عشر ، أربعة عشر ، خمسة عشر ، ست عشر إلى تسعة عشر .

الضرب الثالث : العدد المضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ : مائة ، ألف ثلاث ، أربع ، خمس ، ستة ، سبع ، ثمانية ، تسع ، عشر " .

(١) أوضح المسالك جـ ٤ صـ ٢٤٣ حاشية رقم ١ .

الضرب الرابع : العدد المعطوف : وهو واحد وعشرون الى تسعة وتسعون (١)

ما ينظر فيه للتذكير والتأنيث :

وعلى ثلاثة نقول إن العدد من ثلاثة إلى عشرة المفرد يخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا فالتأنيث هنا بترك التاء والتذكير بالتاء تقول :أملك عشرة كتب ،وتسع كراسات لأنّ المعدود أولا مذكر فأنث العدد بالتاء ،والثاني مؤنث فذكرت المعدود بترك التاء وهكذا ويعتبر التذكير والتأنيث مع الجمع بحال مفردة فلذلك تقول ثلاثة أصطبلات ،وثلاثة حمامات بالتاء فيها اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بتركها اعتبارا خلافا للبصريين والكسائي حيث أجازوا مراعاة حال أيهما شئت : حال المفرد وحال الجمع وعلى ذلك تقول ثلاثة حامات وثلاث حمامات بمراعاة حال المفرد أولا وحال الجمع ثانيا ،وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون الجمع .

وهذا يتصور في جمع يخالف مفردة في التذكير والتأنيث ،وهذا يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفردة مذكر لا يعقل ،فان اتفق المفرد والجمع في التأنيث نحو : سحابة وسحابات وهذا لا يقتضي خلاف ما اقتضاه مفرده .

(١) شرح التصريح جـ ٢ ص ٢٧٠

أما المفرد : فلا ينظر إلى حال لفظه حتى يقال بثلاث طلحات بترك التاء ولا حال معناه حتى يقال ثلاث أشخص ، بتركها تريد نسوه بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فتعكس حكمه في العدد فكما نقول " طلحة حضر ، وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول : ثلاثة أشخص بالتاء فيهما .

فأما قول ابن ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي .. ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ (1)

فضرورة ، لانه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وكان من الواجب أن يلاحظ حال مفرده وهو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به مؤنثا .

وزعم ابن مالك أن هذا جائز وأنه يجوز القياس عليه متى اتصل باللفظ ما يرجح المعنى ترجيح ، والجمهور يرى أنه لا يجوز القياس عليه .

فإن كان المعدود صفه :

فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوى لا حالها فإن كان الموصوف مذكرا أنث العدد ، وإن كان مؤنثا ذكر العدد وهكذا قال تعالى : " فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا " (2) بترك التاء لأن الموصوف

(1) البيت من الطويل والشاهد فيه كما ذكرنا في الشرح .
(2) الانعام / ١٦٠

مؤنث أى عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك الاعتبار لقال عشرة بالتاء ، لأن المثل مذكر وهو مفرد الأمثال ، وتقدم أن الجمع ينظر فيه إلى مفرده ، وتقول عندى ثلاثة ربعات بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها ان قدرت نساء لأن ربعة فى الأصل اسم ثم استعملت فى الصفة بوصف بها المذكر والمؤنث ، والعرب تقول : ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا ذكورا ، لأن الدابه صفه فى الأصل وهى كل ما يدب على الأرض صفه فى الأصل ثم غلبت عليها الاسمية فكأنهم قالوا ثلاثة أحمرة دواب ، كما سمع من كلام العرب " ثلاث دواب ذكور " بترك التاء ، لأنهم أجروا الدابه مجرى الاسم الجامد نظرا إلى الحال ، فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابه اسما .[1] [2]

وان كان المعدود اسم جمع [3] أو اسم جنس نحو : قوم ، غنم فالمعتبر فى التذكير والتأنيث فيهما حالهما مع الضمير الذى يعود عليهما ، فان كان اسم الجنس يعود إليه مذكرا لاغير اعتبرته مذكرا

(١) أوضح المسالك جـ ٤ صـ ٢٥٢

(٢) شرح التصريح ٢/٢٧٢

(٣) اسم الجمع : ما دل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبا ، وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظه ومثالـه : رهط ، قوم ، ذود ، ركب ، صحب ، سفر .

وجئت معه بالعدد مقرونا بالتاء نحو الرطب ، والقمح ، وان وجدت الضمير يعود إليه مؤنثا لاغير اخبرته مؤنثا وجئت معه باسم العدد مذكرا من غير تاء مثل البط ، وان وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا فى أحيان أخرى كان ذا وجهين ، وساغ له مراعاة ذلك وإن اخبرته مذكرا جئت بالعدد مؤنثا والعكس صحيح مثل البقر" فإن الضمير تدعا وإليه مذكرا فى قراءة الجماعة (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا)(١)(٢) وعاد إليه مؤنثا فى القراءة الأخرى (تشابهت)

وكذلك حكم اسم الجمع " فما عاد عليه الضمير مذكرا مثل قوم ، رهط ، نفر يؤنث له العدد بالتاء أو مؤنثا مثل " ابل خيل " ، ونسوة فيذكر له العدد بالتاء ومن جائز التذكير بقر وغنم فيجوز فيه الأمران التذكير والتأنيث تقول : ثلاث من البقر أو ثلاثة من البقر وثلاث من البط ، ثلاثة من الرطب ، وتقول ثلاث من الغنم " بترك التاء ، لأنك تقول غنم كثيرة بالتأنيث .(٢)

ومحل ما سبق مع اسم الجنس واسم الجمع بما اذا لم يفصل بينهما بوصف يدل على المعنى المراد بالا يذكر وصف أصلا كما مثلنا ، فان ذكر وصف وجئ به بين العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد ، فان كان مذكرا أنثت له العدد نحو ثلاثة ذكور من البط وإن كان مؤنثا ذكر من العدد مثل ثلاث سنبلات من القمح .

---

(١) اسم الجنس : ما دل على الحقيقة ، وليس له مفرد مثل غنم ، بط ، ترك ، عرب .

(٢) البقرة / ٧٠

تميز العدد الثلاثة والعشرة وما بينهما :

أولا : علمت مما سبق أن الواحد والاثنين سواء أكانا مذكرين أم مؤنثين واحدة ، اثنتان لايحتاجان إلى تميز ، لأنهما يفيدان العدة والجنس إلا أن قصد باسم الجنس المعدود فيأتى موصوفا باسم العدد ومنه قوله تعالى : "وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ"(1). النحل / ٥١

ثانيا : وما تميز العدد من ثلاثة إلى عشرة المفردة وما بينهما فيكون التميز جمعا مكسرا من أبنية القله مجرورا نحو ثلاثة أفلس ، وسبعة أبحر ، ليطابق العدد المعدود لفظا ، وأبنية القلة ليتطابقا معنى وثلاثة أحمال ، وتسعة حبيبة ، وعشرة أرغفه ، وهذه من العدد المضاف .

وقد مرّ أن ألفاظه عشرة وهو نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتميزه جمع مجرور مكسر من أبنيه القله ، وقد يتخلف كل من هذه الأمور فيضاف للمفرد ، وذلك إن كان مائه نحو ثلاث مائه ، وتسع مائة .

وشذ جمعه فى الضرورة كقول الشاعر :

---

(1) النحل / ٥١

ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ (١)

ويضاف لجمع التصحيح وذلك فى ثلاث مسائل :

أحدها : أن يهمل تكسير الكلمه نحو "سَبْعَ سَمٰوَاتٍ" (٢) وخمس صلوات ، "وسَبْعَ بَقَرَاتٍ" (٣)

والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو "سَبْعَ سُنْبُلاتٍ" (٤) فإنه فى التنزيل مجاور سبع بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز بقلة سعائد .

ويضاف لجمع الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يهمل بناء القله نحو ثلاث جوار ، وأربعة رجال ، وخمسة دراهم .

والثانية : أن يكون له بناء قله ، ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزله المعدوم .

فالأول نحو : "ثَلاثَةَ قُرُوءٍ" (٥) ، فان جمع قَرء بالفتح على أقراء شاذ ،

والثاني نحو : شسوع فإن أشساعا قليل الإستعمال ، نعم إن جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء يطلق على الطهر

(١) البيت من الطويل للفرزدق والشاهد فيه : ثلاث مِئِين حيث جمع المائه وكان حقه أن يقال : ثلاث مائة للضرورة .

(٢) البقرة / ٢٩ (٣) يوسف / ٤٣ (٤) يوسف / ٤٣

(٥) البقرة / ٢٢٨

والحيض ،والشسع : أحد سهور النعل(١)

النوع الثاني : من الأعداد التي تضاف إلى المعدود : المائه والالف ومشتقاتهما وحقها أن يضافا إلى المفرد نحو :مائة عام ، ومائه سنة ،وألف سنه .

وقد تضاف (المائة) إلى جمع كقراءة حمزة والكسائي (ثلاثَ مائةِ سنينَ)(٢) .

وقد تميز بمفرد منصوب كقول الشاعر وهو الربيع للفزاري(٣)

إذا بَلَغَ الفَتَى مائَتَين عاماً ∴ فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتاءُ

لما كان تمييز المائه والألف مفردا :

قال العلامة الشيخ خالد الازهري : وحقهما أن يضافا إلى مفرد إنما كان حقهما ذلك ،لأنَّ المائه اجتمع منها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافه والأفراد ،لأنها مشتمله عليهما ،فأخذت من العشرة الخفض ،ومن العشرين الإفراد ،والألف عرض من عشرة مائة وهي تميز بمفرد مخفوض ،فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

فى الضدِّ جرِّدْ والمميِّزَ اجْرُرِ ∴ جَمعاً بلفْظِ قِلَّةٍ في الأكثرِ

ومائةً والألفَ للفردِ أضِفْ ∴ ومائةٌ بالجمعِ نَزْراً قدْ رُدِفْ

(١) البيت من الوافر للفرزدق والشاهد فيه : ما ئتين عاما ،(٢) الكهف/ ٢٥
(٣) شرح الاشموني جـ٤ ص ٦٧ والتصريح ٢ ص ٢٧٢ .

ثالثا : فان كان التميز للثلاثة والعشرة وما بينهما اسم جنس كشجر وتمر أو اسم جمع كقوم ورهط خفض بمن تقول : ثَلَاثَةٌ من التمر ، وعشرة من القوم قال تعالى : "فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ"(١) وقد يخفض باضافه العدد نحو : "وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ"(٢) وفى الحديث (لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَة" وقال الشاعر وهو الحطيئه :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلَاثُ ذَوْدٍ ∴ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

فقد أضاف العدد إلى معدوده فى قوله "ثلاث ذود" ، والبيت من الوافر .

واسم الجنس كقول جندل بن المثنى :

كأن خصييه من التدلدل ∴ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل .

والخفض بالإضافة "كثنتا حنظل" قليل ، وقيل يقتصر على ما سمع .

ثالثا : العدد المركـــــب :

وهو ما ركب من النيّف والمراد منه التسعه فما دونها من ناف ينوف إذا زاد وفى الصحاح كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى وقال أبو زيد : ما بين الواحد إلى تســـعة فهو نيف فالواحدة والواحد والاثنان والاثنتان يوافقان المعدود كما سبق ، والثلاثة والتسعه وما بينهما على خلاف القياس يذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر ، ويركب النيف مع العشرة التى ترجع بها إلى القياس تذكيرا مع المذكر وتأنيثا مع المؤنث ، رجوعا إلى الأصل لئلا يجمع بين علامتى

) الذدد من الإبل ما بين الثلاثه الى العشرة وهى مؤنثه ولا واحد لها من لفظها . (١) البقرة / ٢٦٠ (٢) النمل / ٤٨

تأنيث .

اعـــرابـه :

تبنى الجميع على فتح الجزئين إلا اثنين واثنتين فتعربها إعراب المثنى ، وإلا ثمانى فلك فتح الياء ، وإسكانها ، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ، ومع فتحها تقول فيها ثمانيَ بفتح الياء ، وثمانيْ بإسكانها ، وثمانٍ بحذف الياء مع كسر النون ، وثمانَ بالحذف مع فتح النون وإنما بنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح ، لتعادل خفته ثقل التركيب أما بناء الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما بناء الثانية ، فلتضمنها حرف العطف ، وقيل لوقوعها موقع التنوين ، وإعراب اثنين واثنان إعراب المثنى ، لوقوع ما بعدها موقع النون ، وليسا مضافين للعقد وقبل بإضافتها إليه ، والعقد مبنى لتضمن معنى حرف العطف .

لفـظ عشْـرة :

إذا كانت مختومة بالتاء سكنت شينها فى لغة الحجازين كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة ، وكسرتها فى لغة أكثر بنى تميم وبعضهم : يفتحها إبقاء لها على أصلها من الفتح كقراءة يزيد بن القعقاع " فانفجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عيناً "[1] .

تقول : عندى أحد عشر كتابا ، واحدى عشرة امرأة "إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثنَا عَشَرَ شَهْرًا"[2] ، واثنتا عشرة عينا فالجزءان على القياس تذكيرا

(١) البقرة / ٦٠ (٢) التوبة / ٣٦

وتأنيثا ، وتقول : ثلاثة عشر كتابا ، وخمس عشرة كراسة وسبعة عشر قلما ، وتسع عشرة ليلة . فالجزء الأول من ثلاثة إلى تسعة يخالف المعدود فى التذكير كما ترى والجزء الثانى (عشرة) توافق المعدود فيهما .

٢ـ تمييز العدد المركب :

لعلك لاحظت من الأمثلة السابقة أن تميز العدد المركب يكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر قلما ، إحدى عشرة جارية ، وثلاث عشرة حجرة ، وتسعه عشر رجلا فالتميز فى الجمع مع العدد المركب من أحد عشر إلى تسعه عشر مفرد منصوب .

قال تعالى : "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا" [(١)]

السر فى موافقه الواحد والاثنين :

قال ابن هشام [(٢)]: تقول عندى إحدى عشرة أمه ، واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما فعلق صاحب التصريح [(٣)] على ذلك بقوله : بتأنيث النيف والعقد من الشالين ، وإنما جمعوا بين تأنيثين فى إحدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين ، وفى اثنتا عشرة إما لأنَّ التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لأنها زائدة للالحاق بأصبهان وقيل غير ذلك .

ألفاظ العقود :

وألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين وتعرب إعراب جمع

(٢) أوضح المسالك حـ٤ ص ٢٥٦ (٣) شرح التصريح ٢ / ٢٧٤

(١) يوسف / ٤

المذكر السالم تقول عشرون رجلا ،وخمسون امرأة ،تسعون كراسة ، وثمانون كتابا ،وأربعون سيارة وشاهدت عشرين طائرة ،وسلمت على ثلاثين طالبا ، .

فتلزم ألفاظ العقود حالةواحدة مع المذكر والمؤنث والذى يميزها هو التميز .

تميز ألفاظ العقـــود :

وتميزها كتمييز العدد المركب مفردا منصوبا مثل قوله تعالى :
" وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً "(١) .

وأما قوله تعالى : " وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا "(٢) ،فأسباطا ليس بتمييز ،لأنه جمع ،وإنما هو بدل من اثنتى عشرة بدل كل من كل ، والتميز محذوف أى فرقــة ،ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان ، لأن السبط مذكر . هذا رأى البصريين وهو الحق لأنه لو كان تمييزا لقبل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث ،وتجريــد العدد أيضا .

ويرى ابن مالك : أن أسباطا مُميز ،وذكر (أمما) رجح حكم التأنيث فى أسباطا ،لكونه وصف بأمما ،كما رجح التأنيث كاعبان ومعصر ، وهذا رأى مخالف لرأيه فى شرح التسهيل (٣) أن أسباطا بدل لاتميز ، وقال الحوفى : يجوز أن يكون صفة لفرقة ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة

(١) الاعراف / ١٤٢ (٢) الاعراف / ١٦٠ (٣) شرح التسهيل جـ ٢

الصفة مقامه ، وذهب الفراء إلى جواز جمع التميز ، وهو ظاهر الاية ويشهد له أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله عنه : قضى فى ديه الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بنى مخاض وفى تميز المركب قال ابن مالك :

وَمَيِّزوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا ** مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

ويجوز فى نعت هذا التميز مراعاة اللفظ مثل عند أحد عشر درهما ظاهريا ومراعاة المعنى فيقول ظاهريه قال الشاعر :

فيها اثْنَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ** سُوداً كَخَافِيَةِ الغرابِ الأَسْحَمِ

العدد المعطوف وتميزه :

يجوز أن تعطف ألفاظ العقود على النيف وطبق الأحكام السابقة على كل جزء منهما فواحد واثنان توافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا كما سبق ، ومن ثلاثة إلى تسعة تخالفهما .

وألفاظ العقود تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، وتعرب إعراب جمع المذكر السالم والمعطوف عليه يعرب إعراب المفرد إلا اثنان واثنتان تعربان اعراب المثنى .

نحو قوله تعالى : "إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً" . وتقول : واحد وعشرون طالبا ، تسع وخمسون كراسة ، وأربعة وستون رجلا .

وتمييز العدد المعطوف والمعطوف عليه مفرد منصوب دائما كما رأيت فى الأمثله .

ولبضعه يصح حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه نحو لبثت بضعه أعوام وبضع سنين ويراد ببضعه من ثلاثة إلى تسعه .

اضافة العـدد المركب إلى مالكه وشبهه :

يجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة أن يضاف إلى مستحق العدد أى مالكه وشبهه فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيدٍ . فهذه مبتدأ وأحدعشر خبره ، وزيد مضاف إليه ، وإنما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة ، لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الاضافه تمتنع مع النون ، فكذلك تمتنع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى ، ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين معا كما يبقى مع التمييز .

وتقول اشتريت ثلاثة عشر كتاب باضافة العدد المركب إلى كتاب وهذا هو المشهور المعروف فى الاستعمال العربى .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجى ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثانى بما يقتضيه العامل كما فى بعلبك نقول : اشتريت أحدَ عشرَ زيدٍ وهذه أحدَ عشرَ زيد ، وبحثت عن أحد عشر زيد كما نقول سكنت فى بعلبك فحكى سيبويه الإعراب فى آخر الثانى كما فى بعلبك وقال : هى لغة رديئة .

وقال الأخفش حسنه ،وزعم ابن عصفور أنها الفصحى ،وإلى هذا الوجه أشار ابن مالك :

وإنْ أُضيفَ عددٌ مركَّبٌ ∴ يبقَ البِنَا وعَجزٌ قد يُعرَبُ

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الاضافى فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ،وتجر الثانى بالاضافة كما تفعل مع غلام محمد .

وهذه لغة حكاها الكوفيون عن العرب ،وحكاها الأخفش عن أبى فقعس وابن الهيثم .

نحو : ما فعلت خمسة عشرك ،وأجاز الكوفيون أيضا مع ما سبق هذا الوجه دون اضافة استدلالا بقول الراجز وهو نقيع بن طارق

كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهِ ∴ بِنْتَ ثَمانِى عَشْرَةٍ من حِجَّتِهِ

فقد أضاف فى قوله (ثمانى عشرةٍ) الأول الذى هو صدر المركب العددى إلى الثانى الذى هو عجزه من غير أن يكون العدد مضافا إلى مستحقه كما فى (خمس عشرة زيد)

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ويجعل إعرابها على النون كقوله :

لها ثنايا أربعٌ حِسانٌ ∴ وأربعٌ فثغرُها ثمانٌ ,

فهو مثل قراءة وله الجوارْ المنشآت .

صياغة العدد على وزن فاعل وفاعله

قال ابن مالك :

وصُغْ من اثنينِ فما فوقَ الى ... عَشَرةٍ كفاعِلٍ من فَعَلا ،

يجوز أن تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل للمذكر وفاعله للمؤنث كما تصوغ ذلك من فعل فتقول ضارب مثلا من ضرب وتقول ثان وثالث ورابع إلى العاشر ، والاشتقاق في العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر ولا فعل له فإن أريد به معنى فاعل فيكون له فعل ويكون مصوغا من المصدر ، وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعه ، وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا إذا صرت عاشرهم ، وهذا ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال : وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتكلم

وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعه) أ.هـ .

حكمها في التذكير والتأنيث :

اسم الفاعل من العدد يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس وهذا يتأتى من اثنين إلى عشره فيقال : ثان وثانية وثالث وثالثه وهكذا إلى عاشر وعاشره . أما واحد وواحده فانه وضع على ذلك

الحكم من أول الأمر فتقول فى المذكر واحد وفى المؤنث واحدة وهما من وحد يحد .

وتقول : رجل ثان وامرأة ثالثه وهكذا بالموافقة تذكيرا وتأنيثا .

استعمالاته على حسب المعنى :

ولك فى اسم الفاعل المصوغ من ثان إلى عاشر وما بينهما أن تستعمله بحسب المعنى على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال بالعشرة فتقول ثالث ، ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الزبيانى :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أعْوامٍ وذَا العَامُ سَابِعُ

والمعنى : وقع فى وهمى أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد سته أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع .

الوجه الثانى:

أن تستعمله مع أصله الذى صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير ، فتقول " رابع أربعة : أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة ، أى واحد من أربعة لا زائد عليها أو يجب حينئذ اضافته إلى أصله ، كما يجب اضافة البعض إلى

كله كسيد زيد ،قال الله تعالى " إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ "[١] وقال تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ[٢] المائدة / ٧٢

وزعم الأخفش وقطرب ،والكسائى وثعلب أنه يجوز اضافة الأول الى الثانى . أى الفرع إلى الأصل ، وينصبه ،فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز فى ضارب زيدا .

وزعم الناظم أن ذلك جائز فى اثنين لان له فعلا وثلاثه لافعل له .

الوجه الثالث :

أن تستعمله مع ما دون أصله الذى صيغ منه بمرتبه واحده ليفيد معنى التصير والتحويل واليه أشار الناظم .

وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا .. فَوْقُ فحُكْمَ جاعِلٍ لهُ احْكُمَا

نقول : هذا رابعٌ ثلاثةً بتنوين رابع ونصب ثلاثه ،أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى : " مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ "[٣] أى إلا هو مصيرهم أربعة ،ومصيرهم سته .

ويجوز اضافته حينئذ إلى ما دونه وإعماله بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمادة على نفى أو استفهام أو ذى خبر أو موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافه والاعمال فى جاعل ومصير ونحوها .

(١) التوبة / ٤٠ (٢) المائدة / ٧٣ (٣) المجادلة / ٧

ولا يستعمل بهذا الاستعمال "ثان" فلا يقال (ثان واحد)

ولا ثان واحدا .

وأجازه الكسائى وحكاه عن العرب : تقول : ثان واحدٍ ، وثان

واحدًا لأن له فعلا كما أن جاعلا كذلك .

الوجه الرابع :

أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا

بمصاحبة العشرة ، وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول :

حادى عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتأنيثها أيضا

على القياس أيضا وكذا تصنع فى البواقى تذكر اللفظين مع

المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث

فتقول : الجزء الخامس عشر بتذكيرهما ، والمقامة السادسة عشرة

بتأنيثهما ، والحادى أصله : الواحد نقلت الواو الى موضع

اللام حادو . قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر فتصير حادى على

وزن (عالف) وحادية (عالفة) لأنها من الوحدة .

وحكى الكسائى عن بعض العرب (واحد عشر) على الأصل فلم

يلزم القلب كل العرب .

الوجه الخامس :

ان تستعمله مع العشرة ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار

العدة فيما ذكر ، ولك فى هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الأصل : أن تأتى بأربعة ألفاظ ،أولها الوصف مركبا مع العشرة والثالث ما اشتق منه الوصف مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول الى جملة التركيب الثانى فتقول (ثالث عشر ثلاثة عشر)

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ،وتعرب الأول لزوال التركيب ،وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والنيف من الثانى ولك فى هذا الوجه وجهان :

أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالاضافه .

والوجه الثانى : أن تعرب الأول ،وتبنى الثانى ،لأنه قدر ما حذف من الثانى فيبقى البناء بحاله ،ولا يقاس على هذا الوجه لقلته .

وزعم بعضهم : أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه .

وهذا مردود ، لانه لادليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ،بخلاف ما إذا أعرب الأول ،وبعض العرب يعربه .

الوجه السادس :

أن تستعمله مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة ،فتأتى بأربعة ألفاظ ،ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول (رابع عشر ثلاثه عشر) أجاز ذلك سيبويه ،ومنعه بعضهم وتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ،ولك أن تحذف العشرة من الأول ،ولا تحذف النيف من الثانى للالباس.

الوجه السابع :

أن تستعمله مع العشرين وأخواتها فتقدمه وتعطف عليه العقد بالواو تقول : حادٍ وعشرون لا حادية وعشرون وكذا الثانى .

وأشار الى ذلك ابن مالك بقوله :

وَقبْلَ عِشرِينَ اذكُرَا ....

وبابه الفاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ .. بحالَتيه قَبْلَ واوٍ يُعتمدْ ،

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه ،ووجوب عطفها ،وكون العاطف الواو، لأنه عدد واحد والواو للجمع .

والعرب تؤرخ بالليالى لسبقها فتقول كتب لأول ليله منه أو لفوته وهو أجود من التأريخ بالأيام .

أسئلة

س ١ أ - وضح معنى العدد عند اللغويين ؟ وفى اصطلاح النحاة ؟ مع التمثيل .

ب - بين حكم الواحد والإثنين من حيث العدد والتميز مع التوجيه

جـ - أذكر حكم العدد من ثلاثة إلى العشرة من حيث التذكير والتأنيث والتميز ؟ مثل .

د - أوضح ما ينظر فيه للتذكير والتأنيث بالتفصيل .

هـ - لماذا كان تميزا لمائة والألف مفردا ؟

س ٢ أ - كيف تصوغ العدد المركب ؟ وكيف تنطق لفظ عشرة ؟ وما تميزه ؟

ب - ما حكم ألفاظ العقود تذكيرا وتأنيثا وتميزا ؟

جـ - وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا" كيف خرج العلماء هذه الآية وما تختاره .

د - بين حكم العدد المعطوف والمعطوف تفصيلا مع التمثيل .

هـ - أوضح الأوجه الجائزة فى إضافة العدد المركب إلى مالكه مع التمثيل .

س ٣ أ - كيف تصوغ العدد على وزن فاعل وفاعلة ؟ وحكمها فى التذكير والتأنيث والاعراب ؟

ب - بين الأوجه الجائزة فى استعمال اسم الفاعل بمعنى ؟

تابع الأسئلة

جـ - يستعمل مع أصله أو مع أقل منه ٠أشرح ووضح بالعربية مع الضبط بالشكل٠

د - ٤ برتقالات ، ٥ كتب ، ٩ ليال اكتبها ٠

هـ - حادى عشر حادية عشرة بين حكم هذا التركيب من حيث الاضافه والإعراب ٠

كنايات العدد (كم وكأين وكذا)

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ، ولهذا أردفها بباب العدد ، ولكل منها كلام يخصها ، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها ، وإليك الحديث عن كل واحدة منها :

أولا : ((كـم))

وهي تنقسم إلى استفهامية بمعنى أي عدد ، قليلا أو كثيرا ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء .

وإلى خبرية : بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعي الخبرية جوابا .

والاستفهامية نحو : كم كتابا عندك ؟

والخبرية نحو : كم كتاب قرأت ؟ وكم رجالٍ قابلت .

ما يشتركان فيه : تشترك الاستفهامية والخبرية في أمور :

١ـ كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

٢ـ ولزوم التصدير .

٣ـ كونهما مبنيين

٤ـ وكون البناء على السكون .

٥ ـ والاحتياج إلى التمييز .

٦ـ كل منهما اسم بدليل اضافتها ودخول حرف الجر عليهما فتقول

بكم درهم اشتريت هذا الكلب • وكتاب كم علم قرأت •

٧- يجوز حذف التمييز معها ان دل عليه دليل نحو • كم صمت •

٨- أن تمييز كل منها لا يكون منفيا فلا تقول : كم لا رجلا جاءك نص على ذلك سيبويه •

٩- أن كلا منها بسيط غير مركب على الراجح •وذهب الفراء إلى أن كمْ مركبة •

إعرابهما :

((كم)) تكون في محل جر ألبتة في صورتين : (١)

ا - أن يدخل عليها حرف جر •أو مضاف كما مثلنا •وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور :

أ- أن تكون كناية عن مصدر كم حلبة حلبت فكم في محل نصب مفعول مطلق أو ظرف نحو : كم يوما صمت •

ب- وفي محل نصب مفعول به إذا وليه فعل متعد لم يستوفي مفعوله نحو : كم رجل ضربت •

جـ- والا يهنو في محل رفع مبتدأ وذلك يشمل خمس صور :

الاولى : ألا يقع بعدهما فعل أصلا نحو : كم رجل في دارك • ونحو : كم كلب عندك •

الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم نحو قولك كم رجل قام •وكم

(١) انظر عدة السالك ٤ / ٢٦٥ • ٢٦٦

كتاب دخل فى ملك على .

الثالثة : أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لضمير كم نحو كم رجل ضرب عمرا ، وكم صديق أعانك فى هذا الأمر .

الرابعة : أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير كم نحو قولك :

كم رجل ضرب أخوه بكرا ، وكم رجل أعانك أخوه .

الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لاسم أجنبى وقد استوفى مفعوله نحو قولك :

كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه ، ونحو : كم رجل باع عمرو داره بشهادته . فان كان المفعول ضميرا يعود على كم نحو كم رجل ضربته ، وكم كتاب قرأته .

ويجوز اعراب كم مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، أو مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده

ما يفترقان فيه : وتفترق كم الخبرية عن الاستفهامية بأمور :

أحدها : أن تميز الاستفهامية لا يكون إلا مفردا نحو : كم كتابا قرأت ؟ وهذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون جواز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا نحو : كم شهوداً لك ، والاخفش يرى جواز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال

عن الجماعات نحو : كم غلمانا لك ؟ ويرد البصريون بأن ما ورد من جئ كم الاستفهامية جمعا فإنه يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية :

فقد يكون مفردا نحو : كم رجلٍ زارك ، وقد يكون مجموعا نحو : كم رجال زاروك بغير خلاف والإفراد أكثر استعمالا ، وأبلغ معنى ، والمفرد ما كان لفظه مفردا وان أدى معنى الجمع كقوم ورهط ...

الثاني :

أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو : كم قرشا ثمن هذا الكلب ، وهذا مذهب جماعة من النحاة ، حيث أوجبوا نصبه ، ولم يجوزوا جره مطلقا .

وذهب الفراء والزجاج والفارسي إلى أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وبعضهم يرى جواز جر تمييز كم الاستفهامية ان جرت بحرف نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك .

والذى يجر التمييز عند الجمهور هو (من مضمرة) لا بإضافة كم إليه كما يرى الزجاج .

أما تمييز كم الخبريه : فان الأصل فيه ان يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور .

ووجهة : أن كم الخبرية اشبهت العشرة فكان تميزها جمعا مجرورا ،
وأشبهت المائة فكان تميزها مفردا مجرورا ،وجـر العشرة والمائة
بالاضافة فأعطيت كم حكمهما لشبهها بهما •

وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة وهذا رأى قوى ،لأن (مـن)
جرت التمييز فى أفصح كلام من ذلك قول الله تعالى : "وكم من ملك
في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا))(١) •
فتقديرها من باب أولى •

الثالـث :

أن كم الخبريه تختص بالزمن الماضى نحو : كم جنيه أنفقت ،ولا يجوز
أن تقول : كم كتاب سأقرؤه ،لأن الخبرية تدل على التكثير ،والمناسب
لذلك الخبرية الواقعة لا الاستفهامية المجهولة •

فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضى ، لأنها لا تدل على التـكثير
فيجوز (كم كتابا سنشتريه / وكم كتابا اشتريه ،وكم علما حصلته ،وكـم
بيتا سأسكنه •

الرابـــع :

أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتميزها فى السعة نحو كـــم
فى مكتبتك كتابا أما تميز كم " الخبرية المضاف إليها فلا يقع الفصل معهما
إلا فى الضرورة ،وهذا مذهب البصريين لأن جر تميز الخبرية باضافتها

(١) النجم / ٢٦

إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها ، لأن الجر عندهم " بمن " مضمرة ، واستدلوا بالسماع قال الشاعر :

كَمْ دونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٌ يُهَالُ لها .·. إذا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ .

وقوله :

كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا .·. وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهُ

وقوله :

كَمْ فى بَنِى بَكْرِ بنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ .·. ضَخْمِ الدَّسِيعةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ

والبصريون يحملون ما سبق على الضرورة ، وعندهم إن كان الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها جمله تامة أو ظرفا فقط ، أو جارا ومجرورا فقط ، أو هما معا - فإن كان الفصل بالجمله أو الظرف أو الجار والمجرور معا فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفصل بالظرف فقط أو الجار المجرور فقط . فينصب التمييز يكون راجحا ، وشذ جره والفاصل ظرف كما فى البيت الأول : والمجرور كما فى البيت الثانى والثالث ، ومن الفصل بالجمله قول القطامى .

كَمْ نالَنى منهم فَضْلاً على عَدَمٍ .·. إذْ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ .

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَؤُمُّ سِنانًا وكم دونَهُ .·. مِنَ الأرْضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها

فإن كان الفاصل فعلا متعديا وجب جره بمن مثل " كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ "(١)، وقوله سبحانه : " وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ "(٢) وهذان كم الخبرية ، ومثال الاستفهامية (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ)(٣)

الخامس :

أن المتكلم بكم الخبرية لايستدعى جوابا من مخاطبه ، أما كم الاستفهامية فإنه يحتاج إلى جواب ، لأنه مستخبر ، والأجود فى جواب الاستفهامية أن يجئ على حسب موضعها هى من الإعراب فهو مرفوع إن كان موضعها رفعا نحو كم مالك ؟ ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو : كم بذلت ؟ فتقول : خمسين جمعها ، ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا نحو بكم اشتريت هذا الثوب فتقول : بثلاثين دينارا " ويجوز بالجواب مرفوعا فى جميع الأقوال .

السادس :

أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب ، لأنه مخبر ، وهو صادق إن طابق الواقع وكاذب إن لم يطابق الواقع.

السابع :

كم الخبرية تدل على التكثير ، والاستفهامية لاتدل على التكثير وزعم بعضهم أنها تدل عليه .

(١) الدخان / ٢٥ (٢) القصص / ٥٨ (٣) البقرة / ٢١١

الثامـــن :

أن الاسم المبدل من كم الخبريه لايقترن بهمزة الاستفهام تقــول كم كتا بعندى ثلاثون بل أربعون ، أما المبدل من كم الاستفهاميه فيقترن بهمــزة الاستفهام فتقول : كم كتابا عندك أثلاثـــــون أم أربعون .

قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لك يا جَرِيرُ وخالَةٍ .٠. فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِى (١)

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا كما قال العلامة أبــو الحسن الأشمونى : أما النصب فقيل إن لغه تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفردا ، وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كـن يخدمننى فقـد نسيته وعليهما . فكم مبتدأ خبره قد حلبت ، (والتاء للجماعه لانها عمات وخالات) وأفرد الضمير حملا على لفظ كم .

وأما الرفع : فعلى أنه أى لفظ عمة مبتدأ وان كان نكرة ، لأنها وصفت بلك ، وفدعاء محذوفة دلت عليها المذكورة ، كما حذفت لك من صفه خالة مدلولا عليها بلك الأولى والخبر : قد حلبت

(١) البيت من الكامل والشاهد فيه : (كم عمو) فقد رويت بالنصب والجر والرفع على التوجه المذكور فى الشرح وفدعاء : أعوجت أصابعها من كثرة الحلب والعشار جمع عشراء وهى الناقه التى مضى على وضعها عشرة أشهر .

ولابد من تقدير : قد حلبت أخرى ، لأن المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ، ظرف أو مصدر والتمييز محذوف : أى كم وقت أو حلبه) (١)

وقد روى أيضا بالجر على اللغة المشهورة على أن كم خبرية .

وفى " كم " يقول بان مالك ... رحمه الله

مَيِّزْ في الاستِفهامِ كم بِمثلِ ما .. مَيَّزْتَ عِشرينَ كَكَم شَخصًا سما

(١) انظر شرح الأشمونى ٤/٨١

ثانيا : كأى

ومثل " كم " الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار كأين وكذا الآتية : وينصب تميزهما ، بخلاف تميز كم الخبرية فهو مجرور . فتقول : كأين رجلا رأيت ، ويلزم تصديرها فى الكلام ، وقد يجر تميزها أيضا إلا أن جره عن ظاهرة لا بالاضافة قال الله تعالى : "وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا" (١) وقوله عز وجل : "وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ" (٢) . وقوله : "وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا" (٣) وقد ورد نصبها كقول الشاعر :

وكائِنْ لَنا فَضْلاً عَلَيكُم ومِنَّةً ... قَدِيماً ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ

وقوله :

اطْرُدِ اليأسَ بالرَّجاءِ فكائِنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

ومثال جرها من قول الشاعر :

وكائِنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرانى لَوْ أُصِبْتُ هو المُصابا

اللغات الواردة فى كأى :

قد ورد فيها خمس لغات :

١ ـ أفصحها كأين وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير .

٢ ـ يليها كائن على وزن : كامل وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الأولى ، وإن كانت الأولى هى الأصل كما ذكرنا فى الأبيات السابقة .

---

(١) العنكبوت / ٦٠ (٢) آل عمران / ١٤٦ (٣) يوسف / ١٠٥

٣- كأْيِنْ مثل كَمْعِن وبها قرأ الأعمش وابن محيص

٤- كَيْئِن بوزن كمين .

٥- كَأَن على وزن كمن . وسبب هذه اللغات كثرة الاستعمال

وفى ذلك يقول ابن مالك فى الكافية الشافية

وفى كأين قيل كائن وكئن .. وهكذا كيأن وكيئن فاستبن

ما توافق فيه كأين كم :

اعلم أن كأى توافق كم فى خمسة أمور .

الاول : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وتمييزها يوضح جنس المبهم .

الثانى : احتياج كل منهما إلى التميز للإبهام الموجود فيهما .

الثالث : كل منهما له صدر الكلام فلا يتقدم عليهما عامل .

الرابع : كل منهما اسم مبنى ودليل اسمه كأى دخول حرف الجر عليها ، وتقع مبتدأ محدثا عنها ، وبنيت لشبهها بالحرف .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهاميه وخبرية ، بمعنى كثير والاستفهام فيها نادر ولم يثبته الا ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك واستدل له بقول أبى بن كعب لابن مسعود : كأين تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال ثلاثا وسبعين ، وجمهور النحاة على أن كأى ؟ نوع واحد وهى الخبرية بمعنى كثير ،

ولا يقولون بمجيئها للاستفهام بمعنى أي عدد [1]

ما تخالف كأين كم :

واعلم أن كأي تخالف " كم " في خمسة أمور أيضا :

الاول : كأي مركبة ، وكم بسيطة ، وتركيبها من كاف التشبيه [2] ، وأي المنونة ولذا يقفون عليها بالنون ، كما رسم في المصحف نونا ، ومن وقع بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة أيضا كـكم ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه " وما " الاستفهامية ، وحذف ألف ما عند التركيب .

الثاني : تمييز كأي مجرور بمن غالبا ، وقد ينصب وتمييز كم الخبرية مجرور غالبا بالاضافة ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كأي لا يكون إلا مجرورا بمن ، والوارد يخالفه .

الثالث : كأي لا يدخل عليها حرف جر عند الجمهور خلافا لابن قتيبه وابن عصفور اللذين أجازا دخول حرف الجر عليها تقول : بكأي تبيع الثوب ، وكم يدخل عليها حرف الجر باتفاق .

الرابع : جمهور النحاة على أن كأي نوع واحد وهو الخبرية خلافا لمن ادعى مجيئها للاستفهام كما ذكرنا .

(١) شرح الاشموني حـ ٤ ص ٨٥ ، ٨٦

(٢)

الخامس : تميز كأى لم يجئ إلا مفردا كما فى قوله تعالى : وكأى من بنى - وكأى من آية وكأى من قريه أمليت الخ - أما تميز كم الخبرية فقد ورد مفردا مثل (وكم من ملك فى السموات لاتغنى شفاعتهم شيئا) ونحو : وكم أرسلنا من نبى وجاء جمعا كقول الشاعر :

كَمْ مُلوكٍ بَادَ مُلْكُهمُ ∴ ونَعِيم سُوقَة بَادُا

فتميز كم هنا قد جمعا ، وهو (ملوك) .

استعمالات كأى :

بالنظر الى استعمالات كأى فى الأسلوب نجد أنها قد تقع مبتدأ خبرها فعليه فعلها ماض نحو (وكأين من بنى قاتل معه ربيون كثير) أو مضارع كقوله تعالى : وكاين من آية فى السموات والارض يمرون عليها)

أو جمله اسميه : كقوله تعالى : وكأى من دابة لاتحمل رزقها (الله يرزقها) فجملة الله يرزقها هى الخبر .

أو جار ومجرور كقول الشاعر :

وكأين لنا فضلا عليكم ومنه ∴ قديما ولاتدرون ما من منعم

أو تقع مفعولا به كقولك : كأى رجلا رأيت ، وكأين تقرأ سورة الاحزاب آية)

أو مجرورة بالحرف : نحو بكأى تبيع هذا الثوب ، والجمهور لا يرى

وقوعها مجرورة بالحـــرف .

٣ ـ من كنايات العـــدد : كـــذا

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تميزها النصب ، وليس لها الصدر فلذلك نقول : قبضت كذا وكذا درهما ، وقد تأتى لغير الدلالة على العدد نحو قولك : قال فلان كذا وجاء في الحديث : يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا ".[1]

وقال السيوطى[2] : (الذى شهد به الاستقراء ، وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا نقول ابتداء مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا " أ . هـ

وقال الأشمونى[3] : تأتى كذا أعنى المركبه كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفه ويكنى بها عن المعرفه والنكرة ومن الحديث السابق ، كما يكنى عن الحديث أيضا . بكيت وكيت ، وذيت وذيت بالفتح أو الكسر أو الضم وهما في محل نصب على المفعوليه لكل كلمتين منهـــا[4]

حقيقتـــها :

اعلم أن (كذا) مركبه من كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه[5]

(١) ، (٢) انظر عدة السالك حـ ٤ صـ ٢٧٧ (٣) حـ ٤ صـ ٨٧ ، ٨٨
(٤) ، (٥) شرح الاشمونى ٤ / ٨٨

وذا الاشاريه نحو : رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قول الشاعر :

وأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا ٠٠ فَلَا طَرَبٌ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها (ها) التنبيه نحو : أهكذا عرشـــك ٠

ما توافق فيه كذا كم ،وكأي :

اعلم أن كذا توافق كم في أربعة أمور : هي البناء ،والابـــهام والافتقار الى التميز ،وافادة التكـــثير ٠

وتوافق كأي في هذه الأربعة وفي خامس : وهي أن كلا مـــن كأي وكذا مركب

ما تخالف فيه كذا "كم " وكأي :

تخالف "كذا " كم في أربعة أمور :

الاول : أن "كم " بسيطه على المختار و"كذا " مركبه مثل (كأي) على الصحيح ٠

الثاني : أنها لاتستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقول الشاعر :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا ٠٠ كذا وكذا لطفا به نسي الجُهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كـــذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف ،وذكر ابن مالك : أن ذلك مسموع ،ولكنه قليل ،حيث قال : " وقل ورود كذا مفردا ،مكررا بلا واو " أ٠ هـ (١)

(١) شرح الأشموني حـ ٤ ص ٨٦

الثالث : يجب نصب تميز " كذا " فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة ، وفى ذلك خالفت كأى أيضا خلافا للكوفين فانهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب ، قياسا على العدد الصريح .

الرابع : أن كذا لايجب لها التصدير ، بل تقع فى حشو الكلام(1) فتقول قبضت كذا وكذا درهما .

وفى كأى وكذا يقول ابن مالك :

كَكَم كأيِّنْ وكذا وتنصبا .. وقول كائن بعده من وجبا

---

(1) عدة السالك ٤/ ٢٧٢

أسئلة

س١ أ- بين أقسام كم، ومثل لكل قسم؟ وما الذي تشترك فيه الاستفهامية والخبرية؟

ب- وضح إعراب كم تفصيلا، ورجح ما تختار.

جـ- ماذا تفترق فيه كم الخبرية عن الاستفهامية؟ مثل

د- هل يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها؟ أوضح آراء العلماء في ذلك.

س٢ أ- كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى.

أوضح روايات البيت مع التوجيه.

ب- ما معنى كأى؟ وما اللغات الواردة فيها؟ ولماذا؟

جـ- بين ما توافق فيه كأين كم؟ وما تخالفها مع التوجيه والتمثيل.

د- اذكر بالأمثلة استعمالات كأى؟ وما معنى كذا؟ وما حقيقتها.

هـ- بين بالأمثلة ما توافق فيه كذا، كم وكأى؟

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه. آمين.

المنصورة جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ

أكتوبر ١٩٩٨م

الفهرست

تابع الفهرست

تابع الفهرس

تابع الفهرست

تابع الفهرست

تابع الفهرست

تابع الفهرست

تابع الفهرست

تمت بحمد الله وتوفيقه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم٠

المنصورة : جمادى الاخرة ١٤١٩هـ

أكتوبر ١٩٩٨م

أ٠د / صلاح عبد العزيز على السيد
وكيل الكليـــه